**المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية**

**قسم الدراسات الاستراتيجية والعسكرية**

# الارهاب في منطقة الساحل وانعكاساته على الأمن القومي الجزائري 2003-2012

مذكرة من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص دراسات استراتيجية ودولية

**إعداد الطالب:** **إشراف الأستاذ:**

**أيوب بن صابر** **أ. مصطفى خواص**

**اللجنة المناقشة**

**أ. د. أمحند برقوق..... رئيسا**

**أ. مصطفى خواص..... مشرفا ومقررا**

**أ. حسام حمزة..... مناقشا**

**2014-2013**

# كلمة شكر وعرفان

إلهي،

لا يطيب الليل إلا بشكرك ... ولا يطيب النهار إلا بطاعتك

ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك

ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك ... فحمدا كثيرا لك على رعايتك الربانية لنا طيلة مشوارنا الدراسي.

ولأنه من لا يشكر الناس لا يشكر الله، إذ نقف وقفة المعترف بالجميل حق العرفان والاحترام أمام أستاذنا مصطفى خواص الذي لم يتردد في الإشراف علينا لحظة واحدة، كما لم يبخل علينا بنصائحه القيمة وتوجيهاته الصارمة.

ولا يفوتنا أن نشكر أساتذتنا المحترمين الذين أفادونا بمعلوماتهم القيمة طيلة مشوارنا الدراسي في المدرسة، وأخص بالذكر هنا الأستاذ أحمد عطاف.

كما نقدم شكرنا وفائق احترامنا لكل من صرنا لهم عبادا

بعد أن علمونا حرفا .

# الإهداء

إلى معنى الحب والحنان ... إلى من كان دعاؤها سر نجاحي

إلى التي سهرت وربت ... إلى التي شقت وصبرت

من أجل أن ترى فلذة كبدها ينجح ويشع نورا وضيا ء

إلى من الجنة تحت أقدامها ...إلى من ربتني، كبرتني ورعتني

إلى من علمتني معنى التحدي والتحلي بروح المسؤولية وفن الاعتماد على

النفس ... إلى من أنظر إليها فأشعر بمعنى الثقة في النفس وقوة الشخصية ...

إليك يا أمي الحنونة.

إلى من أحمل اسمه بكل فخر واعتزاز ...إليك يا أبي الغالي.

حفظكما الله لي يا والدي وأطال في عمركما .

إلى من بوجودهم أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها ... وبغيابهم تصبح الحياة لا طعم

لها ... إليكم إخوتي: عبد الودود، بلال، بوزيان وجواد.

الى كل أصدقائي أهدي لكم ثمرة جهدي وعملي المتواضع.

والحمد لله الذي وفقنا في إنجازه.

## قائمة المحتويات

شكر واهداء.

قائمة المحتويات..... أ

قائمة الجداول..... د

قائمة الأشكال..... هـ

ملخص الدراسة..... و

مقدمة.....01

الفصل الأول: واقع الارهاب في الساحل الافريقي في الفترة الممتدة ما بين 2003-2012.....16

المبحث الأول: الحركات الارهابية في الساحل في الفترة ما بين 2003-2012.....18

المطلب الأول: القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي (AQMI).....18

المطلب الثاني: حركة الوحدة و الجهاد في غرب افريقيا(MUJAO).....25

المطلب الثالث: جماعة أنصار الدين(ANSAR ADDINE).....25

المبحث الثاني: مصادر تمويل الحركات الارهابية في الساحل.....29

المطلب الأول: المصادر الفكرية.....29

المطلب الثاني: المصادر المادية.....30

المبحث الثالث: العلاقة ما بين الحركات الارهابية.....32

المطلب الأول: العلاقة ما بين القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي والحركة من أجل الوحدة والجهاد في غرب افريقيا.....32

المطلب الثاني: العلاقة ما بين القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي وجماعة أنصار الدين.....33

الفصل الثاني: تأثير الارهاب في الساحل على الأمن القومي الجزائري.....38

المبحث الأول: العقيدة الأمنية الجزائرية.....40

المطلب الأول: مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية.....40

المطلب الثاني: تهديدات الأمن القومي الجزائري.....44

المبحث الثاني: تأثير الإرهاب في الساحل على البعد العسكري والسياسي للأمن القومي الجزائري.....48

المطلب الأول: تأثير الارهاب في الساحل على البعد العسكري للأمن القومي الجزائري.....48

المطلب الثاني: تأثير الارهاب في الساحل على البعد السياسي للأمن القومي الجزائري.....55

المبحث الثالث: تأثير الإرهاب في الساحل على البعد الاقتصادي والمجتمعي للأمن القومي الجزائري..57

المطلب الأول: تأثير الارهاب في الساحل على البعد الاقتصادي للأمن القومي الجزائري.....57

المطلب الثاني: تأثير الارهاب في الساحل على البعد المجتمعي للأمن القومي الجزائري.....59

الفصل الثالث: مستقبل تأثير الارهاب في الساحل على الأمن القومي الجزائري.....62

المبحث الأول: استمرارية تأثير الارهاب على الأمن القومي الجزائري.....64

المطلب الأول: استمرارية الحصول على التمويل.....64

المطلب الثاني: استمرار التعاون ما بين الحركات الارهابية في المنطقة.....68

المبحث الثاني: تراجع تأثير الارهاب على الأمن القومي الجزائري.....71

المطلب الأول: تراجع في الحصول على التمويل.....71

المطلب الثاني: تراجع في نشاط الحركات الارهابية في المنطقة.....72

المبحث الثالث: تفاقم تأثير الارهاب على الأمن القومي الجزائري.....77

المطلب الأول: الزيادة في الحصول على التمويل.....77

المطلب الثاني: الزيادة في نشاط الحركات الارهابية في المنطقة.....81

استنتاجات.....87

قائمة المصادر والراجع.....90

# قائمة الجداول

جدول يبين عدد المقاتلين في سوريا حسب كل دولة.....87

جدول يبين العوائد المالية لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي في الفترة الممتدة من 2007 الى غاية جوان 2011.....72

# قائمة الأشكال

خريطة توضح منطقة الساحل الافريقي والدول التي تكوّنها.....13

شكل يبين المراحل التاريخية لتطور تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي.....19

خريطة تمثل مجال نشاط حركة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي.....21

الكتائب والمنظمات الارهابية تضامنية مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي.....22

تقسيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي لمناطق نشاطها في الجزائر.....24

شكل يبين مختلف التنظيمات الارهابية في الساحل.....27

جدول يتضمن ملخص لأهم الأفكار المتعلقة بالحركات الارهابية في الساحل.....28

شكل يبين علاقة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي بمختلف التنظيمات الارهابية.....35

العلاقة ما بين القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي و الحركة من أجل الوحدة والجهاد في غرب افريقيا وأمصار الدين.....36

مخطّط يبين مرتكزات بناء العقيدة الأمنية الجزائرية.....45

التقسيم العسكري للجزائر.....53

خريطة توضح اعادة انتشار قوات الجيش الوطني، وتداعيات ذلك على الجبهة الغربية....55

خريطة تبين مناطق انتشار الطوارق.....62

مخطط حول تأثير الارهاب على الأمن الوطني الجزائري.....64

شكل يلخص فكرة سيناريو استمرارية تأثير الارهاب على الأمن الوطني الجزائري.....75

شكل يلخص فكرة تراجع تأثير الارهاب على الأمن الوطني الجزائري.....81

شكل يبين العلاقة القائمة ما بين خصائص دول منطقة الساحل وزيادة نشاط الجريمة المنظمة وتمويل الحركات الارهابية.....85

## ملخص:

سنحاول من خلال دراستنا هذه المتعلقة بالإرهاب في الساحل وانعكاساته على الأمن الوطني الجزائري في الفترة الممتدة ما بين 2003 و2012، التطرق في بداية الأمر الى تقديم قراءة حول واقع الارهاب في الساحل في نفس الفترة من خلال استعراض أهم الحركات الارهابية النشطة في المنطقة ومصادر التمويل التي تعتمدها، لننتقل فيما بعد لإبراز مدى تأثير هذه الأخيرة على الأبعاد المختلفة للأمن الوطني الجزائري، لنخلص في الأخير الى تقديم تصور مستقبلي لتأثير الارهاب في الساحل على الأمن الوطني الجزائري بناء على متغيرين اثنين يتمثلان في كل من مصادر التمويل وطبيعة العلاقة ما بين هذه الحركات الارهابية.

**Summary :**

We will try to give a general idea about terrorism around sahel region and its implications for algerian national security during 2003/20012. First of all, we do have to provide a flash about the emergence of terrorism during the period from 2003/2012. This, is trough a review of the most important activities and terrorist movement in the region and sources of funding approved by. To move after to bring out the effect of the latter on the different dimension of national security to sun up to present the future developement of terrorism on the sahel region and its impact on algerian security according to two views : sources of fouding and the nature of the relationship between these terrorism movements.

# مقدمة

عرفت منطقة الساحل في العشر السنوات الماضية، مجموعة من التحولات خاصة منها قضية تنامي ظاهرة الحركات الانفصالية التي ثارت ضد أنظمتها الحاكمة نتيجة التهميش والحرمان الذي مورس ضدهم ،مما انعكس سلبا على المنظومة الأمنية للمنطقة ، وأصبحت بذلك تعرف انفلاتا أمنيا رهيبا أدى إلى تنامي مختلف التهديدات وبروز فواعل جديدة عبر وطنية مؤثرة في المنطقة ، و مهددة لأمن الدول، ونخص بالذكر هنا الإرهاب الذي استفاد من الانفلات الأمني الذي نتج عن صراعات سياسية واجتماعية داخل الدول في المنطقة ،ليجعل منها قاعدة لوجستية ينطلق منها لتنفيذ عملياته الارهابية من أجل تحقيق تطلعاته الاقليمية.

تعتبر منطقة الساحل عامة، ومنها النيجر، مالي وموريتانيا خاصة حزاما أمنيا بالنسبة للأمن الوطني الجزائري بحكم القرب الجغرافي ،بالإضافة الى الحزام الاستراتيجي التي تشكله الدول المجاورة لدول منطقة الساحل، فالجزائر ليست بمعزل عن التداعيات الأمنية التي يفرزها هذا التهديد، بل أصبحت معنية بكل التطورات الأمنية التي تحدث في المنطقة، وعليه سنحاول من خلال هذه الدراسة، التركيز على زاوية واحد من العلاقة القائمة ما بين الحركات الارهاب في الساحل والأمن الوطني الجزائري، والمتعلق بتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري، وآفاقه المستقبلية.

المعطيات الاقليمية الجديدة التي أفرزتها كل من الأزمة الليبية والمالية في المنطقة، والتي صعّدت من وتيرة نشاط الحركات الارهابية المستفيدة من حالة الفوضى واللااستقرار، نتج عنهما تسريب الأسلحة بمختلف أنواعها، والتي كانت أحد الوسائل التي تسعى هذه الحركات الى الحصول عليها من أجل تحقيق تطلعاتها في المنطقة، وباعتبار الجزائر دولة من الدول المتاخمة لهذه المنطقة ، فإنّ أمنها الوطني يتأثر بمختلف العمليات والنشاطات التي تقوم بها هذه الحركات الارهابية، وعليه نطرح المشكلة البحثية التالية:

**كيف يؤثر الإرهاب في منطقة الساحل على الأمن الوطني الجزائري؟**

وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

1. ما هو واقع الإرهاب في الساحل؟
2. ماهي الانعكاسات التي فرضها الإرهاب في الساحل على الأمن الوطني الجزائري؟
3. ماهي التصورات المستقبلية لتأثير الإرهاب في الساحل على الأمن الوطني الجزائري؟

للإجابة على المشكلة البحثية المطروحة يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات على النحو التالي:

1. وفرة مصادر التمويل المادية والبشرية في منطقة الساحل، صعّدت من نشاط الجماعات الإرهابية في المنطقة.
2. الزيادة في نشاط الجماعات الإرهابية في الساحل، أدى إلى زيادة التحديات الوطنية في الأبعاد العسكرية، السياسية، الاقتصادية والمجتمعية للأمن الوطني الجزائري.
3. يرتبط مستقبل تأثير الإرهاب في الساحل على الأمن الوطني الجزائري، بكل من مصادر التمويل المادية(المخدرات/الفدية/متاجرة في الأسلحة) والبشرية (تجنيد/تعاون ما بين الحركات) التي تعتمدها في المنطقة.

لأنّ لكل دراسة ومشكلة حدود ومجال خاص بها، كان من اللازم تحديد الإطار الزمكاني لموضوع البحث، والذي تم تحديده كما يلي:

- **الإطار الزماني:** لأن الإرهاب في منطقة الساحل لم يشهد تطورا ملحوظا إلا بعد 2003، بعد خطف الرهائن الأجانب من الصحراء الجزائرية، ليليه إعلان تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في 2007، ليتفرع عنه حركات إرهابية أخرى كالحركة من أجل الوحدة والجهاد في إفريقيا الغربية في 2011، ثم جماعة أنصار الدين في 2012، وعليه فإن دراسة تأثير الإرهاب في الساحل على الأمن الوطني الجزائري سيكون في هذه الفترة الممتدة ما بين 2003-2012.
- **الإطار المكاني:** يتمثل الإطار المكاني للدراسة في كل من منطقة الساحل التي تعتبر فضاء لنشاط حركة الإرهاب، والجزائر باعتبارها المجال الإقليمي المهدد والمتأثر بنشاط هذه الحركات الإرهابية.

أمّا أهمية الدراسة هذه فتكمن في ثلاث نقاط رئيسية :

- ✓ أولا، تصنف هذه الدراسة في مرحلة تقييم التهديد التي تعتبر الخطوة الأولى من خطوات بناء استراتيجية شاملة لمواجهة مختلف التهديدات، فالإرهاب تصنفه الجزائر في المرتبة الأولى في قائمة التهديدات الخارجية الأكثر تأثيرا على الأمن الوطني، وعليه سنحاول القيام من خلال هذه الدراسة بعملية تقييم لهذا التهديد من خلال عرض أهم الحركات الإرهابية النشطة في الساحل ومسارها التاريخي وصولا إلى ماهي عليه الآن، ثم عرض مصادر التمويل الفكرية والمادية التي تعتمدها والتي يرتهن عليها مدى نشاطها.
- ✓ ثانيا، تتعلق أهمية هذه الدراسة في إبراز التحديات التي يفرضها الإرهاب في الساحل على الأمن الوطني الجزائري بمختلف أبعاده العسكرية، السياسية، الاقتصادية والمجتمعية كل على حدة.
- ✓ أمّا الأهمية الاخيرة، فتتعلق بعرض تصور مستقبلي لتأثير الإرهاب في الساحل على الأمن الوطني وذلك اعتمادا على متغيرين أساسيين تقوم عليهما نشاط حركات الإرهابية وهما مصادر التمويل وطبيعة العلاقة القائمة فيما بين هذه الحركات.

طبيعة موضوع دراستنا استدعت الاعتماد على نوع من التكامل المنهجي، الذي يقوم على استعمال أكثر من منهج واحد لمحاولة الاقتراب من نتائج علمية دقيقة للدراسة، وتتمثل هذه المناهج في ما يلي:

يقتضي منا موضوع الدراسة استعمال **المنهج التاريخي** وذلك من أجل العودة الى كل الأحداث التاريخية سواء من أجل معرفة مراحل تطور الحركات الارهابية في منطقة الساحل وصولا الى ما هي عليه الآن في الوقت الراهن، أو من أجل معرفة مختلف الأحداث والمبادرات الاقليمية والدولية التي تم اعتمادها من أجل مكافحة الإرهاب في إطار متطلبات موضوع الدراسة.

كما استعملنا **المنهج الوصفي** باعتبار هذا المنهج يسعى الى وصف واقع الظاهرة محل الدراسة، فقد اعتمدنا عليه في وصف واقع الارهاب في الساحل، من خلال عرض أهم مصادر التمويل التي يعتمدها، بالإضافة الى وصف العلاقة ما بين الحركات الارهابية في حد ذاتها، وذلك من أجل أن نفهم حقيقة هذه الظاهرة الحاضر لنتمكن من معرفة مآلاتها واتجاهاتها في المستقبل.

**دراسة تحليلية** من خلال تحليل الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل باعتبارها الفضاء الذي تسبح فيه الحركات الارهابية في ظل الانفلات الأمني الذي تعاني منه المنطقة وغياب منظومة أمنية اقليمية قادرة على اعادة الاستقرار في المنطقة.

**دون** أن ننسى اعتمادنا على **تقنية السيناريوهات** التي تعرف بأنها وصف لوضع مستقبلي محتمل أو مرغوب فيه مع توضيح ملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي وذلك انطلاقا من الوضع الراهن أو من الوضع الابتدائي المفترض[1].

فالسيناريوهات المتعلقة بمستقبل تأثير الارهاب في الساحل على الأمن الوطني الجزائري لن تكون إلا إحدى الاحتمالات الثلاثة التالية[2]:

1. أن تتطور الظاهرة تطورا إيجابيا بشكل عام، بمعنى أن تسير أغلب جوانبها في الاتجاه الذي ترغبه الوحدة التي تقوم بالدراسة، بمعنى أن تكون هناك مؤشرات تتجه نحو تراجع تأثير الارهاب في الساحل على أمن الدول في المنطقة عامة وعلى الأمن الوطني خاصة.
2. أن تتطور الظاهرة تطورا سلبيا بشكل عام، أي أن تسير في الاتجاه الذي تسعى الوحدة السياسية التي ندرسها إلى تجنبه، بمعنى أن تكون هناك مؤشرات تتجه نحو زيادة تأثير الارهاب في الساحل على أمن الدول في المنطقة عامة وعلى الأمن الوطني الجزائري خاصة.
3. أن تبقى الظاهرة تراوح مكانها، بمعنى لا يحدث تغيير ذو أهمية سواء كان ايجابيا أو سلبيا، ويسمى هذا النوع بالسيناريو الاتجاهي، بمعنى أن تكون هناك مؤشرات تتجه نحو استمرارية وتيرة التأثير التي تقوم بها الحركات الارهاب في الساحل على أمن الدول في المنطقة عامة وعلى الأمن الوطني خاصة.

1 وليد عبد الحي ، ***مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي***، (أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007)، ص.20.

2 وليد عبد الحي، ***مدخل الى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية***، (الأردن: مطبعة الجامعة الأردنية، 2002)، ص. 119.

كإطار مفاهيمي للدراسة، اعتمدنا على المصطلحات المركزية التالية:

## 1) الأمن الوطني:

الحديث عن تعريف الأمن الوطني باعتباره مفهوم مركزي في بحثنا هذا، يدفعنا للحديث في بداية الأمر بالحديث عن مفهوم الأمن باعتباره الأصل، ثم الأمن الوطني باعتباره مستوى من مستوياته.

✓ تعريف الأمن: سنحاول تعريف مصطلح الأمن من الناحية اللغوية ثم من الناحية الاصطلاحية.

❖ الأمن لغة:

تعريف الأمن في القواميس يشير الى تحقيق حالة من انعدام الشعور بالخوف و احلال الشعور بالأمان ببعديه النفسي والمادي مكانها[1].

في معاجم اللغة العربية نجد أن مدلول الأمن مشتق من أمن يأمن أمنا و أمانا وأمنة أي اطمأن ولم يخف، وأمن البلد اذا اطمأن فيه أهله و أمن الشر اذا سلم منه، وائتمنه فلان على الشيء جعله آمنا عليه واستجاره وطلب حمايته[2].

❖ الأمن اصطلاحا:

عرف هذا المصطلح العديد من التعريفات عبر مختلف الفترات التاريخية، ومن أهم التعريفات المقدمة لهذا المصطلح نذكر ما يلي:

تعريف " Walter Lippman "أن الأمة تبقى في وضع آمن الى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية اذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة لو تعرضت لتحد على حماية هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه.

---

1 فايز محمد الدويري، ***الأمن الوطني***، (الأردن: دائر للنشر والتوزيع، ط.1، 2013)، ص.66.

2 العايد أحسن، ***الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى 1945-2006***، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2009/2008)، ص.13.

أمّا " Arnold Wolfers "فيرى أن الأمن موضوعيا يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية، أما الذاتية فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم موضع هجوم[1].

أما "باري بوزان"، فيرى أن الأمن مفهوم معقد وينبغي لتعريفه الاحاطة بثلاثة أمور على الأقل، بدأ بالسياق السياسي للمفهوم، مرورا بالأبعاد المختلفة له ،و انتهاء بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية[2].

رغم عدم حصول اتفاق حول تعريف شامل للأمن إلاّ أن معظم التعريفات تلتقي حول ثلاث عناصر مركزية:

- ✓ الحفاظ على القيم المركزية؛
- ✓ غياب التهديد ضد هذه القيم.؛
- ✓ صياغتها للأهداف السياسية.

## تعريف الأمن القومي:

يجدر الإشارة الى أنه لا يوجد مفهوم واحد متفق عليه حول مصطلح الأمن الوطني، وإنما هناك العديد من التعريفات التي قدمها المختصين في الدراسات الأمنية، فقد اختلفت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح باختلاف الخلفيات النظرية لكل باحث من جهة، ومن فترة زمنية تاريخية لفترة زمنية أخرى، وعليه يمكن تصنيف أهم التعريفات المقدمة لهذا المصطلح الى الاتجاه التقليدي لمفهوم الأمن، ثمّ الاتجاه الاقتصادي فالاتجاه الشامل لمفهوم الأمن الوطني الجزائري.

### ❖ الاتجاه التقليدي للأمن الوطني:

من أهم التعريفات التي قدمت لمصطلح الأمن الوطني في هذا الاتجاه نذكر منها ما يلي:

1 جون بيليس وستيف سميث، ***عولمة السياسة العالمية***، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص. 412.

2 Barry Buzan, " is international security possible ?", paper presented at :new thinking about strategy and international security (conference) : edited by Ken Booth, (London : Harper Collis Acadimic, 1991), p.31.

- ✓ عرف barry buzan الأمن الوطني بقوله أن الأمن يعني العمل على التحرر من التهديد، أما الأمن الوطني فيقصد به قدرة الدولة على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الترابية[1].
- ✓ أما الأستاذ أحمد عطاف فيعرف الأمن الوطني بكونه يجسد حق الأمة في الوجود من خلال حماية استقلالها ومصالحها الوطنية وسلامة ترابها وحماية المنتمين إليها من المخاطر الداخلية والخارجية، الأمن الوطني حق وتطلع وارادة، تعبأ من أجله كل القدرات الوطنية قصد الدفاع عن مكوناتها[2].

فانطلاقا من التعريفين السابقين نستنتج أن كليهما يشخص الأمة كفاعل مرجعي ووحيد للأمن الوطني، بالإضافة الى أنها تركز على الجانب العسكري وفقط دون أن ننسى أنها تلخص الأمن الوطني في بعده الخارجي دون الأبعاد الأخرى.

❖ **الاتجاه الاقتصادي في تعريف الأمن الوطني:**

يعرف الأمن الوطني في هذا الاتجاه بأنه غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية ومن ضمن التعريفات التي تصب في هذا الاتجاه تلك الذي قدمه "هارولد براون" حيث يقول أن الأمن الوطني هو قدرة الحفاظ على سلامة الأمة ووحدة أراضيها والحفاظ على علاقتها الاقتصادية مع دول العالم بأسس معقولة، ووقاية طبيعة، هيآت وحكم الأمة من الاضطرابات الخارجية وكذا التحكم في حدودها[3].

هناك من يعتبر الأمن الوطني ظاهرة اجتماعية متكاملة الأبعاد وخصوصا في بلدان العالم الثالث وإن لم يخل منها العالم المتقدم حيث يضاف الى مصادر التهديد الخارجية التقليدية مصادر

1 السيد ياسين، أمن البحر المتوسط والشرق الأوسط، **مجلة السياسة الدولية**،ع.118 ، (أكتوبر 1999).ص 23.

2 أحمد عطاف، ***الجزائر في العلاقات الدولية***، محاضرة مقدمة لطلبة الماستر علوم سياسية وعلاقات دولية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2013.

3 هايل عبد المولى طشطوش، ***الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد***، (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012) ،ص. 27.

تهديد داخلية تتمثل في ندرة الموارد وبالتالي ضآلة فرص التوزيع العادل لها وعدم الاستقرار السياسي وهشاشة المؤسسات الاجتماعية[1].

❖ **الاتجاه الشمولي المعاصر في تعريف الأمن الوطني:**

يرى خبراء الأمن الوطني المتخصصون أن الأمن أصبح وفق هذا الاتجاه يشير الى بعدين هما: ارتباط الأمن الوطني بالتنمية وارتباط الأمن الوطني باستراتيجية الأمن التي تضعها الدولة لحماية نفسها.

كما أن هناك من يعرف الأمن الوطني بمفهومه الشامل بأنه معنى ايجابي يتضمن ما يشير إليه المفهوم الضيق إضافة الى شعور الدولة بالاطمئنان لاستيفاء مواطنيها لاحتياجاتهم ومتطلباتهم المشروعة.[2]

## 2) تعريف الارهاب:

من الناحية اللغوية يعرف الارهاب كالآتي:

- حسب "ابن منظور" في كتابه "لسان العرب" يقول: رهب بالكسر، يرهب رهبة ورهبا بالضم، ورهبا بالتحريك أي خاف ورهب الشيء رهبا و رهبة: خافه، وفي حديث الدعاء: "رغبة، رهبة اليك"، الرهبة: الخوف و الفزع[3].

أمّا من الناحية الاصطلاحية فقد عرف هذا المصطلح العديد من التعريفات نذكر منها التعريفات التالية:

- عرف الباحث الألماني "Peter Waldman " الارهاب بأنه ضربات عنف أعدت بصورة مخططة ومفزعة، موجهة خفية أو من وراء ستار ضد نظام سياسي ما لنشر الخوف وعدم الاستقرار وكذلك لكسب التأييد والمساندة.

1 نواف قطيش، ***الأمن الوطني وإدارة الأزمات***، (عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2009)، ص. 15.

2 محسن العجمي بن عيسى، ***الأمن والتنمية***، (الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2011 )، ص 15.

3 علي بن فايز الجحني، ***الارهاب: الفهم المفروض للإرهاب المرفوض***، (الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2001)، ص.11.

- أما "Bruce Hofman " المختص الأمريكي في الشؤون الارهاب يعرفه بأنه خلق الخوف والرعب وبوعي من خلال استعمال القوة أو التهديد باستعمالها بهدف احداث التغييرات السياسية.
- كما أن المؤرخ الألماني "Walter Laquen" فقد عرف الارهاب بكونه استعمال القوة أو التهديد باستعمالها لنشر الخوف والفزع في المجتمع ما من أجل اضعاف الحكام أو اسقاطهم و احداث تغيير سياسي[1].
- أما وزارة الدفاع الأمريكية عرفت الارهاب بأنه: الاستخدام المدروس للعنف أو التهديد باستخدامه لإشاعة الخوف بغرض اجبار أو اكراه الحكومات أو المجتمعات على تحقيق الأهداف السياسية أو الدينية أو الايديولوجية[2].

أما فيما يخص أساليب العمليات الارهابية تتمثل في:

**الاغتيالات:** ويكون ذلك باستهداف بعض الشخصيات الهامة والتي لها تأثير على الرأي العام داخل الدولة، وتكون عملية الاغتيال هذه مدفوعة بمجموعة من الأسباب نذكر منها:

- ✓ الاغتيال السياسي و الذي يهدف الى ازاحة خصم سياسي أو عنصر بارز.
- ✓ الاغتيال من أجل لفت النظر الى قضية معينة أو الى ميلاد منظمة.
- ✓ الاغتيال بدافع شخصي [3].

**احتجاز الرهائن:** أخذ الأشخاص واحتجازهم يعني حجز أو سلب حرية شخص ما بدون وجه حق والتهديد بقتله أو ايذائه أو مجرد حرمانه من حريته بهدف الضغط على جهة ما لترضخ لمطلب الخاطفين وتقوم بعمل ما أو تمنع عنه، وتتمثل الغاية من ذلك في المساومة عليهم[4].

**اختطاف الطائرات:** يقصد بها الاستلاء على الطائرة أثناء تحليقها في الجو عن طريق اللجوء الى التهديد المقنع باستخدام و سائل العنف واجبار طاقهما على تغيير وجهة سيرها والتوجه نحو

1 يوسف أمير فرج، ***مكافحة الارهاب***، (الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط.1 ،2011)، ص.35.

2 ***المرجع نفسه***، ص.67.

3 عبد المهدي فكري عطاء الله، ***المتفجرات و الارهاب الدولي***، (الاسكندرية: دار المعارف، 1992)، ص. 25.

4 محمد صالح العجيلي، ***مثلث الرعب العالمي الارهاب***، (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2013)، ص. 60.

مطار آخر محايد أو صديق للمختطفين وذلك بقصد عقد صفقة والحصول على تنازلات مقابل الافراج عن المختطفين والطائرة.[1]

**أعمال التخريب:** هي الهجمات التي تتعرض لها المنشآت الأرضية والبنية التحتية للدولة المستهدفة وهي أعمال ترتكب ضد الأموال وتشمل اشعال الحرائق، القاء القنابل، تدمير الممتلكات العامة والخاصة وتخريب وسائل النقل العام وتفجير السفارات والشركات السياحية والمنشآت البترولية وغيرها، وكلها بهدف اشاعة حالة من الرعب والفزع بين العام والخاص، وتهديد أمن واستقرار المجتمع الدولي والاخلال بسلامة مرافقه الحيوية[2].

### 3) تعريف الساحل الافريقي:

سنحاول التطرق الى التعريف اللغوي والاصطلاحي لمنطقة الساحل من أجل فهم أحسن لهذا المصطلح الذي يعتبر مركزي في البحث.

**التعريف اللغوي لمنطقة الساحل:**

يطلق على منطقة الساحل عدّة تسميات استمدت من طبيعة الحدود الجغرافية والأنتروبولوجية التي تميز المنطقة، وتتمثل هذه التسميات في : بلاد السودان، بلاد السيبة، الصحراء الكبرى والساحل الافريقي.

ارتبط مصطلح الساحل الصحراوي بالوجود الفرنسي في المنطقة الذي أطلق على المنطقة تسمية الساحل الافريقي (Sahel Africain) للمزج ما بين مفهومي الساحل والصحراء الكبرى.

أمّا مصطلح بلاد السودان فهي تسمية عربية قديمة أطلقها علماء الجغرافية العرب على المنطقة التي تفصل بين افريقيا البيضاء، التي تمثل شمال افريقيا وافريقيا السوداء التي كانت تضم مملكة غانا في فترت الفتح الاسلامي لمنطقة غرب افريقيا، وكانت عاصمتها مدينة "أودغست".

1 عبد الوهاب الكيالي و آخرون، ***موسوعة السياسة***، ج.1، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ط.2، 1985) ص.108.

2 يوسف أمير فرج، ***مرجع سابق***، ص ص. 69-70.

فيما يخص مصطلح الصحراء الكبرى الذي أطلق على الصحراء الكبرى في افريقيا والتي تعد أكبر صحراء مدارية في العالم، وتتميز بكونها منطقة قاحلة ومقفرة وتكاد تشكل حاجزا طبيعيا بين شمال افريقيا ووسطها.

أما مصطلح السهل الصحراوي، فقد ظهر في الكتابات العربية والمخطوطات القديمة في فترة الفتوحات الاسلامية ما بين القرن السابع والثامن ميلادي وكان يقصد به السهل الافريقي وغرب افريقيا[1].

**التعريف الاصطلاحي لمنطقة الساحل:**

الساحل الافريقي هو ذلك الجزء من القارة الافريقية الذي يشكل منطقة عبور بري من شمال افريقيا الى افريقيا جنوب الصحراء والممتدة على شكل حزام على مسافة 3862 كلم من المحيط الأطلسي غربا الى البحر الأحمر شرقا، أي من داكار الى جيبوتي مرورا بموريتانيا، مالي، النيجر، تشاد والسودان، مغطيا مساحة 3053200 كلم، كثيرا ما يتم توسيع الحزام الساحلي لاعتبارات جيواقتصادية ليشمل أيضا كل من بوركينا فاسو، جزر الرأس الأخضر، الصومال، أثيوبيا وإيريتريا وحتى نيجيريا، كوت ديفوار، غانا، غينيا، البينين والتوغو، التي يحدها الساحل من الناحية الشمالية، ويتصل الساحل من ناحية الجنوب الغربي جدول افريقيا الغربية المشاطئة للمحيط الأطلسي (غينيا، سيراليون، ليبيريا ،كوت ديفوار، غانا، التوغو، البنين، نيجيريا والكاميرون)، ومن ناحية الجنوب الشرقي تحده جمهورية افريقيا الوسطى، اقليم البحيرات الكبرى (أوغندا، رواندا، الكونغو الديمقراطية، كينيا وتنزانيا)، أمّا من ناحية الشرق فيتصل بدول القرن الافريقي (أريتيريا، أثيوبيا، الصومال وكينيا )[2].

1 فوزية قنيش، ***دور الجزائر في مكافحة الارهاب في منطقة الساحل الافريقي***، مذكرة ماجيستر غير منشورة، (جامعة الجزائر :كلية العلوم السياسية والاعلام، 2012/2011)، ص ص. 16،17.

2 حمزة حسام، ***الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري***، مذكرة ماجيستر غير منشورة، (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010)، ص.71.

كما يعرف الساحل الافريقي انطلاقا من المشاكل والأزمات الاثنية التي يعرفها، وهو بذلك يضم كلا من السودان، مالي، النيجر، تشاد وموريتانيا وهو ما يعرف بقوس الأزمات[1].

يجدر الاشارة هنا أنه في 2011/8/7 تم تقسيم منطقة الساحل الى قسمين: دول الميدان وتشمل كل من الجزائر، موريتانيا، نيجر ومالي، و دول الأطراف التي تتكون من بوركينافاسوا، ليبيا، تشاد، نيجيريا، سينغال.

كما تتميز منطقة الساحل بتنوع اثني وعرقي ألقى بظلاله على البناء الاجتماعي، حيث تعتبر المنطقة فسيفساء اثنية ونقطة التقاء عدة أعراق تمثل كل فئة منها أنماط معيشية مختلفة، فنجد في مالي مثلا ( البامبارا Bambara، السونغاي Songhai، البولس Peuls، الكانوري Kanouri ، الطوارق Touareg والعرب)، وفي النيجر (الهاوسا Haoussa، الجرما Djerma، السونغاي، البولس، الكانوري، التوارق والعرب)[2].

1 أمحند برقوق، "الساحل الافريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية"، ***العالم الاستراتيجي***، ع.7، نوفمبر 2008، ص.8.

2 عمار جفال، "وجهة نظر حول طبيعة التهديدات على الحدود الجنوبية للجزائر"، ***العالم الاستراتيجي***، ع.7، نوفمبر 2008، ص.10.

**شكل رقم 01[1]**

**خريطة توضح منطقة الساحل الافريقي والدول التي تكوّنها.**

1 المصدر:

***https://www.google.dz/search?q=sahel+region+map&tbm=isch&tbo=u&source=univ&sa=X&ei=54Z_U77MAc774QT7l4HAAg&sqi=2&ved=0CDMQsAQ&biw=1024&bih=601#facrc=_&imgdii=kb3iNCjtdlAsNM%3A%3Bg4FRbc0U0WnPkM%3Bkb3iNCjtdlAsNM%3A&imgrc=kb3iNCjtdlAsNM%253A%3B7W5TplBQMqkNMM%3Bhttp%253A%252F%252Fwww.thisissierraleone.com%252Fwp-content%252Fuploads%252F2012%252F10%252FSaharan-Africa-***

تبعا لمتطلبات البحث العلمي، اعتمدنا على المقاربات النظرية التالية:

**النظرية الواقعية** التي ترتكز أساسا في افتراضاتها على اعتبار الدولة كفاعل أساسي في العلاقات الدولية، والتي تستخدم القوة من أجل تحقيق مصالحها المختلفة، هذه الأخيرة التي تعتبر المحرك الأساسي لسلوكياتها الخارجية، وفي موضوع الأمن تعتبر الدولة الوطنية المرجعية الوحيدة للأمن، فهي لا تقبل أن يشاركها فيه أي فاعل آخر، وباعتبار الجزائر تعتمد مقاربة واقعية في تصورها لأمنها، فهي ترى أن أمن الدولة الوطنية هو أولوية الأولويات، وبالتالي فهي لا تقبل بتعميق مفهوم الأمن، اذ لا يمكن الحديث عن الأمن الانساني أو المجتمعي.

نظرا للتطورات التي حدثت بعد الحرب الباردة، قدمت مدرسة كوبنهاغن للسلام، من خلال **مقاربة باري بوزان**، تعريف موسع للأمن الوطني الذي لم يصبح يقتصر في الجانب العسكري وفقط بل توسع ليشمل قطاعات أخرى تتمثل بالإضافة الى القطاع العسكري كل من القطاع السياسي، الاقتصادي، المجتمعي والبيئي[1]، وعليه سنعتمد في دراستنا هذه على الأبعاد الأربع التي جاء بها باري بوزان وكيف أثر الارهاب في الساحل على الأهداف المرجعية لكل بعد من الأبعاد الخمسة.

لقد قسمنا دراستنا هذه الى ثلاثة فصول، في الفصل الأول تطرقنا فيه الى تقديم قراءة لواقع الارهاب في الساحل في الفترة ما بين 2003 و2012، ويندرج تحته ثلاثة مباحث هي الحركات الارهابية في منطقة الساحل، مصادر التمويل، ثم العلاقة ما بين هذه الحركات الارهابية، لننتقل في الفصل الثاني الى ابراز تأثير الارهاب في الساحل على الأمن الوطني الجزائري، وذلك من خلال التطرق الى العقيدة الأمنية الجزائرية في المبحث الأول ثم تأثير الارهاب على الأبعاد الأمن الوطني العسكرية، السياسية، الاقتصادية والمجتمعية في المبحثين الثاني والثالث، لنقدم في الفصل الثالث تصور حول مستقبل تأثير الارهاب في الساحل على الأمن الوطني، من خلال ثلاثة مباحث تمثل ثلاثة سيناريوهات مستقبلية، وهي على التوالي، سيناريو استمرار تأثير الارهاب في الساحل

1 Barry Buzan, ***people, states and fear an agenda for international security studies in the pos-cold war era,*** (Great Britain : British libarary cataloguing in publication Data, 1983) , pp.75,76.

على الأمن الوطني، سيناريو تراجع هذا التأثير، ثم في الأخير سيناريو تفاقم هذا التأثير على الأمن الوطني الجزائري.

# الفصل الأول

# واقع الارهاب في الساحل الافريقي في الفترة ما بين 2003-2012.

**تمهيد:**

تعتبر المعطيات الجيوسياسية التي تتميز بها منطقة الساحل من اتساع في المساحة، وتعدد التركيبات الاثنية والثقافية للمنتمين اليها، بالإضافة الى وجود أزمة تغلغل تعاني منها الدول المكونة لها، جعل من المنطقة مكشوفة أمنيا، وبالتالي أصبحت تمثل عمقا استراتيجيا بالنسبة للحركات الارهابية التي ترى فيها الملاذ الآمن الذي يمكن اللجوء اليه بعد تنفيذ عملياتها الارهابية.

فحركية الجماعات الارهابية قد تضاعفت في المنطقة خاصة مع مطلع الألفية الجديدة، وذلك بسبب الانحصار الذي تعرضت له من طرف دول شمال افريقيا -التي كانت تنشط بها-، الأمر الذي أجبرها الى اللجوء الى المناطق الجنوبية، خاصة منطقة الساحل الافريقي، أين بدأت في اعادة بناء نفسها، لتقوم فيما بعد بالإعلان عن نفسها من خلال قيامها بالعديد من العمليات الارهابية لتكون البداية بإعلان مسؤوليتها عن اختطاف 13 سائحا أجنبيا في الصحراء الجزائرية.

سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق بالدراسة لواقع الارهاب في منطقة الساحل في الفترة الممتدة ما بين 2003-2012، من خلال التطرق الى تحديد الحركات الارهابية النشطة في المنطقة، لنحاول فيما بعد رصد أهم مصادر التمويل الخاصة بها، لنعالج في الأخير طبيعة العلاقة ما بين هذه الحركات الارهابية.

## المبحث الأول: الحركات الارهابية في الساحل في الفترة ما بين 2003-2012.

يعرف الساحل الافريقي وجود العديد من الحركات الارهابية النشطة، خاصة بعد ما شهدته المنطقة من تطورات أمنية، خاصة بعد الأزمتين الليبية والمالية، ولذلك سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق بالدراسة لأهم هذه الحركات الارهابية الأكثر نشاطا في المطقة والتي لها علاقة بتهديد الأمن الوطني الجزائري، ونخص بالذكر هنا كل من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، الحركة من أجل الوحدة والجهاد في افريقيا الغربية بالإضافة الى جماعة أنصار الدين.

### المطلب الأول: القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي (AQMI).

القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي هي ككل تنظيم لها ظروفها وأحداث تاريخية أدت الى ظهورها، وتقوم على أساس هيكل تنظيمي يسهل حركتها من أجل بلوغ تطلعاتها وأهدافها في المنطقة وبالتالي: كيف نشأة هذه المنظمة الارهابية؟ وفيما يتمثل هيكلها التنظيمي؟ وماهي أهم تطلعاتها الاقليمية في المنطقة؟.

القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي متجذرة بعمق في تاريخ الجزائر الحديث، فخلال ثمانينات القرن الماضي، تحدى العديد من الجزائريين جبهة التحرير الوطني التي تدعمها موسكو، من خلال تطوعهم في الجهاد ضد السوفييت الى جانب أفغانستان، وبعد انتهاء الحرب وعودتهم الى الجزائر لقبوا ب"الأفغان"، وقد تزامنت عودتهم مع اعلان التعددية الحزبية وبالتالي نهاية نظام الحزب الواحد في 1988، و كذا الغاء الجولة الثاني من الانتخابات البرلمانية لسنة 1992...، كل هذا أدى الى بروز حركة التمرد العسكري ضد النظام، وفي أكتوبر من نفس السنة -1992- اندمجت مجموعات جهادية مع الجماعة الاسلامية المسلحة (GIA) ،التي أطلقت حملة ارهابية ضد القوات الحكومية والموظفين الحكوميين بالإضافة للمفكرين العلمانيين.

أعلن أحد قادة الجماعة الاسلامية المسلحة في سنة 1998 "حسان حطاب" تنظيمه الخاص المنشق والذي سمي "بالجماعة السلفية للدعوة والقتال"، متعهدا بإعادة تركيز جهاده ضد

قوات الأمن واحترام المدنيين، وقد نجح في اجتذاب العديد من أتباع الجماعة الاسلامية المسلحة ك"عبد المالك دروكدال" و"نبيل صحراوي"[1].

أجبر "حسان حطاب" في 2003 على التنحي لصالح "نبيل صحراوي"، وبعد أشهر عقب مقتل هذا الأخير في اشتباكات مع قوات الجيش سنة 2004، تولى "عبد المالك دروكدال" امارة الجماعة[2].

وفي 11 سبتمبر 2006، أعلن "عبد المالك دروكدال" ولاءه لبن لادن ليعلن عن ميلاد القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي في جانفي 2007.

**الشكل رقم 02[3]**

**شكل يبين مختلف مراحل تطور حركة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي بداية من GIA وصولا الى AQMI .**

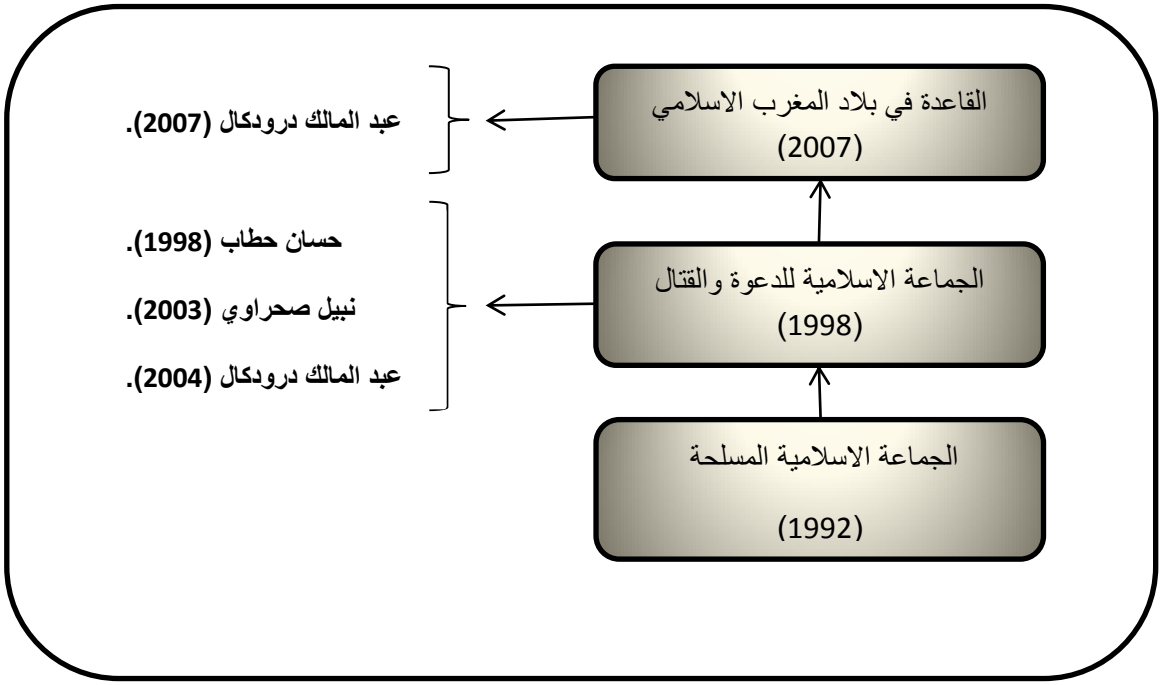


1 Al-Qaeda in The Islamic Maghreb, Think Security Africa, August 2012, P3.

2 جان بيار فيلير، "القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي: تحد جزائري أم تهديد عالمي؟" ***أوراق كارينغي***، ع.104، (أكتوبر 2009)، ص ص4-9.

3 شكل من انجاز الباحث بناء على معلومات في: جون بيار فيلير، "القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي: تحد الجزائري أم تهديد عالمي؟" ***، أوراق كارينغي***، ع.104، (أكتوبر2009).

أما فيما يتعلق بالهيكل التنظيمي لهذه المنظمة فقد صمم لكي يتماشى والظروف التي ينشط فيها والتي ميزها في الآونة الأخيرة العمليات العسكرية SERVAL التي قادتها فرنسا في شمال مالي، والتي نجم عنها ازالة العديد من القادة البارزين، فهذه المعطيات الجديدة ساقت المنظمة للقيام بتغييرات على المستوى الهيكلي ، فمشروع المنظمة الذي يتمثل في إقامة إمارة اسلامية تمتد من المغرب الى ليبيا مرورا بالصحراء الساحلية، دفع بأميرها "عبد المالك درودكال" الى تنظيم انتشار أعمال ونشاط المنظمة ليشمل كافة أقاليم ومناطق هذا الفضاء الواسع، فقام بإيجاد كتائب تنشط كل واحدة منها في منطقة معينة، ومن أهم هذه الكتائب نذكر:

- كتيبة "الفرقان": يقود هذه الفرقة "أبو طلحة الموريتاني"، وهي تنشط في المنطقة الموريتانية القريبة من الحدود المالية، وهذه الكتيبة مكونة من محاربين ماليين و موريتانيين.
- كتيبة "طارق بن زياد" أو"الفاتحين": تعتبر هذه الكتيبة الأكثر تطرفا، حيث أنها قامت بالعديد من العمليات التي خلفت العديد من القتلى بقيادة الجزائري "سعيد أبو مقاتل".
- كتيبة "الأنصار": تعتبر هذه الكتيبة الوحيدة التي يقودها شخص غير جزائري وهو "عبد الكريم طالب" الذي يعود أصله الى توارق مالي، وهو عضو من العائلة المسيرة لحركة "أنصار الدين" التي تنشط في شمال مالي، فهذه الكتيبة تنشط في شمال مالي وفي النيجر.

بالإضافة الى هذه الكتائب التي تنطوي تحت راية القاعدة في الغرب الاسلامي، هناك جماعات ارهابية تضامنية مع هذه المنظمة، والتي تلعب دور فعال وأساسي في دعم انجاز العمليات الارهابية التي تقوم بها، وهذه الحركات التضامنية تتمثل في[1]:

- بوكو حرام "Boko Haram": وهي منظمة ارهابية تنشط في نيجيريا والتي أسست في 2002، وتعمل من أجل نشر الشريعة في نيجيريا.
- أنصار الدين "Ansar Adine ": وهي جماعة ارهابية أسست في سنة 2012 بشمال مالي والتي تعمل بهدف فرض الشريعة الاسلامية على كافة التراب المالي.

1 Les équipes de la CMAIS, ***Al Qaida au Maghreb Islamique :histoire , réseaux et structure*** ,(Rabat : COMPAGNIE MEDITERRANEENNE D'ANALYSE ET D'INTELLIGENCE STRATEGIQUE, 2013), P P.8,9.

- شباب الصومال: أسست هذه المنظمة في 2006 بالصومال، والتي تناضل من أجل نشر الشريعة في الصومال.
- أنصار الشريعة: هي منظمة سلفية تونسية، أسست في سنة 2011 بتونس.

**الشكل رقم 03[1]**

**خريطة تمثل مجال نشاط حركة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي.**

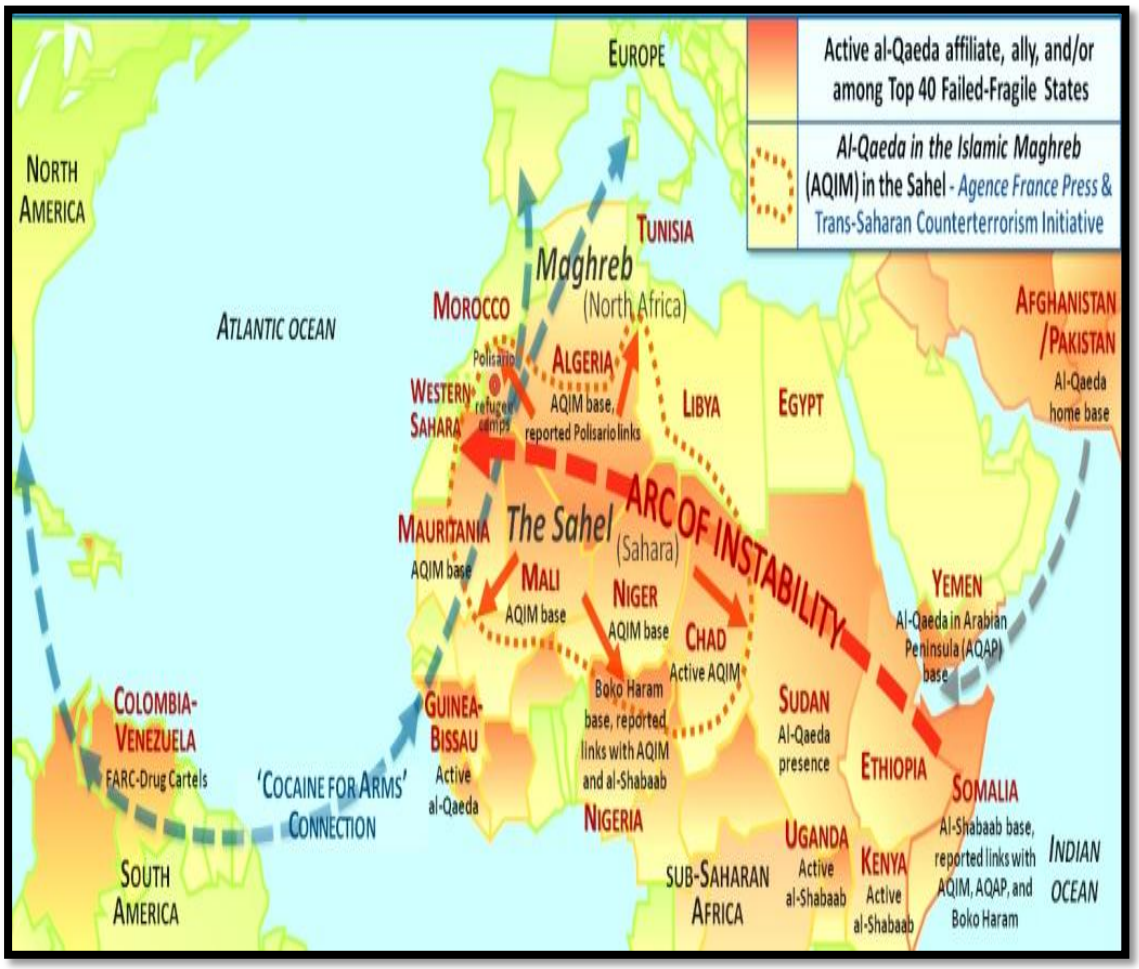


1 المصدر: http://moroccoonthemove.com/2011/12/13/special-report-al-qaida-seeks-new-somalia-in-n-africa-w-sahara-dispute-cited-as-obstacle-to-counterinsurgency/#sthash.AAapC4io.dpbs

**الشكل رقم 04** [1]

**شكل يبين الكتائب ومنظمات الارهابية تضامنية ذات العلاقة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي.**

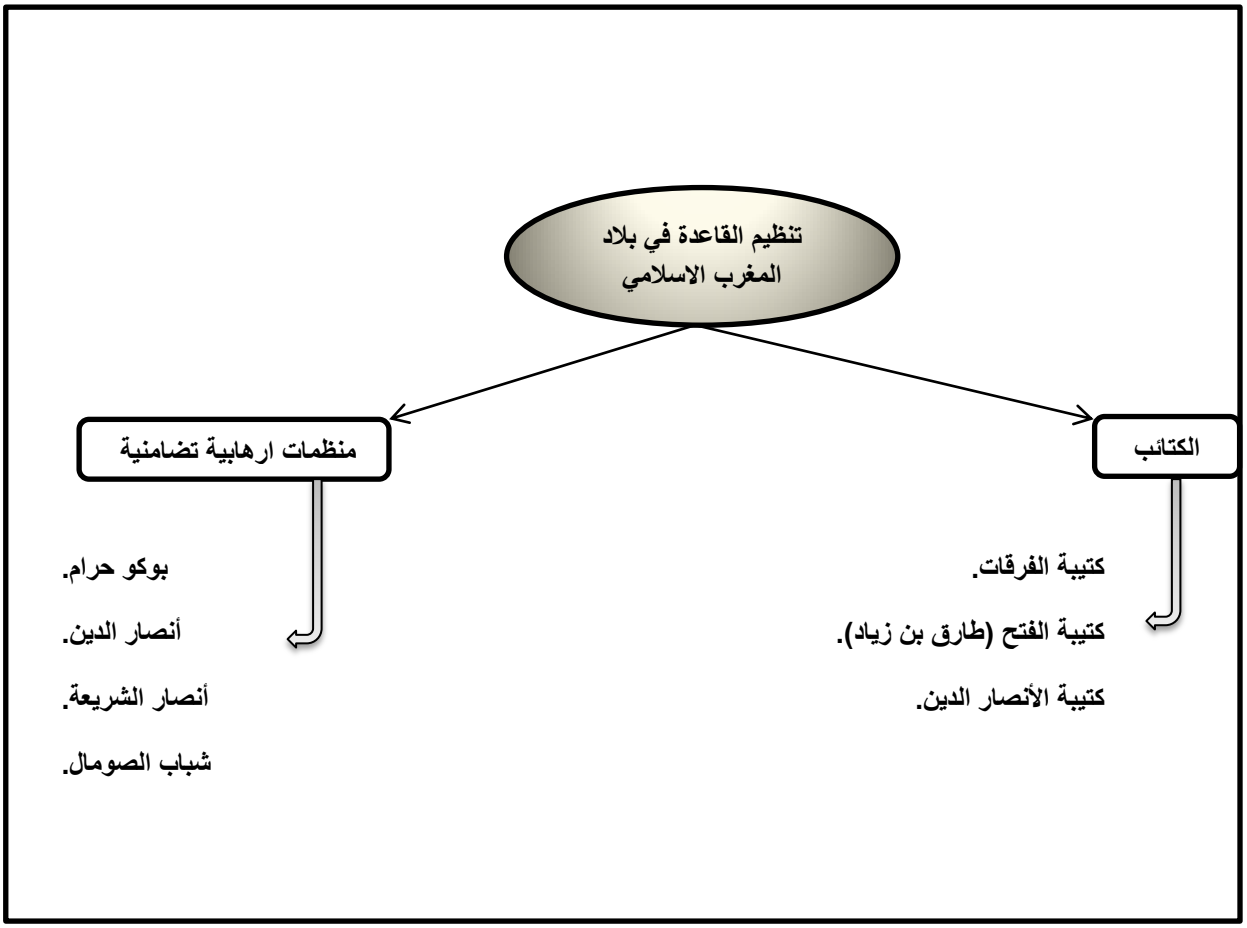


1 شكل من انجاز الباحث بناء على معلومات في:

Les equipes de la CMAIS ,***Al Qaida au Maghreb Islamique :histoire , réseaux et structure*** ,(Rabat : COMPAGNIE MEDITERRANEENNE D'ANALYSE ET D'INTELLIGENCE STRATEGIQUE, 2013).

كما أنها قامت بتقسيم المنطقة التي تنشط فيها الى أربعة مناطق أساسية تتمثل في[1]:

- منطقة الوسط: وهي تشمل المنطقة 1، 2و3 وفق تقسيم المناطق التي اعتمدته الجماعة السلفية للدعوة والقتال، والتي تشمل كل من الجزائر العاصمة والجهة الشرقية لها بالإضافة الى منطقة القبائل، وتعتبر هذه المنطقة الأكثر نشاطا مقارنة بالمناطق الأخرى، حيث ينشط بها ثلاثة كتائب بعدد محاربين يمثل ما بين500 و800 محارب.
- منطقة الغرب: هي من المناطق الأقل نشاط، وتشمل المناطق الغربية من الجزائر حتى المغرب، بالإضافة الى جهة الجنوب الغربي للبلد.
- منطقة الشرق: هي تابعة للمنطقة الجنوبية، كما تتميز بكونها الأقل نشاطا وعدم وجود محاربين كثر فيها.
- منطقة الجنوب: هي من المناطق التي تعرف اليوم حركية نشطة جدا، فهي الفضاء الذي تمارس فيه أغلب العمليات الارهابية.

أما الهدف الأساسي للقاعدة في بلاد المغرب الاسلامي فتكمن في سعيها لإقامة امارة اسلامية تمتد من المحيط الأطلسي غربا الى ليبيا شرقا مرورا بالصحراء الساحلية[2].

1 France, Assemblée Nationale***, La situation sécuritaire dans les payé de la zone Sahélienne,*** 6/3/2012 , P.38 .

2 Jason Ipe et James Cockayne***, La mise en œuvre de la stratégie antiterroriste mondiale de l'ONU en Afrique de l'Ouest***, (center on global counterterrorism cooperation, 2010), pp. 5,6.

**الشكل رقم 05[1]**

**شكل يمثل تقسيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي لمناطق نشاطها في الجزائر.**

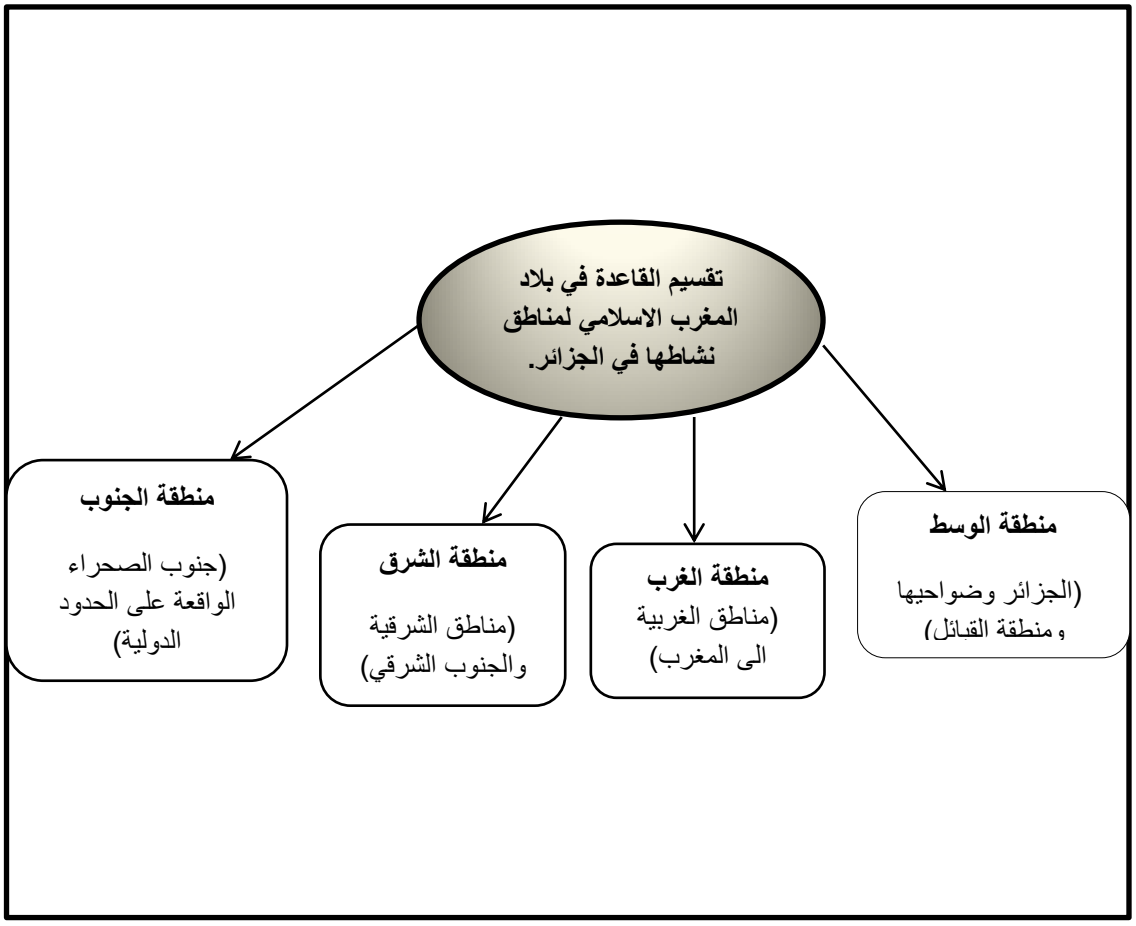


1شكل من انجاز الباحث بناء على معلومات في:

France, Assemblée Nationale, ***La situation sécuritaire dans les payé de la zone Sahélienne***,(6/3/2012), p. 38.

**المطلب الثاني: حركة الوحدة والجهاد في غرب افريقيا.**

بالرغم من الحيز الجغرافي الكبير التي تنشط فيه القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي إلاّ أنها ليست الفاعل الوحيد في المنطقة، ففي أكتوبر 2011 تم الاعلان عن تنظيم ارهابي جديد في منطقة الساحل والتي سميت بجماعة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا، فكيف نشأة؟ وماهي الأهداف التي تصبوا الى تحقيقها في المنطقة؟.

فيما يخص نشأة هذا التنظيم الارهابي الجديد يعود الى سنة 2011، و ذلك بعد انشقاق "سلطان ولد بادي" المكنى "بأبو علي" عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، وذلك بعد رفض قيادة التنظيم تشكيل سرية خاصة بالأزواد كانوا يطالبون بها على غرار سرية الأنصار التي يقودها أبو عبد الكريم الطارقي والمؤلفة أساسا من مقاتلين طوارق[1].

فبعد استلاء حركة الوحدة و الجهاد في غرب افريقيا على مناطق في شمال مالي، استولت هذه الأخيرة على منطقة "غاو"، وبعد تحريرها من طرف القوات الفرنسية أدى الى تبني الحركة لاستراتيجية جديدة لمواجهتها و ذلك عن طريق لجوئها لاستعمال العمليات الانتحارية[2].

أما الهدف الأساسي التي تسعى الى تحقيقه هذه الحركة فيتمثل في توحيد الطوارق والنيجيريين والتشاديين بالإضافة الى العمل على نشر الجهاد في افريقيا السوداء.

**المطلب الثالث: جماعة أنصار الدين.**

تعتبر جماعة أنصار الدين من الجماعات الارهابية النشطة في منطقة بالإضافة الى الحركتين سابقتا الذكر، فكيف ظهرة هذه الحركة؟ وما هو الهدف الذي تسعى الى تحقيقه في المنطقة؟.

جماعة أنصار الدين تم انشاؤها في نوفمبر 2011، و هم عبارة عن جماعة سلفية مكونة من اسلاميين طوارق مسيرون سياسيا وعسكريا وايديولوجيا من طرف "اياد أغ غالي"، فبعد

1 Mireille Duteil, "Afrique le mujao la releve d'aqmi", dans : ***http://www.lepoint.fr/editos-du-point/mireille-duteil/afrique-le-mujao-la-releve-d-aqmi-23-05-2013-1671611_239.php***, (12/5/2014).

2 Martine Cuttier, Les ressortes structurels de la crise au sahel, ***res militaris***, vol.3, n°3, 2013, p.5.

رحيل نظام القدافي في ليبيا –الذي كان يمثل عائق في وجه محاولات الطوارق التمرد على الحكومة المالية– عاد "اياد أغ غالي" الى أزواد، و اتخذ من سلسلة جبال أغرغال في أقصى شمال أزواد مقرا له، وجمع حوله المئات من المقاتلين الطوارق أين أعلن عن تشكيل حركة تحمل اسم "جماعة أنصار الدين" وكان ذلك في نوفمبر 2011، أمّا الهدف الأساسي لهذه الحركة يكمن في إقامة دولة مالية اسلامية، تطبق فيها الشريعة الاسلامية[1].

1 Mathieu Ghidére ," Ansar Dine est la véritale maitre de nord Mali", dans : ***www.stateafrique.com*** (28/6/2012) .

**الشكل رقم 06** [1]

**شكل يبين مختلف التنظيمات الارهابية في الساحل**

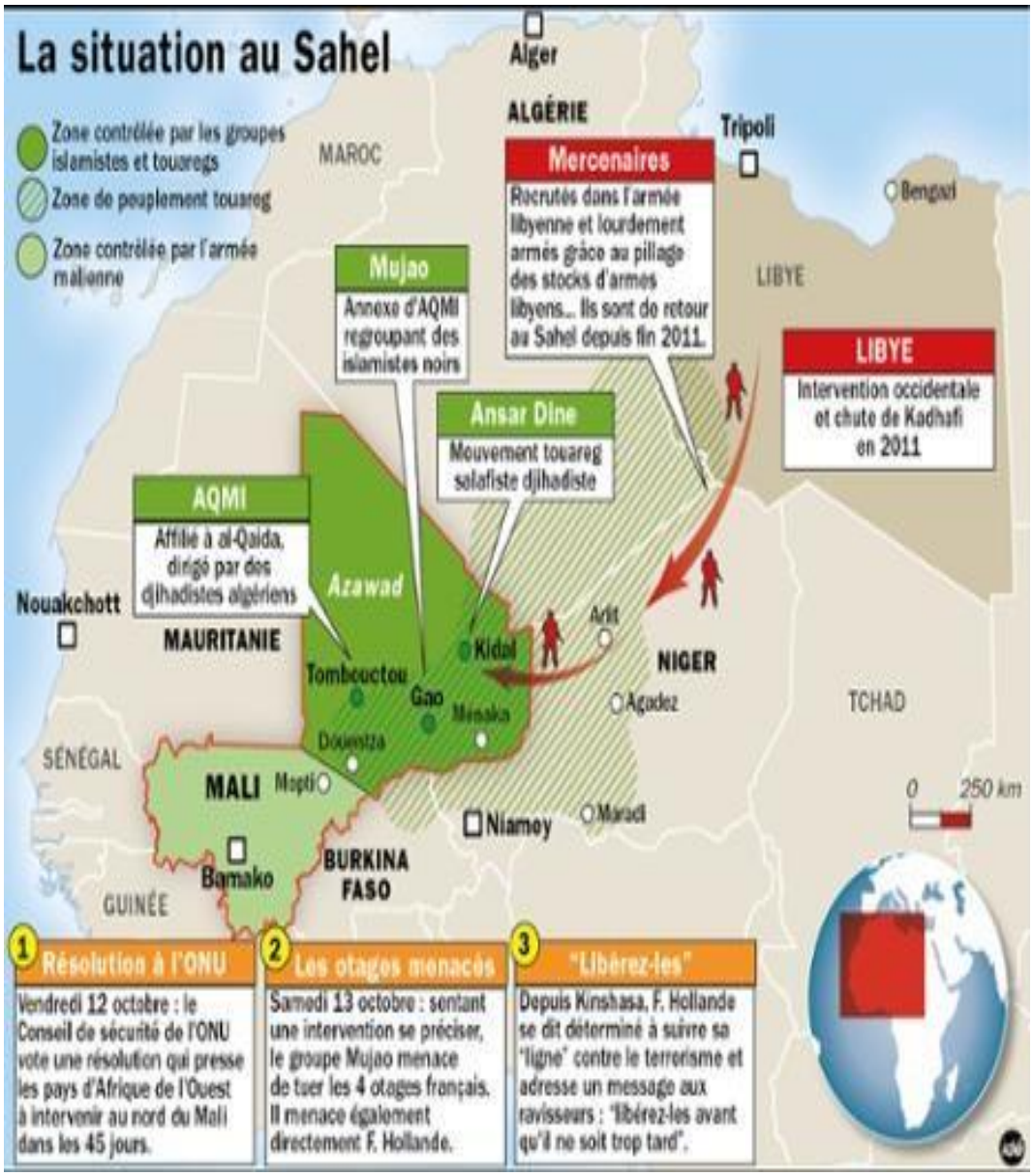


1المصدر: ***http://www.rtl.fr/actualites/international/article/mali-faut-il-prendre-les-8menaces-de-mort-contre-francois-hollande-au-serieux-775345419***، (2014/4/23).

## الجدول رقم 01 [1]

## جدول يتضمن ملخص لأهم الأفكار المتعلقة بالحركات الارهابية في الساحل.

| الحركات الاسلامية | أهداف المنظمة | سنة نشأتها | قائدها | منطقة نشاطها | فترة نشاطها |
|---|---|---|---|---|---|
| القاعدة في المغرب الاسلامي | اقامة امارة اسلامية | 2007 | عبد المالك دروكدال | ا<br>لمنطقة المغاربية والساحل | 2007<br>حتى يومنا هذا |
| حركة الوحدة والجهاد في غرب افريقيا | نشر الشريعة الاسلامية في افريقيا السوداء | 2011 | حمد ولد محمد خيرو | شمال مالي (2005) | 2011<br>الى غاية أوت 2013 |
| جماعة أنصار الدين | تطبيق الشريعة الاسلامية | 2012 | إياد آغ غالي | شمال مالي | 2012<br>الى غاية يومنا هذا |

1 جدول من انجاز الباحث اعتمادا على معلومات من مجموع المراجع السابقة في الفصل.

## المبحث الثاني: مصادر تمويل الحركات الارهابية في الساحل.

التنظيمات الارهابية في الساحل ككل التنظيمات الأخرى، فهي بحاجة الى مصادر تمويل لكي تستمر في نشاطها، وتضمن بقائها واستمراريتها في المنطقة، فمع الانفلات الأمني الذي تتميز به المنطقة خاصة في السنوات الثلاث الماضية، جراء الأزمات الأمنية التي تشهدها ليبيا ومالي وبدرجة أقل كل من نيجر والتشاد، كلّها عوامل ساعدت عصابات الجريمة المنظمة من جهة، والحركات الارهابية من جهة أخرى، هذه الأخيرة التي تعتمد في تمويل أنشطتها على مصادر مادية وأخرى فكرية.

### المطلب الأول: المصادر الفكرية.

باعتبار أن الحركات الارهابية في الساحل تقر بولائها للقاعدة الأم، فإنّ الحديث عن المرجعيات الفكرية التي تغذي نشاطها، يدفعنا الى الحديث عن المرجعية الفكرية للقاعدة الأم، وفي هذا السياق نجد ثلاثة اتجاهات فكرية[1]:

- نظرية الجهاد الاسلامي العالمي: يستند فكر "عبد الله عزام" –الذي يعتبر الأب الروحي لأسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة سابقا– على نظرية الجهاد الاسلامي العالمي والذي تقوم على فكرة أن أساس قوة الاسلام العالمي يجب أن يرتكز في أرض اسلامية واحدة، وأنه بالجهاد يتم الانتصار على الكافرين المعتدين واقامة الخلافة الاسلامية.
- السلفية الجهادية: يرى الكثير من الباحثين أن السلفية الجهادية هي الأساس الفكري لتنظيم القاعدة، وهي محاولة لتوفيق ما بين السلفية والحنبلية وفكر السيد قطب الجهادي وتيارات أخرى.
- قاعدة التترس: استندت العديد من التنظيمات السلفية الجهادية الى هذه القاعدة والتي يقصد بها جواز قتل المسلم اذا تترس به الكافر كأساس شرعي لتبرير بعض العمليات العسكرية التي يترتب عليها قتل المسلمين.

1 محمد خليل صبري، "تنظيم القاعدة: نشأته و أصوله الفكرية و المواقف المتعددة منه"، في: ***www.sudanile.com/mdex.php*** (5/3/2014),

**المطلب الثاني: المصادر المادية.**

صنف "محمد بغداد" المختص في الجماعات الارهابية، مصادر التمويل المادية التي تعتمدها هذه الحركات تنقسم الى ثلاثة أصناف وهي: مصادر تقليدية، عائدات تحرير الرهائن (الفدية)، التمويل الخارجي[1].

- مصادر التقليدية للتمويل: يقصد بها تلك العوائد المالية المحصل عليها من خلال فرض هذه الجماعات الارهابية الإتاوات والضرائب على التجار والمهربين في منطقة الساحل الافريقي والعابرين للمناطق التي تخضع لسلطة هذه الحركات الارهابية، بالإضافة الى أساليب أخرى كسطو، و السطو المسلح على البنوك، الابتزاز والمتاجرة في المخدرات، كمثال من الواقع ففي سنة 2010 كشفت التحريات الجزائرية حول الاعتداء المسلح "بتينزاوتين" بتمنراست، والذي أسفر عنه مقتل 12 عنصر من حرس الحدود الجزائري، أن ذلك الاعتداء كان في اطار تسهيل عملية تهريب 7 قناطير من الكيف المعالج الى داخل التراب الوطني، وتضاف هذه العملية الى عمليات اعتداء أخرى على الجمارك وحرس الحدود في ولاية بشار المعروفة كممر للتهريب، كما أن هذه الجماعات تستولي على أسلحة وذخيرة حراس الحدود بعد مهاجمتهم[2].
- عائدات تحرير الرهائن (الفدية): تستفيد الحركات الارهابية من الأموال التي تقدمها وقدمتها الدول الأوروبية التي سارعت وتسارع الى تقديم الفدية لانقاد رعاياها الذين وقعوا في يد هذه الجماعات الارهابية، وهم رعايا يحتلون مكانة عالية كونهم جاؤوا في مهام استخباراتية تحت غطاء السياحة هذا من جهة، ومن جهة أخرى ضغط الرأي العام على الدول الأوروبية مما يدفعها الى القبول بشروط التي تفرضها الجماعات الارهابية وخاصة أرقامهم الخيالية في تقدير قيمة الفدية، فمثلا القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي تعتبر الرهائن

1 France, Assemblée Nationale, ***La situation sécuritaire dans les payé de la zone Sahélienne***,(6/3/2012), pp. 39,40.

2 قوي بوحنيه، "استراتيجية الجزائر اتجاه التطورات الأمنية في الساحل الافريقي"، في: ***www.studies.aljazeera.net/report/2012/06/2012631042.htm*** (26/2/2014)

كأسرى حرب، و بالتالي الخضوع للقانون الاسلامي للحرب من خلال المفاوضة حولهم امّا كوسيلة لتبادل الأسرى ،دفع مبلغ الدم أو اطلاق صراح شخص تابع لهم[1].

- تمويل الخارجي: هذا الصنف من المصادر يتعلق بالصراعات و التناقضات القائمة بين دول المنطقة و التي تتورط أحيانا في الاستفادة من هذه الجماعات و تستعملها في ضرب الدول المنافسة من أجل اضعافها أو الضغط عليها، وهو الأمر الذي تدركه هذه الجماعات و تستفيد منه، ففي هذا السياق، كشفت مصادر استخباراتية فرنسية أنّ قطر هي التي تمول الحركات الارهابية في مالي بهدف تسهيل اختطاف الديبلوماسيين الجزائريين في "غاو"، كما اتهم جهاز الاستخبارات الفرنسية قطر بمنحها مبالغ ضخمة لكل من (القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، الحركة من أجل الوحدة والجهاد في غرب افريقيا، جماعة أنصار الدين)، و قد تلقت هذه الحركات الأموال القطرية بالدولار الأمريكي[2].

1 Mathieu Ghidere , "Al-Qaida au maghrib islamique : le tournant des révolutions arabes", dans : ***www.lemonde.fr*** ,(27/2/2014) .

2 مصطفى ح، "المخابرات الفرنسية تتهم قطر بدعم الارهاب في الساحل" ،في:
***www.elraaed.com/ara/watan/26569.htm*** (4/3/2014)

## المبحث الثالث: طبيعة العلاقة ما بين الحركات الارهابية.

بعدما تطرقنا بالدراسة الى أهم الحركات الارهابية في الساحل، وعرض أهم مصادر التمويل الفكرية والمادية التي يعتمدون عليها سنحاول في هذا المبحث تناول طبيعة العلاقة ما بين الحركات الارهابية سالفة الذكر وذلك من خلال تبيين العلاقة ما بين القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي والحركة من أجل الوحدة والجهاد في غرب افريقيا من جهة وعلاقتها بجماعة أنصار الدين من جهة أخرى.

### المطلب الأول: العلاقة ما بين القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي والحركة من أجل الوحدة والجهاد في غرب افريقيا.

رغم أن "ولد محمد خيرو" أمير الحركة من أجل الوحدة و الجهاد في غرب افريقيا كان غير راضيا عن سياسة التعيين التي كانت تنتهجها القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، الاّ أنه ظل حريص على المحافظة على علاقته بها وذلك من خلال:

- العمل الى جانب القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي في عملية تجنيد عناصر جديدة في الحركة من مخيمات تندوف.
- أكدت مجلة "دايلي بيست" الأمريكية، أن المقاتلين الجهاديين بجبهة البوليزاريو لهم علاقات ليس فقط مع "MUJAO" وإنّما أيضا بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي بتفريعاتها المختلفة، وهذا يدل على وجود علاقة ايجابية وجيدة ما بين الحركتين.
- وجود تقارير حول أن العصابات تتشارك مصالحا مع الجماعات الجهادية التي جعلت من تندوف قاعدة خلفية لها، لذلك ترتبط العصابات والحركات الارهابية فيما بينها بعلاقات وطيدة[1].
- الأمم المتحدة قامت مؤخرا بإدراج الحركة من أجل الوحدة والجهاد في غرب إفريقيا في القائمة الموحدة للكيانات والجماعات والمؤسسات المرتبطة بالإرهاب العالمي باعتبارها كيانا

1 Wolfram Lacher, ***Organized crime and terrorism in the Sahel***, (German : institute for International and Security Affairs, 2011), PP .12.

مرتبط بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي وذلك بسبب مشاركتها في تمويل الأعمال والأنشطة التي يقوم بها هذا الكيان.

- الحركة من أجل الوحدة والجهاد في غرب افريقيا لا تمنع على نفسها القيام بعمليات ارهابية ضد الأراضي الجزائرية[1].

فكل هذه التقارير والحقائق توحي بوجود نوع من علاقة التضامن والتعاون فيما بينهما.

**المطلب الثاني: العلاقة ما بين القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي وجماعة أنصار الدين.**

علاقة القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي مع جماعة أنصار الدين لا تختلف عن علاقتها بالحركة من أجل الوحدة و الجهاد في غرب افريقيا، فجماعة أنصار الدين بقيادة صاحبها "اياد أغ غالي"، تحصل بدعم مستمر من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، كما أنها تساهم في تنفيد العمليات جنبا الى جنب مع المنظمات الارهابية الأخرى بما فيها حركة "MUJAO"[2].

بالإضافة الى كل ما سبق ذكره من مؤشرات توحي بوجود علاقة تعاونية ما بين الحركات الارهابية في المنطقة وذلك بسبب وجود خصائص مشتركة ما بين هذه الحركات نذكر منها:

- يتقاسمون نفس الدوافع والأسباب التي دفعت بهم الى تبني هذا المسلك من جراء أوضاع الفقر والتهميش واللاعدالة وغياب القانون ....
- كل الحركات الارهابية تتبنى شريعة راديكالية.
- كل الحركات الارهابية تستعمل نفس التكتيك والاستراتيجية في أثناء تنفيذهم لعملياتهم.
- كل الحركات الارهابية يمتلكون أهداف واحدة تتمثل في: نشر الفساد والرعب بأعلى مستوياته.
- كل الحركات الارهابية لا تعترف بالحدود الجغرافية.

---

1 تقرير اسباني، "أي دولة تصنع بالصحراء ارهابية بالضرورة؟ "،في:
***www .middle-est-online.com/ ?id=171987*** . (2014/2/27).

[2]أحمد نظيف، "ربيع الجهاديين في افريقيا: خارطة القاعدة و نشاطاتها في شمال افريقيا"، في: www.afrigatonews.***net/content*** ، (26 /3/2014) .

وبالتالي فهذه القواسم المشتركة ما بين هذه الحركات الارهابية جعلت من علاقتهم تتسم بالتعاون والانسجام وذلك من أجل بلوغ نفس التطلعات الارهابية التي يصبون لتحقيقها[1].

[1] Dia El Hadj Abderrahmane, ***Mouvements terroristes dans les Etats Sahélo-Sahariens :Défis des coopérations régionales et internationales dans les opérations de contre-terrorisme***, (centre d'Etudes Stratégiques de l'Afrique, mai 2012), P10.

**الشكل رقم 07 [1]**

**شكل يبين علاقة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي بمختلف التنظيمات الارهابية الأخرى.**

1المصدر : http://le-blog-sam-la-touch.over-blog.com/2013/11/le-financement-de-la-criminalit%C3%A9-et-du-terrorisme-au-sahel-infos-guerre.html

**الشكل رقم 08 [1]**

**شكل يبين طبيعة العلاقة ما بين القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي وحركة من أجل التوحيد والجهاد في غرب افريقيا وأنصار الدين.**

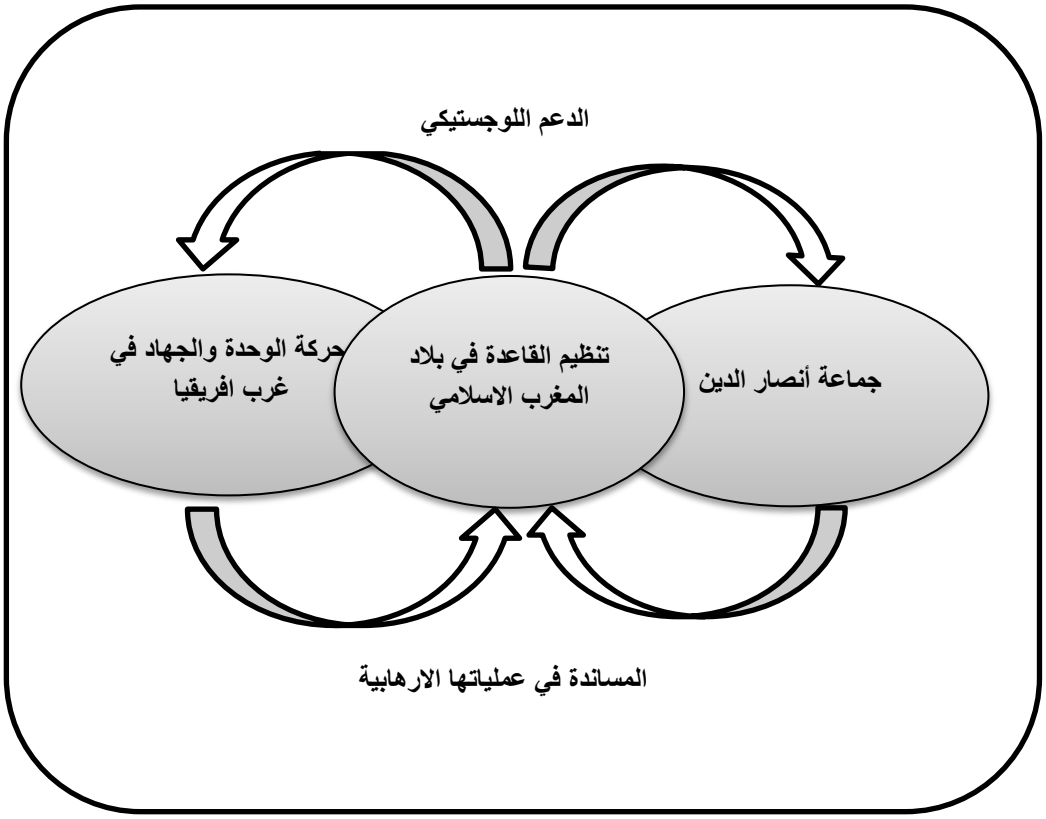


1 شكل من انجاز الباحث بناء على معلومات في:

أحمد نظيف، "ربيع الجهاديين في افريقيا: خارطة القاعدة و نشاطاتها في شمال افريقيا"، في: www.afrigatonews.***net/content*** ، (26 /3/2014) .

**خلاصة واستنتاجات الفصل:**

من خلال ما سبق عرضه نستنتج أن الحركات الارهابية في الساحل الافريقي في الفترة الممتدة ما بين 2003 الى غاية 2012، عرفت:

- ✓ وجود ثلاثة حركات ارهابية نشطة تتمثل في كل من القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، الحركة من أجل الوحدة و الجهاد في غرب افريقيا و حركة أنصار الدين.
- ✓ أساس استمرارية هذه الحركات الارهابية يعتمد على ثلاثة مصادر أساسية للتمويل وهي تشمل مصادر فكرية بالإضافة الى مصادر مادية.
- ✓ طبيعة العلاقة ما بين الحركات الارهابية الثلاثة تتميز بالتعاون و الانسجام و العمل المشترك وذلك بسبب التطلعات المشتركة فيما بينهم و كذلك تقاسمهم لنفس المبادئ و الأفكار بل وأكثر من ذلك فهم يتقاسمون نفس الأعداء.

# الفصل الثاني

# تأثير الارهاب في الساحل على الأمن القومي الجزائري.

## تمهيد

بعدما تطرقنا في البداية إلى أهم الحركات الإرهابية النشطة في منطقة الساحل الإفريقي، سنحاول من خلال هذا الفصل استعراض مظاهر تأثير هذه الحركات من خلال عملياتهم الإرهابية على الأمن الوطني الجزائري، وفي هذا الصدد سنعتمد على مقاربة Barry Buzan صاحب فكرة توسيع مفهوم الأمن الوطني الى أبعاد سياسية، اقتصادية، عسكرية، مجتمعية وبيئية، ولكن قبل هذا سنستعرض مضمون العقيدة الأمنية الجزائرية، ثم تبيين كيف تأثر كل بعد من أبعاد الأمن الوطني الجزائري–العسكري، الاقتصادي، السياسي والمجتمعي– من جراء العمليات الإرهابية التي استهدفت التراب الوطني الجزائري.

## المبحث الأول: العقيدة الأمنية الجزائرية.

العقيدة الأمنية (doctrine sécuritaire) للدولة يقصد بها مجموع الآراء والاعتقادات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسألة الأمن في الدولة، حيث تتبناها الدولة عندما يتعلق الأمر بتعاطيها مع التحديات والقضايا التي تواجهها، كما تمنحها امكانية تفسير مجمل الأحداث ذات الطابع الأمني.

بشكل عام يمكن القول أن العقيدة الأمنية للدولة عادة ما تكون الأداة التي تقوم من خلالها الدولة بتعريف التهديدات والمخاطر والتحديات التي تواجهها، وعليه فإنّ الاختلاف في العقائد الأمنية للدول مردّه الى الاختلاف في طبيعة التهديدات والمخاطر التي تواجهها كل دولة[1].

فالعقيدة الأمنية تمد الفاعليين الأمنيين في الدولة باطار نظري منسق من الأفكار يساعد على تحقيق أهداف الدولة في مجال أمنها الوطني[2].

باعتبار الجزائر دولة وطنية تسعى كباقي الدول الى حماية أمنها واستقرارها ووحدة ترابها من مختلف التهديدات الداخلية والخارجية، فإنّها وضعت لنفسها عقيدة أمنية تنفرد بها، وفقا للتهديدات والمخاطر التي تواجهها في فضائها الأمني، وعليه سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق بالدراسة الى مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية، ثم استقراء أهم التهديدات التي تواجه الأمن الوطني الجزائري.

### المطلب الأول: مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية.

ترتكز العقيدة الأمنية الجزائرية على ثلاثة أسس أساسية، تتمثل في كل من الأساس التاريخي، الجغرافي والايديولوجي.

---

[1] بوحنية قوي، ***تقرير: الاستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الافرقي***، مركز الجزيرة للدراسات، 3يونيو 2012، ص.2.

[2] صالح الزياني،" تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، **مجلة المفكر**، ع.5، 2009، ص ص. 290-298.

1. الأساس التاريخي:

تعتبر الثورة الجزائرية، عاملا أساسيا في بلورة العقيدة الأمنية الجزائرية، بحيث أنّ الجزائر غداة الاستقلال كانت ترى نفسها قائدا للحركات التحررية في دول العالم الثالث بصفة عامة، وفي افريقيا بصفة خاصة[1]، فمنذ المرحلة الأولى من الاستقلال كانت الجزائر تسعى الى لعب دور اقليمي قيادي يتناسب وثقلها الجيوسياسي وماضيها الثوري[2].

خضعت عملية بناء الدولة وبناء عقيدتها الأمنية ورسم التزاماتها، الداخلية منها والخارجية، كثيرا لهذا العامل –التاريخي–، فرغم التحولات التي عرفتها الجزائر في ظل تنامي العولمة إلاّ أن هجس التاريخ يظل حاضرا ولايزال يطبع عقيدتها الأمنية.

2. الأساس الجغرافي:

تعد الجغرافية عامل مهم وأساسي في بناء العقيدة الأمنية الجزائرية، فموقع الجزائر في نقطة تقاطع استراتيجية مهمة بتوسطها دول المغرب العربي من جهة، ووقوعها بين كيانين ضخمين؛ الاتحاد الأوروبي من الشمال من جهة، والعمق الافريقي من الناحية الجنوبية من جهة أخرى.[3]

فهذه النقطة الاستراتيجية للجزائر، أمنيا، جعلت منها –الجزائري– منكشفة على عدّة جبهات، وعليه فإنّ صياغة العقيدة الأمنية الجزائرية ظلّت تأخذ في الاعتبار هذا الانكشاف الأمني.

بالإضافة الى أنّ مع التطورات الأمنية التي عرفتها الدوائر الأمنية للجزائر، خاصة الدائرتين المغاربية والافريقية، من خلال تأزم الأوضاع في تونس وكذلك الانفلات الأمني الرهيب في ليبيا –من الناحية المغاربية–، بالإضافة الى تصاعد النشاط الارهابي في منطقة الساحل الافريقي،

1 عبد النور بن عنتر، ***الأمن المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي***،(الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص.41.

2 سليمان رياشي وآخرون، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، ط.2 ،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص. 151.

3 زياني، ***مرجع سابق***، ص.291.

وظهور دولة فاشلة مجاورة المتمثلة في مالي –من الناحية الافريقية–، أصبح يؤخذ في الاعتبار أثناء عملية صياغة العقيدة الأمنية الجزائرية[1].

3. الأساس الايديولوجي:

يعتبر البعد الايديولوجي أهم مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية منذ الأيام الأولى للاستقلال، ففي المرحلة الاشتراكية كانت ترى الجزائر في الدول الليبيرالية أنها تشكل مصدر للعداوات والمخاطر، باعتبارها تمثل رموز للاستغلال و الاستعمار، فقد أكدت المواثيق الوطنية لسنوات 1964، 1976 و1986 –وهي المراجع الأساسية للأحكام الدستورية في الجزائر أنداك–، أنّ الاشتراكية كنظام وايديولوجيا هي المنهج الوحيد الكفيل بتحقيق الاستقلال التام والقضاء على الاستغلال.

مع التطورات التي عرفتها الجزائر مع أحداث أكتوبر 1988 من جهة، والتغيرات على المستوى المنظومة الوستفالية، بانهيار المعسكر الاشتراكي وبالتالي الايديولوجية الاشتراكية، لتحل محلها الليبيرالية كأيديولوجية منتصرة، من جهة أخرى، أثرت على العقيدة الأمنية الجزائرية، بحيث أنّ الرؤية الجزائرية للدول الليبيرالية تحولت من اعتبارها مصدر للعداوات والمخاطر، الى أطراف يمكن التعايش والتعاون معها، بالإضافة الى تبني الجزائر لمبدأ التعددية الحزبية بدل الحزب الواحد.[2]

فعملية انتقال الجزائر من الايديولوجية الاشتراكية الى الليبيرالية، كان له التأثير البارز في اعادة صياغة مبادئ ،تصور وأهداف العقيدة الأمنية الجزائرية.

1 بن عنتر، ***مرجع سابق***، ص.41.

2 أحمد عطاف، ***الجزائر في العلاقات الدولية***، محاضرة ملقاة على طلبة ماستر علوم سياسية وعلاقات دولية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2013.

**الشكل رقم 09[1]**

**مخطّط يبين مرتكزات بناء العقيدة الأمنية الجزائرية.**

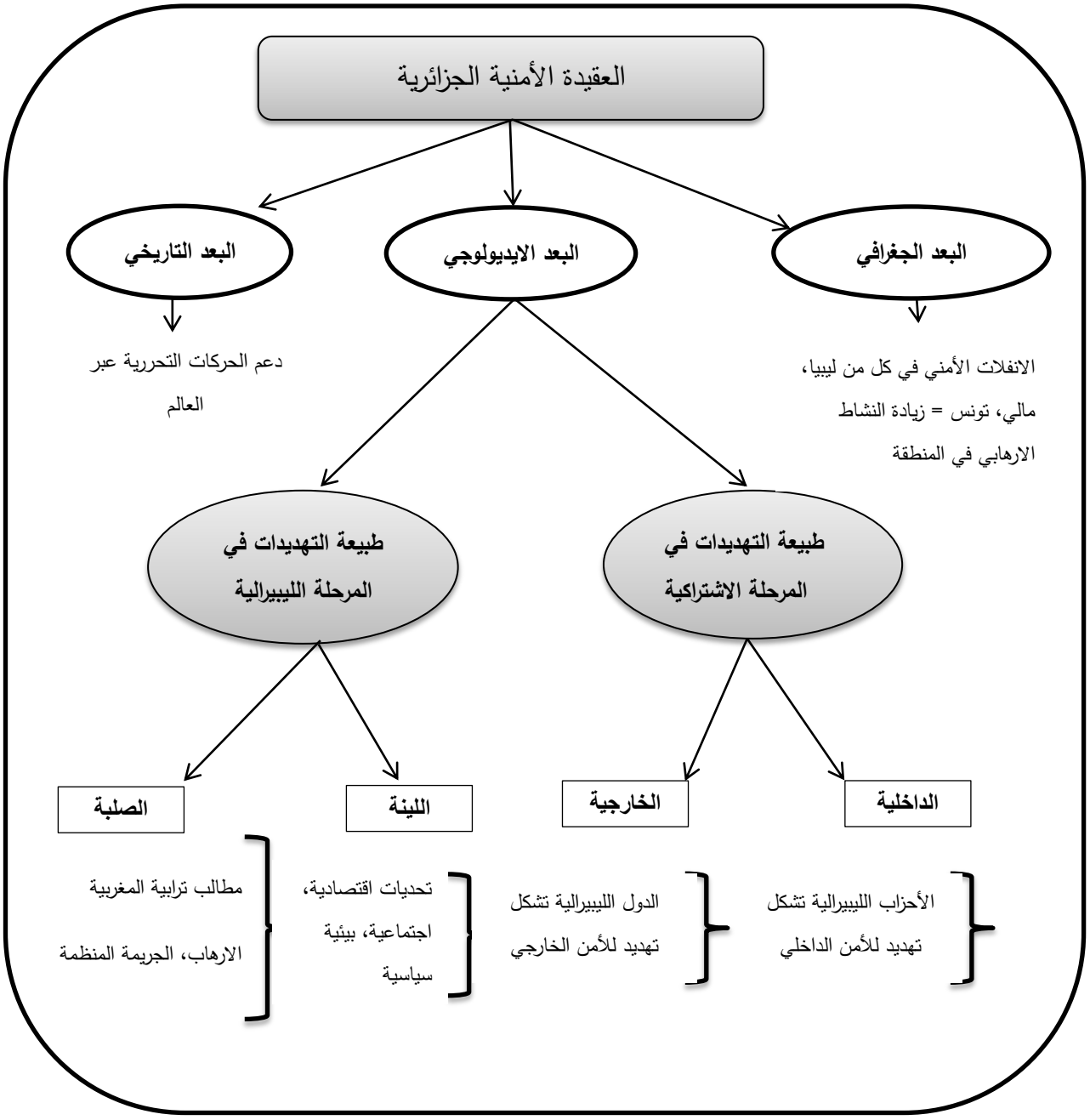


1 شكل من انجاز الباحث بناء على معلومات في : بن عنتر، ***مرجع سابق***، ص.41.

**المطلب الثاني: تهديدات الأمن الوطني الجزائري.**

على غرار معظم الدول، تأثرت الجزائر بعمق التحولات التي عرفتها المنظومة الدولية منذ انتهاء الحرب الباردة، فقد توسعت مضامين الأمن الوطني الجزائري في زمن العولمة، واتسمت أكثر بالطبيعة اللينة؛ بحيث لم تعد التهديدات العسكرية وحدها تحظى بنفس الأهمية كما كان الأمر في السابق، بحكم التهديدات الجديدة التي أخذت بالظهور والتنوع بشكل مطرد سواء على المستوى السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي.

التهديدات التي تواجه الأمن الوطني الجزائري يمكن أن نقسمها الى تهديدات ذات طبيعة صلبة (عسكرية)، وتهديدات ذات طبيعة لينة (اقتصادية، اجتماعية، سياسية...).

1) التهديدات ذات الطبيعة اللينة:

يمكن رصد أهم تهديدات الأمن الوطني الجزائري ذات الطبيعة اللينة في النقاط التالية:

✓ التهديدات الاقتصادية:

تتمثل التهديدات الاقتصادية في كون أنّ الاقتصاد الجزائري لا يزال اقتصاد ريعي، بحكم احتلال انتاج المحروقات بنسبة تفوق 96 بالمئة من الصادرات الجزائرية، بالإضافة الى أنها – الجزائر– لا تملك السلطة المطلقة على الحقول النفطية التي تخضع لسلطة الشركات متعددة الجنسيات، ففي حالة استمرارية الجزائر في اعتمادها على المحروقات فإنّها لن تجد ما تصدره بعد ربع قرن من الآن[1].

كما أن الاقتصاد الجزائري يعاني انكشاف خطير، ذلك أن ثلثي المبادلات التجارية للجزائر تتم مع الاتحاد الأوروبي، وهذا قد يكون له انعكاسات خطيرة على الاستقلالية الاستراتيجية للجزائر في قراراتها، وبالتالي يجب أن يكون تنويع الشركاء التجاريين[2].

1 بن عنتر، ***مرجع سابق***، ص.47.

2 ***المكان نفسه***.

دون أن ننسى أنّ الجزائر مهددة من أمنها الغذائي وذلك كون أن واردات الجزائر الغذائية تشكل ما يزيد عن ربع وارداتها سنويا، وهذا الواقع يشكل تهديد حقيقي لقراراتها السياسية خاصة الخارجية منها.

✓ التهديدات السياسية:

تشير الدراسات الأمنية الحالية الى أنه يجب التمييز ما بين أمن النظام وأمن المجتمع، بحيث كلما كان النظام السياسي تسلطيا واستبداديا، كلما تم التركيز على حماية النظام، وبقدر ما تعمل الدولة على تحسين مبادئ الديمقراطية بقدر ما تكون بصدد تمكين لمضمون أعمق للأمنها وهو الأمن المجتمعي (la sécurité sociétale).

فقد أدى انغلاق النظام السياسي الجزائري في مطلع التسعينيات الى استفحال ظاهرة الارهاب التي تزامنت مع ظروف دولية محفزة له، وأصبح مع مرور الوقت تهديدا حقيقيا للأمن الوطني الجزائري، خاصة وأن الارهاب ارتبط في مدة معينة بتدهور في شرعية النخبة الحاكمة، وعليه أصبح هاجس أمن النظام وأمن الدولة من الهواجس الأمنية للجزائر.

رغم تنوع في الأساليب التي اعتمدتها النخبة الحاكمة في الجزائر لتطويق ظاهرة الارهاب والتي تراوحت –هذه الأساليب– ما بين أساليب عسكرية، وأخرى سياسية –من خلال سياسة الوئام المدني و المصالحة الوطنية– الاّ أن هذا التهديد لا يزال قائما[1].

✓ التهديدات البيئية:

تشكل مشكلة التصحر تهديد آخر للأمن الوطني الجزائري، فهذه الظاهرة تقترب أكثر فأكثر من شمال البلاد مما سيخلف تأثيرات بيئية خطرة للغاية.

دون أن ننسى مشكلة المياه وندرتها بسبب تذبذب المناخ في الجزائر، وكذلك بالاستغلال والتسيير السيء لها، مما يشكل تحديا أمنيا، ومن حسن حظ الجزائر أن معضلتها المائية محلية وليست عابرة للحدود[2].

1 زياني، ***مرجع سابق***، ص ص.294-298.
2 بن عنتر، ***مرجع سابق***، ص.47.

✓ التهديدات الاجتماعية:

أبرز التهديدات الاجتماعية التي تواجه الأمن الوطني الجزائري هي تلك المتعلق بالاندماج الاجتماعي وتحصين الأمن الهوياتي، فغياب المشروع المجتمعي (projet sociétale) في الجزائر، يمثل تحديا حقيقيا للأمن الاجتماعي و الثقافي، وبالتالي على الأمن القومي الجزائري[1]، بالإضافة الى أن ارتفاع في معدلات الهجرة الغير الشرعية الى المنطقة وما يرافقه من انتقال العدوى معها والأمراض المعدية كالملاريا، السل والطاعون[2]، الأمر الذي يشكل تهديد حقيق على صحة المواطنين الجزائريين.

2) التهديدات ذات الطبيعة الصلبة:

يعتبر ارتباط الأمن الوطني الجزائري بالقضايا في ظل تنامي العولمة بتداعياتها المختلفة لا ينفي بقاء واستمرار العديد من التهديدات ذات الطابع الصلب، أي تهديدات عسكرية تمس مباشرة الأمن القومي الجزائري، ونذكر على الخصوص التهديدات التالية:

- ✓ قضية الصحراء الغربية المرتبطة بمطالب ترابية مغربية.
- ✓ الأزمة الأمنية في مالي وتحولها الى كيان دولة فاشلة (failed state)، مما يجعل الحدود الجنوبية للجزائر منكشفة أمنيا الأمر الذي يشكل خطر دائم على الأمن الوطني.
- ✓ قضية الصراع العربي–الاسرائيلي، فلازالت الجزائر في علاقتها مع اسرائيل تتميز بالعداء، بحيث أنها لا تعترف بهذا الكيان مما يجعلها –الجزائر– مصدر تهديد لهذا الكيان.
- ✓ الارهاب الذي يشكل تهديد حقيقي على الأمن الوطني الجزائري في شقيه الصلب واللين[3]، اذ تعد الجزائر من الدول التي عانت كثيرا من هذا التهديد والذي وصل الى درجة تهديد بقاء كيان الدولة الجزائرية خاصة خلال النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي، ولا

1 زياني، ***مرجع سابق***، ص ص.294–298.

2 بشير مصطفى، "قارة حاضرة ...وهموم منسية"، **الشروق اليومي**، ع. 3009، 2010/7/29، ص.10.

3 محمد مسعود قيراط، ***الارهاب: دراسة في البرامج الوطنية واستراتيجيات مكافحته***، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011)، ص.91.

يزال يهدد أمنها خاصة مع تنامي النشاط الارهابي في الدائرة الافريقية خاصة في منطقة الساحل الافريقي[1].

1 Djallil Lounnas, "la stratégie Algérienne face à AQMI", ***politique étrangère***, 2013, p.147.

## المبحث الثاني: تأثير الارهاب في الساحل على البعد العسكري والسياسي للأمن الوطني الجزائري.

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق الى أهم التداعيات العسكرية والسياسية الناجمة عن التواجد الارهابي في منطقة الساحل الافريقي والعمليات الارهابية التي يقوم بها في المنطقة ، وذلك من خلال استعراض في بداية الأمر التحديات العسكرية التي يفرضها الارهاب في الساحل، ثم التحديات السياسية للأمن الوطني الجزائري.

### المطلب الأول: تأثير الارهاب في الساحل على البعد العسكري للأمن الوطني الجزائري.

يعتبر الحديث عن مدى تأثير الارهاب في الساحل على البعد العسكري للأمن الوطني الجزائري، يدفعنا في بداية الأمر الى التعريف بالبعد العسكري الذي يعتبر بعد أساسي من أبعاد الأمن الوطني، بالإضافة الى أبعاد الأمن الأخرى السياسية الاقتصادية المجتمعية والبيئية التي جاء بها "باري بوزان".

يرى "بوزان" في كتابه "People ,States and Fear"، أن التهديدات العسكرية تستطيع التأثير على كافة مجالات ومكونات الدولة الوطنية، بحيث أن هذه التهديدات تستطيع أن تشكل مجموعة من الاشكاليات فيما يخص واجبات الدولة ، ودورها في حماية مواطنيها ومصالحهم في فضائها المحلي[1].

فالهدف المرجعي لهذا البعد –العسكري– ،تكمن في حماية سيادة الدولة الوطنية، وكذا الكيانات السياسية الأخرى[2].

يعتبر الجيش الوطني الشعبي في حالة الجزائر، هو المسؤول عن اقرار البعد العسكري للأمن الوطني الجزائري، من خلال عمله على تحقيق الأهداف المرجعية لهذا البعد والتي تتمثل في كل من الدفاع عن سيادة الدولة الجزائرية و استقلاليتها ووحدة ترابها والمنتمون اليها من مختلف

1 Buzan, ***op.cit*** , p.75 .

2 Barbara Delcourt, ***theories de la sécurité***, cours :en 2eme cycle en science po, orientation relation international, 2006-2007.P.42.

التهديدات الخارجية، وهذا ما أقره الدستور الجزائري –1996– في المادة 25 من الفصل الأول المتعلق بالجزائر حيث جاء فيها:

"تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة، ودعمها، وتطويرها، حول الجيش الوطني الشعبي.

تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على استقلال الوطن ،والدفاع عن السيادة الوطنية.

كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد، وسلامتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي، ومختلف مناطق أملاكها البحرية.[1]"

في ظل زيادة تنامي النشاط الارهابي في منطقة الساحل الافريقي خاصة في الآونة الأخيرة التي ميزها تأزم الأوضاع الأمنية في كل من مالي من الناحية الجنوبية للجزائر، وفي كل من تونس وليبيا من الجبهة الشرقية والجنوبية الشرقية، فاستغل هذا الوضع من طرف التنظيمات الارهابية من خلال تكثيف نشاطاتها المدرّة للدخل المعهود في المنطقة، الأمر الذي سيتبعه حتما توسيع وتكثيف عمل العصابات الاجرامية العابرة للحدود والتي تتاجر بالأسلحة والمخدرات والسجائر، والتي تمارس اختطاف الرهائن والابتزاز والسطو، وكل هذا يؤذي الى اللاأمن واللااستقرار في المنطقة بصفة عامة و للجزائر بصفة خاصة[2]، الأمر الذي فرض مزيد من التحديات العسكرية للجيش الوطني الشعبي، و التي يمكن حصر أهمها فيما يلي:

- زيادة الميزانية المخصصة للدفاع و الأمن من أجل مواجهة الارهاب:

فمنذ عشر سنوات الأخيرة تضاعفت معها الميزانية المالية المخصصة للدفاع و الأمن بداية من 2004 الى غاية يومنا هذا، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي الذي يستعرض ميزانية الدفاع من سنة 2004 الى غاية سنة 2013:

1 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996، معدل بالقانون 02-03 الممضي في 10 أبريل 2002، الجريدة رقم 25 المؤرخة في 14 أبريل 2002، ص.6.

2 محمد الأمين ولد الكاتب، "التداعيات الأمنية و الإنسانية لأزمة شمال مالي على الصعيد المغاربي"، في: ***http://www.saharamedias.net/***، (2014/4/22).

## جدول رقم 02[1]

**جدول يبين تطور الميزانية المخصصة للدفاع بالنسبة للجزائر في الفترة الممتدة من 2004 الى غاية 2013.**

| السنة | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ميزانية الدفاع بالمليار دولار | 2,6 | 2,8 | 2,9 | 3,2 | 3,9 | 5,1 | 5,6 | 6,8 | 9,6 | 11 |

فبعد انهيار منظومة الدفاع والأمن في ليبيا ثم في مالي وبدرجة أقل في تونس، أصبحت مؤسسة الجيش الوطني الشعبي هي التي تتحمل أعباء وضع ترتيبات لمراقبة الحدود ووقايتها من الأخطار، بمعنى هم –الجيش الوطني الشعبي– من عليهم اعداد خطط لنشر ما يكفي من الرجال وتوفير ما ينبغي من عتاد عسكري، من أجل تأمين الآلاف من الكيلومترات الحدودية المكشوفة[2].

- تحول على مستوى العقيدة العسكرية من خلال تركيز التدريبات على خوض الحروب ذات الطبيعة اللاتماثلة بدل التدرب على الحروب ذات الطبيعة التماثلية.
- اعادة نشر قوات الجيش الوطني الشعبي من الحدود الغربية الى الحدود الشرقية والجنوبية:

لقد كان تأمين الحدود مع المغرب يمثل تحديا للجيش الوطني الشعبي ولمختلف مصالح الأمن، وذلك بالنظر لطولها الذي يمتد على مسافة 1739 كلم، وذلك بسبب كثرة شبكات التهريب والجريمة المنظمة، ولذلك كان الى وقت قريب هذا الشريط الحدودي الأكثر تركيزا في خريطة تواجد قوات الجيش الوطني الشعبي، بل حتى في عقيدته الأمنية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الخريطة التالية:

---

1 قوي بوحنية، "الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا"، في:
***http://studies.aljazeera.net/reports/2014/01/201412972843923537.htm*** ،
. (2014/5/2)

2حميد يس، "كانت وراء رفع ميزانيات الدفاع والداخلية بشكل قياسي: تحديات أمنية غير مسبوقة للجزائر أمام بوابتها البرية الثلاث"، في: ***www.elkabar.com/ar/autres/mijhar/348759.html*** ،(2014/4/03).

**شكل رقم 10[1]**

**التقسيم العسكري للجزائر.**

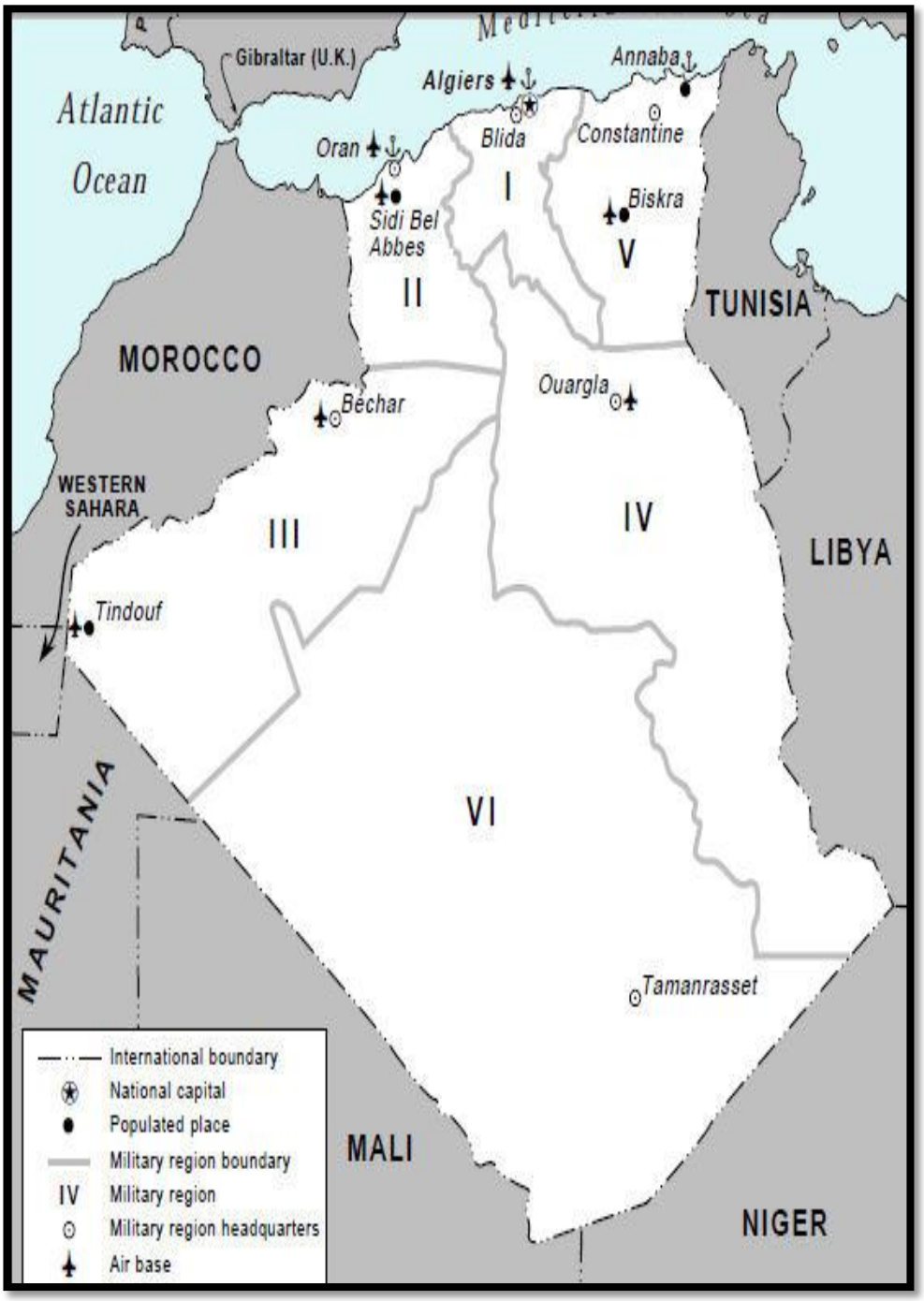


1 خريطة مأخوذة عن: ***http://www.globalsecurity.org/military/world/algeria/maps.htm***

إلّا أن الانفلات الأمني في مالي وما نتج عنه، فرض على الجزائر اعادة الكثير من الحسابات الأمنية والدفاعية، فبين مالي والجزائر حدود تتجاوز 1329 كلم، وبينها وبين النيجر 951 كلم، وتربطها مع ليبيا 982 كلم، وهي كلها دول تشهد اضطرابات أمنية داخلية والتي هي –الاضطرابات– بدورها تشكل اضطرابات أمنية خارجية بالنسبة للجزائر الأمر الذي أدى بقوات الجيش الوطني الشعبي الى تكثيف تواجده في المنطقة، من خلال نقل أعداد اضافية من الوحدات العسكرية البرية والجوية لتغطية الشريط الحدودي المنكشف، ويمكننا توضيح ذلك من خلال الخريطة التالية:

**الشكل رقم 11[1]**

**خريطة توضح اعادة انتشار قوات الجيش الوطني تماشيا وزيادة التداعيات الخطيرة من منطقة الساحل، وتداعيات ذلك من الجبهة الغربية.**

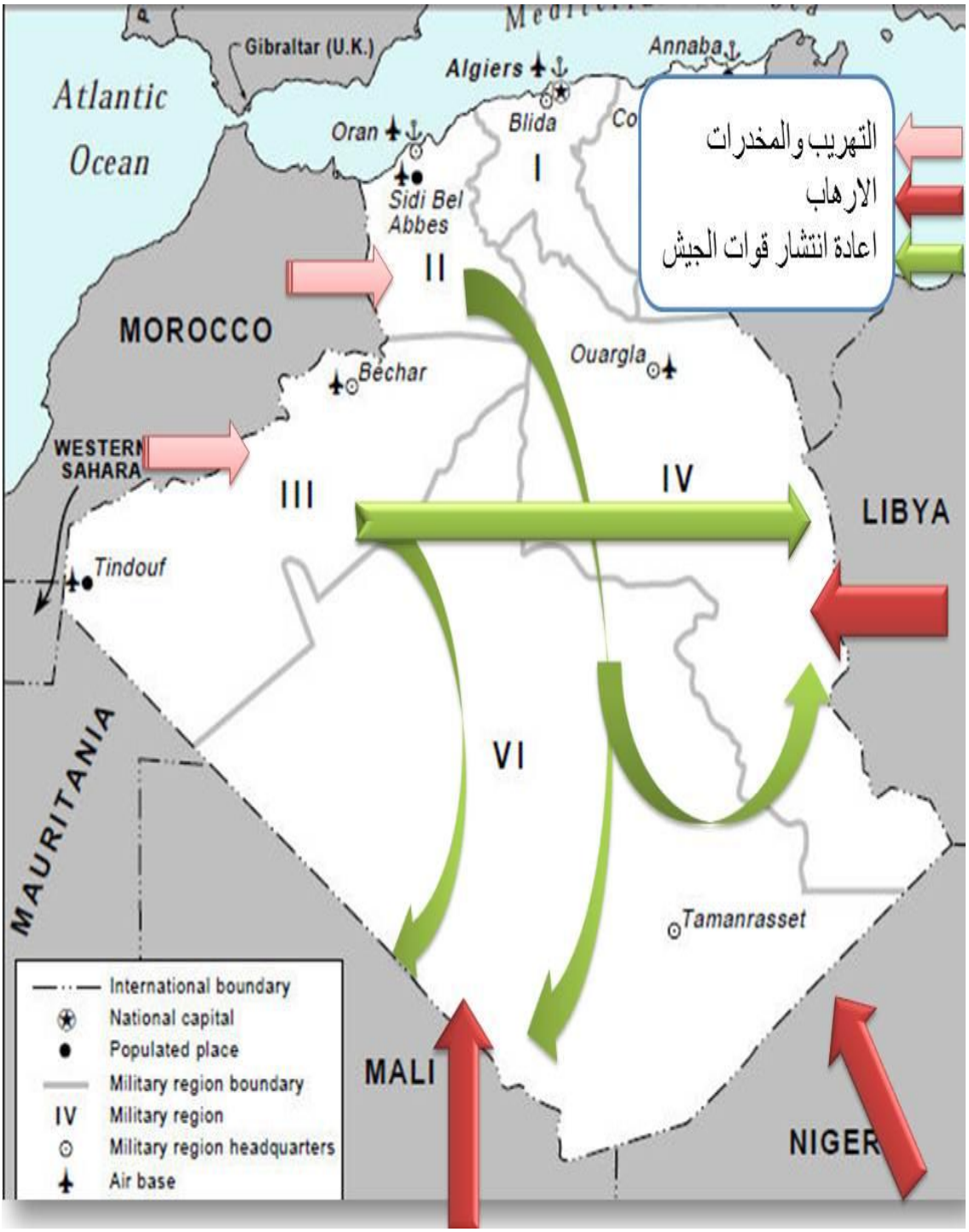


1 خريطة مأخوذة عن :

***http://www.globalsecurity.org/military/world/algeria/maps.htm***، بتصرف من الباحث.

- صعوبة تأمين الحدود مع زيادة تحالف الارهابيين مع تجار المخدرات وشبكات الهجرة الغير شرعية:

مع زيادة التحالفات بين كل من الارهابيين وتجار المخدرات من جهة، والارهابيين وشبكات الهجرة الغير شرعية من جهة أخرى، عقد من عملية المراقبة التي تقوم بها مختلف وحدات الجيش على طول الحدود، الأمر الذي فرض اعادة النظر في المنظومة الأمنية السابقة، وجعلها تتماشى مع المعطيات الجديدة من خلال الاسراع في بناء أبراج مراقبة والتزود بأدوات الرؤية الليلية، بالإضافة الى حفر خنادق لمنع مرور سيارات المتسللين، ووضع كمائن لإحباط أي محاولة تسلل الى التراب الوطني.[1]

- استهداف الارهابيين –من خلال عملياتهم– أفراد الجيش الوطني الشعبي:

عرف الجيش الجزائري سقوط العديد من أفراده من جراء العمليات الارهابية، وذلك من خلال قيامهم بهجمات مسلحة تستهدف أبراج المراقبة أو نقاط التفتيش الحدودية سواء بنصب كمائن أو باستعمال عبوات ناسفة وسيارات مفخخة، من أجل الحاق أكبر قدر من الخسائر المادية والبشرية في صفوف الجيش، مثل الاعتداء الارهابي في منطقة "تينزاوتين" بتمنراست في سنة 2010، والذي أسفر عنه مقتل 12 عنصر من حرس الحدود الجزائريين، بالإضافة لعمليات أخرى استهدفت أعوان الجمارك الجزائريين، كالهجمات الارهابية لمقر مراقبة حدودي في ولاية بشار راح من جرائه 13 عون جمركي[2].

1 حميد يس، ***مرجع سابق***، ***www.elkabar.com/ar/autres/mijhar/348759.html.***

2 إعتداء تمنراست، في: ***http://www.djazairess.com/eloumma/26990*** ، **(2014/4/22)**.

## المطلب الثاني: تأثير الارهاب في الساحل على البعد السياسي للأمن الوطني الجزائري.

يقصد بالبعد السياسي بالنسبة "لباري بوزان" في إطار أبعاد الأمن الوطني للدولة، بأنّه كل ما يتعلق باستقرار المؤسسات السياسية، ومدى تكامل نشاطها في اطار استراتيجية وطنية عليا، تسعى من خلالها الى تحقيق مشروع سياسي.

بالإضافة الى استقرار المؤسسات السياسية فالأمن السياسي يشمل كذلك علاقة الدولة بالدول والحكومات الأخرى في منظومة العلاقات الدولية[1].

كما يرى باري بوزان أن التهديدات السياسية قد تأخذ عدّة أشكال من أهمها نخص بالذكر التنافس والصراعات ما بين الايديولوجيات داخل النظام السياسي، أو مهاجمة الدولة في حد ذاته[2].

بالنسبة للأهداف المرجعية للبعد السياسي، يتمثل في السيادة أو الايديولوجية التي تدافع عنها الدولة الوطنية، بالإضافة الى المشروع السياسي الذي تعمل من أجل تحقيقه.

من أجل اسقاط هذه المعطيات على حالة بلادنا، نرى أنّ الجماعات الارهابية في الساحل تسعى من خلال عملياتها الارهابية ضد الجزائر –من الناحية البعد السياسي للأمن الوطني الجزائري– الى هدفين أساسيين أحدهما داخلي و الآخر خارجي:

- ✓ أمّا فيما يخص الهدف الداخلي للهجمات الارهابية على الجزائر فتتمثل في سعي هذه الحركات الارهابية الى الاضعاف من شرعية النظام السياسي القائم وذلك من خلال التكثيف من عملياتها الارهابية التي تستهدف المواطنين الجزائريين وممتلكاتهم والبنى التحتية وكذا الأماكن العامة، وذلك من أجل اظهار للمواطنين الجزائريين أن دولتهم من خلال النظام الذي يقوم عليها، عاجزة عن حمايتهم وضمان لهم الحد الأدنى من الأمن والاستقرار، وهذا ما يفسر العمليات الارهابية المتفرقة التي تقوم بها هذه الجماعات في مختلف مناطق الوطن وخاصة مناطق الجنوب.

1 Barbara Delcourt, ***op.cit.*** p.76.

2 Barry Buzan, ***op.cit.*** P.43.

- ✓ أمّا فيما يخص الهدف الخارجي للهجمات الارهابية على الجزائر فتتمثل في وضع الدولة في موقف حرج أمام التزاماتها الاقليمية أو الدولية اتجاه الدول والحكومات الأخرى، وهذا ما يفسر استهداف الحركات الارهابية للاختطاف السياح والعمال الأجانب الذين يعملون في الشركات النفطية في الجنوب، فبالإضافة للعوائد المالية التي يحصلون عليها مقابل تحريرهم، فهم يسعون لوضع الجزائر في موقف حرج جراء عدم تأمين الحماية والأمن لهؤلاء الذين يعملون في اقليمها، بل وأخطر من ذلك قد يهدد هذا العمل سيادة الجزائر للخطر ويعرضا لخطر التدخل الخارجي بحجة حماية رعايا دولة معينة، الأمر الذي يعرض النظام السياسي الجزائري لضغوطات خارجية نتيجة هذه العمليات الارهابية[1].

1 بن عائشة محمد الأمين، أزمات الساحل والهندسة الديبلوماسية الجزائرية، في :
***www.thakafamag.com/index.php?option=com_content.view***. (2014/5/25).

## المبحث الثالث: تأثير الارهاب في الساحل على البعد الاقتصادي والمجتمعي للأمن الوطني الجزائري.

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق الى أهم التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن العمليات الارهابية والتواجد الارهابي في منطقة الساحل الافريقي، وذلك من خلال استعراض في بداية الأمر الى التداعيات الاقتصادية، ثم التداعيات الاجتماعية للإرهاب في الساحل الافريقي على الأمن الوطني الجزائري.

### المطلب الأول: تأثير الارهاب في الساحل على البعد الاقتصادي للأمن الوطني الجزائري.

يقصد بالبعد الاقتصادي للأمن الوطني؛ كل ما يتعلق بحركية العملية التجارية سواء كان ذلك داخل الدولة أو خارجها، بالإضافة الى عمليات الانتاج سواء الموجه لتلبية حاجيات المواطنين داخل الدولة ،أو ذلك الموجه نحو الخارج، دون أن ننسى كل النشاطات الأخرى المتعلقة سواء بعملية التسيير والتنمية والمال.

أما فيما يخص الأهداف المرجعية لهذا البعد فيتمثل في السعي لتحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة الى ضمان أمن وسلامة الأنابيب النفط والغاز الموجه نحو التصدير من أي أخطار قد تمسها[1].

لاشك أن ما يقوم به تنظيم القاعدة من أعمال تخريبية ضد المجال المغاربي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة ،سيكون كفيل بأن يلحق أضرار جسيمة باقتصاديات البلدان المغاربية وذلك من خلال:

- استهداف المنشآت الاقتصادية والبنى التحتية.
- القضاء على السياحة من خلال لجوء الارهابيين الى خطف الرهائن والسياح.
- عرقلة أعمال التنقيب والاستكشافات خاصة في المناطق الجنوبية للجزائر المتواجدة قرب الحدود المالية.

1 Barbara Delcourt, ***op.cit.*** p.43.

- عمل الجماعات الارهابية على منع قدوم الفاعلين الاقتصاديين الأجانب للمنطقة بهدف الاستثمار، من خلال تهديد وجودهم وعرقلة نشاطاتهم[1].
- زيادة الانفاق على القطاع العسكري من خلال زيادة الميزانية الموجهة لهذا القطاع، وذلك تماشيا وتنامي النشاط الارهابي، مما يؤدي الى التأثير على التنمية الاقتصادية وذلك من خلال:

✓ تؤدي زيادة الانفاق العسكري الى زيادة انفاق الحكومة على مشتريات الدفاع وبالتالي حصول عجز في الميزانية العامة أو زيادة في هذا العجز.

✓ هناك علاقة عكسية بين زيادة الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي.

✓ تؤدي زيادة الانفاق العسكري على المدى الطويل الى نقص الموارد الاقتصادية وزيادة التضخم بالإضافة الى مشاكل في ميزان المدفوعات، وبالتالي زيادة المشاكل الاقتصادية والسياسية مما يؤدي مما يؤدي الى عدم استقرار الدولة.

✓ يتأثر الأداء الاقتصادي للدولة –الاستهلاك الخاص والعام من جهة، والاستثمار والنمو الاقتصادي من جهة ثانية، بالإنفاق العسكري.

✓ تلعب النفقات العسكرية دورا كبيرا في زيادة الأسعار، فعبر زيادة الطلب يزيد مستوى التضخم خاصة اذا ما رافق ذلك عدم قدرة الدولة على الانتاج لمقابلة الطلب الاستهلاكي المستقبلي، مما يؤدي الى ضعف القاعدة الانتاجية[2].

ما يمكن أن نخلص اليه في الأخير هو القول بأن بسبب تصاعد خطر الارهاب تصاعد معه الانفاق الحكومي على الجانب العسكري من أجل مواجهة هذا الخطر، بدل الانفاق في مجالات تهدف الى بناء الاقتصاد الوطني الجزائري وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة، وبالتالي عرقلت مسيرتها نحو التمدن والحداثة.

---

1 دياب موسى البداينة، ***التنمية البشرية والارهاب في الوطن العربي***، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010)، ص. 176.

2 محمد دياب، جدلية العلاقة ما بين الانفاق العسكري والتنمية الاقتصادية، في: ***http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?27068#.U4DPASfvJho***، (2014/5/13)

## المطلب الثاني: تأثير الارهاب في الساحل على البعد المجتمعي للأمن الوطني الجزائري.

يعتبر الحديث عن تأثير الارهاب في الساحل على الأمن المجتمعي « sécurité sociétale » كبعد أساسي للأمن الوطني الجزائري، بحكم التركيبة الاجتماعية المتنوعة للمجتمع الجزائري بصفة عامة، وفي الجنوب الكبير بصفة خاصة، يدفع بنا في بداية الأمر الى التعريف بهذا البعد –المجتمعي– ، ف"Barry Buzan" وانطلاقا من تعريف زميله "Ole Waever" للأمن بكونه غياب أي تهديد للقيم المكتسبة، يرى بوزان أن الأمن المجتمعي هو غياب أي تهديد يشكل خطر على القيمة المكتسبة للجماعات والأقليات التي تتواجد داخل اقليم الدولة، بمعنى غياب أي تهديد لهوية هذه الأقليات[1].

ومع زيادة النشاط الارهابي في منطقة الساحل الافريقي، زاد معه عدد اللاجئين الفارين من الوضع الأمني المتأزم في المنطقة نحو دول الجوار وخاصة الجزائر، لكن ما يميز هؤلاء اللاجئين هو كونهم لديهم امتداد عرقي داخل الأقاليم الجنوبية للجزائر، فكما هو معروف، الطوارق يشغلون حوالي 2.5 مليون كيلومتر مربع، منتشرين في خمس دول وهي: الجزائر، مالي، النيجر، ليبيا و بوركينافاسو، حيث أن 85% منهم يعيشون في مالي ويشكلون 10% من السكان الماليين متمركزين في شمال البلاد، كما يمثلون حوالي 20% من سكان النيجر[2]، ويمكن ملاحظة انتشار الطوارق في المنطقة من خلال الخريطة الديموغرافية التالية:

1 Buzan, ***op.cit.*** p.124

2 Plagnol et Loncle, ***op.cit.*** , p.20.

**الشكل رقم 12[1].**

**خريطة تبين مناطق انتشار الطوارق**

1 مصدر : ***Google image***

فاللاجئ الطوارق القادم من مالي والنيجر، لديهم علاقة قرابة متينة بطوارق الجزائر، مما يستوجب على السلطات الجزائرية التعامل بحذر وحكمة مع هؤلاء اللاجئين، وتعمل على ضمان لهم الأمن والحماية[1].

كما أن زيادة عدد اللاجئين من دول الساحل نحو الجزائر لها انعكاسات سلبية أخرى في الجانب الاجتماعي، كانتشار الأراض والأوبئة التي قد يحملها هؤلاء اللاجئين القادمين من الجنوب[2]، كما أن طول فترة استقرار هؤلاء اللاجئين لفترة زمنية طويلة في منطقة معينة، قد يتحولون من لاجئين الى مطالبين بحق الاقامة، أو قد يوظفونه من أطراف خارجية ضد الجزائر من أجل تحقيق أهداف وتطلعات معينة في المنطقة.

1 صالح ط، "مدلسي: الجزائر لا يمكنها طرد اللاجئين الماليين الذين يطلبون مساعدتها"، في: ***www.djazairess.com/alseyassi/12838***. (25/4/2014) .

2 "اللاجئين الماليين المصابين بالملاريا خطر يهدد صحة الجنوب الجزائري"، في: ***www.elhayatalarabiya.com/home/index.php/html*** .(22/4/2014).

**الشكل رقم 13[1]**

**مخطط حول تأثير الارهاب على الأمن الوطني الجزائري**

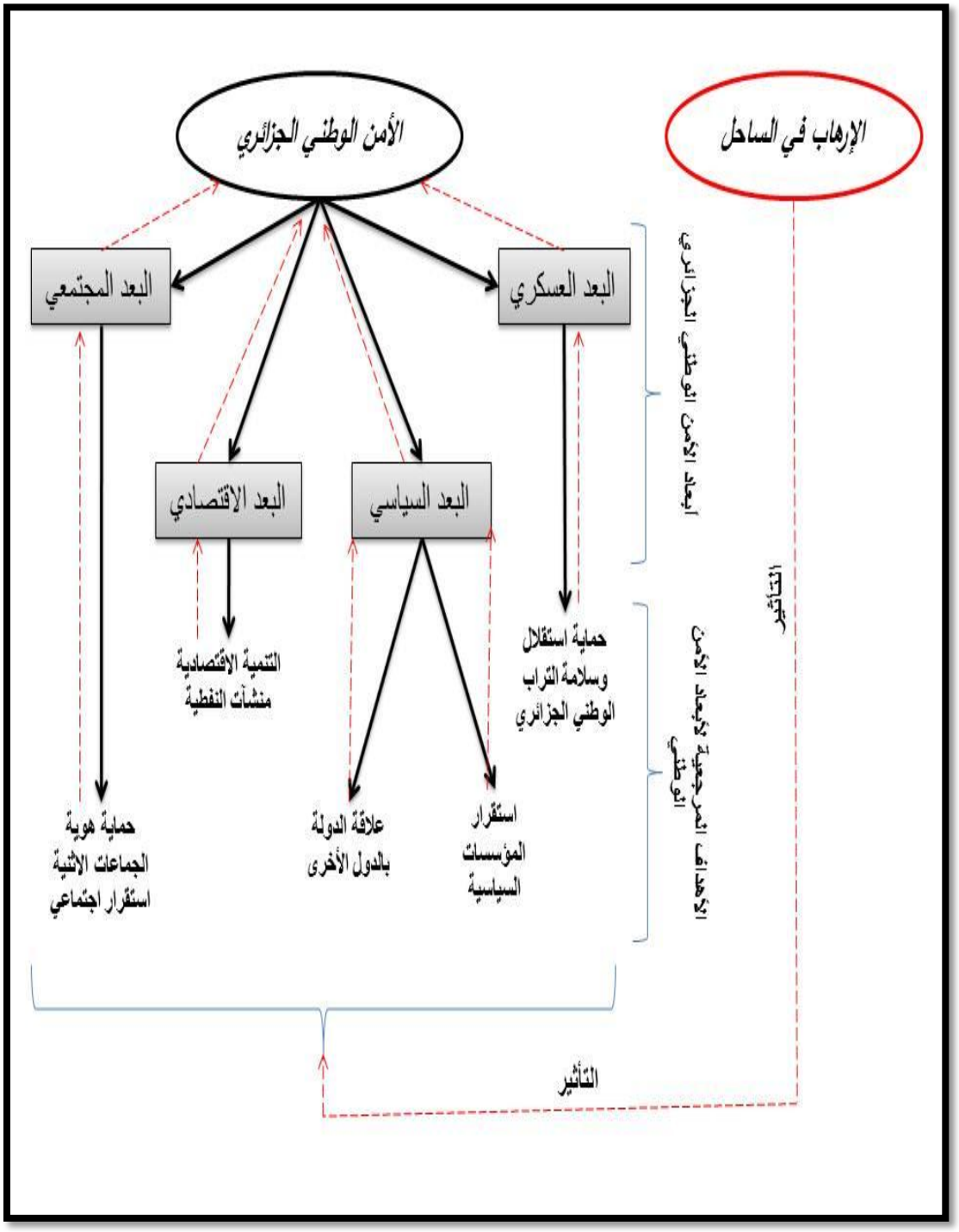


[1] شكل من انجاز الباحث بناء على معلومات الواردة في الفصل الثاني.

## استنتاجات الفصل:

ما يمكن أن نستنتجه بناء على ما ورد في هذا الفصل يتمثل في النقاط التالية:

- ✓ العقيدة الأمنية الجزائرية تقوم على ثلاثة أسس رئيسية تتمثل في كل من الأساس التاريخي، الجغرافي والايديولوجي.
- ✓ تأثير الارهاب في الساحل على البعد العسكري للأمن الوطني الجزائري يتمثل في تهديد أهدافه المرجعية، و المتمثل أساسا في تهديده لسلامة والأمن والاستقرار التراب الوطني، مما يخلق تحديات حقيقية للمؤسسة العسكرية الجزائرية.
- ✓ تأثير الإرهاب في الساحل على البعد السياسي للأمن الوطني الجزائري يتمثل في تهديد أهدافه المرجعية المتمثلة في تهديد استقرار المؤسسات السياسية على المستوى الداخلي، و في علاقة الدولة الجزائرية مع الدول والحكومات الأخرى.
- ✓ تأثير الإرهاب في الساحل على البعد الاقتصادي للأمن الوطني الجزائري يتمثل في تهديد أهدافه المرجعية، التي تشمل تهديد سلامة واستمرارية نشاط المنشآت الغازية والنفطية التي تعمل في الجنوب، بالإضافة إلى القضاء على البنى التحتية التي تعتبر مهمة جدا في النشاط الاقتصادي، دون أن ننسى التأثير على عملية التنمية الاقتصادية من جراء الأموال الضخمة المخصصة للقطاع العسكري بسبب زيادة وتنامي النشاط الإرهابي في المنطقة.
- ✓ درجة تأثير الارهاب في الساحل على البعد المجتمعي للأمن الوطني الجزائري، يعتمد على مدى حذر وحكمة السلطات الجزائرية في التعامل مع اللاجئين الماليين خاصة الذين لديهم امتداد عرقي –الطوارق– في الجزائر.

# الفصل الثالث

# مستقبل تأثير الارهاب في الساحل على الأمن القومي الجزائري.

**تمهيد:**

بعدما تطرقنا في الفصل الأول الى قراءة لأهم الحركات الارهابية النشطة في منطقة الساحل الافريقي، ثم كيف يؤثر على الأمن القومي الجزائري في الفصل الثاني، سنحاول من خلال هذا الفصل التنبؤ بمستقبل هذا التأثير اعتمادا على المعطيات الميدانية التي تعرفها المنطقة، وذلك بالتركيز على متغيرين اثنين؛ مصادر التمويل الخاصة بالحركات الارهابية في المنطقة ،بالإضافة الى متغير آخر متعلق بطبيعة العلاقة القائمة ما بين الحركات الارهابية في المنطقة، وعليه سنستعرض ثلاثة سيناريوهات ممكنة لهذا التأثير: فالأول يتمثل في سيناريو استمرار الارهاب في التأثير على الأبعاد المختلفة للأمن القومي الجزائري، أما السيناريو الثاني يقوم على فكرة تراجع تأثير الارهاب في الساحل على الأمن القومي الجزائري، أما الأخير فهو سيناريو تفاقم تأثير الارهاب على الأمن القومي لدرجة استلاء هذه الحركات على بعض ربوع الوطن الجنوبية.

# المبحث الأول: استمرارية تأثير الارهاب على الأمن الوطني الجزائري.

سنحاول من خلال هذا المبحث عرض أهم المؤشرات التي تدعم سيناريو –السيناريو الخطي– استمرار تأثير الارهاب في الساحل على الأمن القومي، وذلك اعتمادا على متغيرين اثنين مهمين: أمّا المتغير الأول فيتمثل في استمرار تدفق الامدادات المالية من مصادر التمويل المذكورة سابقا خاصة منها المتاجرة بالمخدرات وكذا عوائد دفع الفدية ،أمّا المتغير الثاني فيتمثل في استمرارية علاقات التعاون والتنسيق ما بين هذه الحركات الارهابية في المنطقة.

## المطلب الأول: استمرارية الحصول على التمويل.

المنظمات الارهابية ككل المنظمات الأخرى، فهي بحاجة الى مصادر تمويل من أجل تطوير نشاطها وأعمالها الارهابية، فهي بحاجة اليها من أجل اقتناء الوسائل التي تستعملها كالأسلحة، المتفجرات ...، بالإضافة لتجنيد الأفراد من خلال اغرائهم بالأموال.

فالحركات الارهابية في الساحل تعتمد على مجموعة من مصادر التمويل من أجل ضمان استمرارية نشاطها في المنطقة، خاصة تلك المتعلقة باستهداف الأمن الوطني الجزائري، فهناك العديد من المؤشرات التي توحي بأنّ هذه الحركات الارهابية لا زالت تستفيد من العوائد المالية لهذه المصادر ومن أهمها المخدرات التي تعتبر جزء من البنية التحتية لاقتصاديات هذه الحركات الارهابية في الساحل[1]، ومن أهم هذه المؤشرات نذكر:

- ✓ هناك العديد من المختصين في الشؤون الأمنية لمنطقة الساحل، يرو أن هناك عوامل داخلية (facteur endogène) تساعد على استمرارية نشاط تجار المخدرات و بالتالي استمرارية تمويل الحركات الارهابية من خلال الضرائب المفروضة على العصابات في المناطق التي تسيطر عليها، ومن أهم هذه العوامل نذكر منها: ضعف المؤسسات الحكومية، وخاصة الأمنية منها، وبالتالي ضعف السيطرة على مختلف النشاطات

1 Gema sanchez medero, ***les sources de financement légal et illégal des groupes terroriste d'aujourd'hui***, (madrid : revista paz y conflicto, 2011), p.02.

الاجرامية في المنطقة، بالإضافة الى ندرة الموارد اللازمة لردع الأعمال الاجرامية، دون أن ننسى قضايا الفساد والانكشاف الأمني للحدود ما بين دول المنطقة[1].

- ✓ العلاقة ما بين الارهابيين وتجار المخدرات، تساعد كل منهما على ممارسة نشاطها، فتجار المخدرات يهدفون الى تقليل من عمليات حجز بضاعتهم المهربة من طرف المصالح الأمنية في المنطقة وبالتالي فهم جاهزون لتقديم المبلغ الذي تطلبه هذه الحركات من أجل تمرير بضاعتهم، في هذا الصدد صرح "عبد المالك سايح" المدير العام للديوان الجزائري لمكافحة المخدرات والادمان قال أنّ 240 طن من الكوكايين عبر القارة الافريقية سنة 2010، وهي قادمة من البرازيل، البيرو وكولومبيا وهي ظاهرة تدعم تنظيم القاعدة في المنطقة[2].
- ✓ أصبحت منطقة الساحل الافريقي تمثل محطة لتصدير المخدرات اتجاه أوروبا خاصة، وبدرجة أقل اتجاه أمريكا شمالية وآسيا، باعتبارها –افريقيا– أصبحت تساهم ب22% من الانتاج العالمي للقنابي (Cannabis) ، وهذا يعني عوائد مالية هائلة للحركات الارهابية التي تؤمن طرقات لهذه العصابات المتاجرة في المخدرات.
- ✓ في 2007 السلطات الكولومبية أكدت أن 35% من الكوكايين المنتج في كولومبيا، فنزويلا والبرازيل يهرب عبر البحر بنسبة 80% وعبر الخطوط الجوية بنسبة 20% باتجاه افريقيا الغربية قبل أن يتم استهلاكها في أوروبا.

1 Institue Espagnol d'études stratégiques, et institue militaire de documentation de l'évaluation et perspective ***, terrorisme et trafic de drogues en Afrique sub-saharienne***, (Espagne : Document de travail, 2012), p.2.

2 فتحي خظيم، القاعدة تستعين بالساحل للبحث عن مصادر جديدة للتمويل، في:
***http://magharebia.com/ar/articles/awi/features/2010/11/10/feature-01*** ،
.(2014/5/4)

- ✓ منظمة القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي أصبحت تعمل مع العصابات المتاجرة بالمخدرات من خلال تأمين لهم الطريق مقابل دفعهم مستحقات العبور التي تحددها المنظمة في المناطق التي تخضع لسيطرتها، وخاصة منطقة الساحل الافريقي[1].

من خلال المؤشرات التي سبق عرضها، يمكننا القول أن المتاجرة بالمخدرات تسمح بصفة عامة بتمويل الجماعات الارهابية ونشاطاتهم في المنطقة من خلال العوائد المالية التي يحصلون عليها جراء فرضهم ضرائب المرور على المناطق التي يسيطرون عليها.

بالإضافة الى قضية المخدرات، تعتبر عملية خطف الرهائن ودفع الفدية من أهم مصادر التمويل الأخرى التي يلجأ اليها قادة الحركات الارهابية، وهذا ما أكده الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والافريقية عبد القادر مساهل بأن 95% من عملية تمويل الارهاب تأتي من عملية دفع الفدية لهذه التنظيمات، كما أكد الياس بوكراع مدير المركز الافريقي للدراسات حول الارهاب (CAERT) أن الارهاب جمعوا 100 مليون أورو من الفديات وتهريب المخدرات، ما منح الارهابيين ميزانية تفوق ميزانيات بعض البلدان في المنطقة[2].

فتقرير صادر عن (AFP) جاء فيه أن حركة الجهاد والتوحيد في افريقيا الغربية (MUJAO) قد طلبة فدية قدرة ب30 مليون أورو، من أجل اطلاق ثلاثة رهائن، اثنين من جنسية اسبانية وواحد ايطالي الجنسية، والذين تم القاء القبض عليهم في أكتوبر 2011[3].

كما أنه في سبتمبر 2010، أكد مستشار الرئيس بوتفليقة في الأمم المتحدة أنّ الدول العربية قد دفعت حوالي 150 مليون أورو، ممّا أدى بهذه المنظمة الى اعتماد هذه الطريقة باعتبارها فعّالة ومدرة للأموال وبالعملة الصعبة.

---

1 Institue Espagnol d'études stratégiques, et institue militaire de documentation de l'évaluation et perspective, ***op.cit.***, p. 03.

2 خظيم ، ***مرجع سابق***،
***. http://magharebia.com/ar/articles/awi/features/2010/11/10/feature-01***

3 Angela sanders et erin foster bavser , **security threats in the sahel and beyond : AQIM. Boko haram and shabab**, (civil-military fusion center, april 2012), p.03.

من خلال الجدول التالي سنحاول عرض مسار ارتفاع العوائد المالية للقاعدة في بلاد المغرب الاسلامي بفعل عملية دفع الفدية، وذلك من سنة 2007 الى غاية 2011:

**الجدول رقم 03[1]**

**جدول يبين العوائد المالية لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي في الفترة الممتدة من 2007 الى غاية جوان 2011 .**

| Sources | Diyya (rançons d'otages) | Jizya (taxes de transit) | Tijara (trafic, contrebande) | Zakat (charité, dons) |
|---|---|---|---|---|
| 2007 | 11 millions | 10 % | NC | 10 % |
| 2008 | 32 millions | 10 % | NC | 10 % |
| 2009 | 14 millions | 10 % | NC | 10 % |
| 2010 | 36 millions | 10 % | NC | 10 % |
| 2011-juin | 90 millions | 10 % | NC | 10 % |

من خلال الجدول نلاحظ أن العوائد المالية التي تحققها الحركات الارهابية في منطقة الساحل من مختلف المصادر التي تعتمد عليها في تزايد مستمر حيث سجلت مثلا العوائد المالية الناجمة عن دفع الفدية التي بلغت في 2007 11 مليون أورو لتصل في 2011 الى حدود 90 مليون أورو، و بالتالي هناك تنامي للعوائد المالية لمتغير الفدية في كل سنة.

[1] Mathieu guidere, ***Ibid.*** , p.05.

## المطلب الثاني: استمرار التعاون ما بين الحركات الارهابية في المنطقة.

تعتبر طبيعة العلاقة التي تربط ما بين الحركات الارهابية في الساحل مهمة ومهمة جدا، ذلك أنها تؤثر على مدى تأثير هذه الحركات من خلال الأعمال الارهابية التي تقوم بها ضد مختلف وحدات الفضاء الاقليمي الذي تنشط فيه بصفة عامة وعلى الجزائر بصفة خاصة عند الحديث عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي باعتبارها الحركة الارهابية النشطة والفاعلة أكثر مقارنة بالجماعات الأخرى.

فبحكم القواسم المشتركة التي تتشاركها هذه الجماعات –كما سبق الاشارة اليها سابقا– والمتمثلة أساسا في تقاسمهم لنفس الأسباب والدوافع التي أدت بهم الى هذا الوضع والمتمثل في الفقر ،الاضطهاد، التهميش، اللاعدالة في التوزيع ...، بالإضافة الى تقاسم نفس الأهداف والتطلعات الاقليمية المتمثلة في اقامة امارة اسلامية تطبق فيها أحكام الشريعة الاسلامية[1]، فلا ريب أن تكون طبيعة العلاقة التي تربط بينهم هي علاقة تعاون وتنسيق للجهود من أجل الوصول الى أهدافهم المشتركة.

في تقرير لمجلس الأمن الصادر في جانفي 2014 حول تقييم الأوضاع الأمنية في الساحل، أكد فيه الأمين العام أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي وجماعة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا وكذا جماعة أنصار الدين، لا زالوا ينشطون في شمال مالي، مع ما لذلك من آثار تطال البلدان المجاورة، بل وقد عرضوا حتى بعثة الأمم المتحدة وأنشطتها للخطر[2].

فمن خلال ما جاء في هذا التقرير حول تواجد ثلاثة حركات ارهابية تنشط في نفس المنطقة –شمال مالي–، بالإضافة الى تزايد تأثيرها على دول الجوار بل وعلى بعثة الأمم المتحدة في حد ذاتها، يؤكد لنا أن هناك علاقة تعاون وتفاهم فيما بينهم وليست علاقة صراع وتصادم الأمر الذي يؤدي لتواصل عملية التأثير في المنطقة.

---

1 Dia el hadj Abderrahmane, ***Ibid.***, p.10.

2 هيئة الأمم المتحدة، مجلس الأمن، ***تقرير الأمين العام عن الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة لمساعدة الدول والكيانات الاقليمية ودون الاقليمية في افريقيا في مجال مكافحة الارهاب***، جانفي 2014، ص 02.

كما أن التقرير يؤكد أنّ جماعة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي استغلت حالة عدم الاستقرار السياسي في العديد من بلدان شمال افريقيا واستطاعت تعزيز شبكاتها المتواجدة والمنتشرة في المنطقة[1].

بالإضافة الى تقرير مجلس الأمن، أعدت الشركة المتوسطية للتحليل والذكاء الاستراتيجي بالرباط تقريرا حول تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي والذي جاء فيه أن الجماعات الارهابية الجديدة التي تم تأسيسها في شمال مالي – جماعة أنصار الدين و الحركة من أجل الوحدة والجهاد في غرب افريقيا– على يد أعضاء سابقين في AQMI، لا زالت تربطهم علاقة وطيدة بالحركة الارهابية الأم AQMI وزعيمها "دودكال"[2] ، وهذا يعني أنّ الانشقاقات التي عانت منها منظمة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي لا تعني تبني المنشقين الحرب على هذا التنظيم من خلال الجماعات التي قاموا بإنشائها، وانما أصبحوا بمثابة مرافقين ومتعاونين مع الحركة الارهابية التي كونتهم.

أمّا صحيفة دايلي بيست الأمريكية في تحقيق ميداني لها داخل الجزائر بمساعدة أطراف محلية، أكدت فيه أن مخيمات تندوف أصبحت مجال خصب لمجندي AQMI الذين يستغلون حالة اليأس والاحباط الذي يعانون منها شباب المنطقة، كما أكدت نفس المجلة بأن مالا يقل عن مئة مقاتل عضو في جبهة "البولزاريو" في صفوف الجماعة الارهابية المسمّات بالحركة من أجل الوحدة والجهاد في غرب افريقيا كما لهم علاقة مع كل من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي وجماعة أنصار الدين[3] ، وبالتالي هذا يؤكد على وجود ترابط وعلاقة وطيدة ما بين الحركات الارهابية في الساحل، تتميز بالتعاون والتنسيق في الجهود من أجل بلوغ تطلعاتهم الاقليمية.

---

1 **المكان نفسه.**

2 عبد الله أوسار، تقرير: استراتيجي جديد حول القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، في: ***www.maghress.com/alittihad/184675***، (2014/5/10).

3 ميدل أيست أونلاين، تقرير اسباني: أي دولة تصطنع بالصحراء ارهابية بالضرورة، في: ***www.middle-east-online.com/?id=171987***، (2014/5/9).

فمن خلال المعطيات السابقة يمكننا القول أن استمرارية التعاون والتنسيق على المستويين اللوجستيكي والعمليات ما بين الحركات الارهابية في المنطقة من جهة، واستمرارية حصول هذه الأخيرة على الأموال من مصادرها المعتمدة من جهة أخرى، سيؤدي لا شك الى استمرارية وتيرة التأثير على الأمن الوطني الجزائري وبالتالي استمراري وتيرة التحديات العسكرية ، السياسية، الاقتصادية و المجتمعية التي تتحملها الجزائر.

**الشكل رقم 14[1]**

**شكل يلخص فكرة سيناريو استمرارية تأثير الارهاب على الأمن الوطني الجزائري**

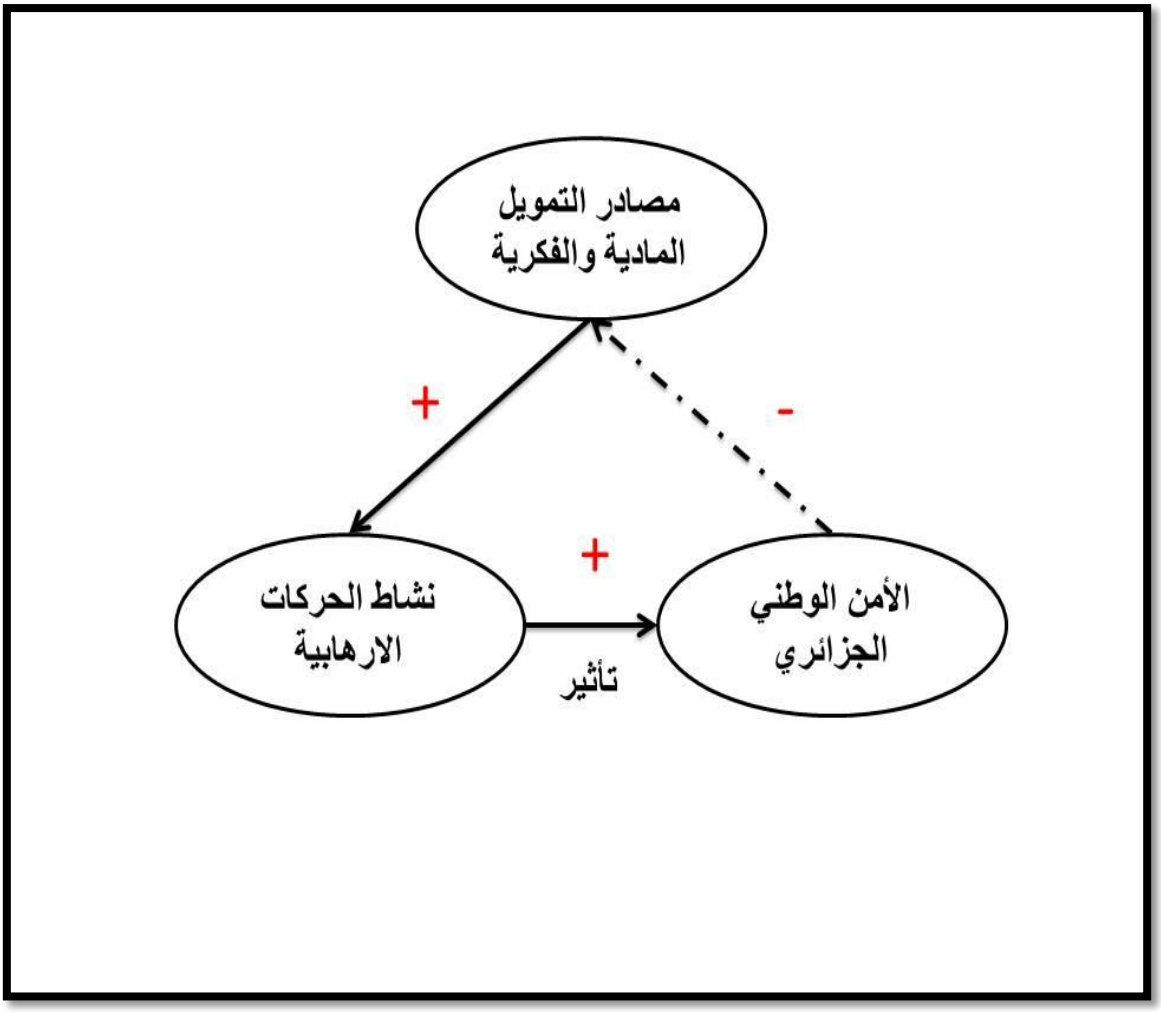


1 شكل من انجاز الطالب بناء على المعلومات الواردة في المبحث الأول.

## المبحث الثاني: تراجع تأثير الارهاب على الأمن الوطني الجزائري.

سنحاول من خلال هذا المبحث عرض أهم المؤشرات التي تدعم سيناريو –السيناريو التفاؤلي– تراجع تأثير الارهاب في الساحل على الأمن الوطني، وذلك اعتمادا على نفس المتغيرين السابقين والمتمثلين في تراجع تدفق الامدادات المالية من مصادر التمويل المذكورة سابقا خاصة منها المتاجرة بالمخدرات وكذا عوائد دفع الفدية من جهة، وتراجع علاقات التعاون والتنسيق ما بين هذه الحركات الارهابية في المنطقة بانتقالها من علاقة تعاون وتنسيق الى علاقة صراع وتصادم من جهة أخرى.

### المطلب الأول: تراجع في الحصول على التمويل.

تتحدث العديد من التقارير المتعلقة بمكافحة الارهاب عن ضرورة القضاء على مصادر التمويل التي تعتمد عليها هذه التنظيمات من أجل التطوير من نشاطاتها الارهابية ونخص بالذكر هنا كل من العوائد المالية الناجمة عن دفع الفدية بالإضافة الى علاقة هذه التنظيمات بالحركات الارهابية، وفي هذا الصدد تم اعتماد العديد من الاستراتيجيات الاقليمية والدولية للقضاء على هذا التهديد العابر للأوطان من خلال القضاء على مصادر التمويل الخاصة به.

فمن بين المبادرات التي جاءت في هذا السياق تلك المتعلقة بتجريم دفع الفدية، وهي مبادرة جزائرية تندرج في اطار عملية مكافحة الارهاب الدولي بصفة عامة وفي منطقة الساحل بصفة خاصة، فمنذ الأربع سنوات الأخيرة عملت الديبلوماسية الجزائرية على حمل المجتمع الدولي على تحريم دفع الفدية للجماعات الارهابية مقابل اطلاق سراح الرهائن التي تم اختطافهم، وفي اطار ردود الأفعال الاقليمية والدولية حول هذه المبادرة، دعم الاتحاد الافريقي بقوة هذه الأخيرة وتم تسجيل تقدم معتبر لاسيما على المستوى الأممي الذي صادق في ديسمبر 2009 على اللائحة رقم 1902 والتي تضمنت حكم يدين دفع الفدية[1]، كما أنّه ولأول مرّة تم التطرق الى المبادرة

1 وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، دفع الفدية: الاجماع المعنوي والسياسي لم يقنن بعد، في: http://www.mae.gov.dz/news_article/1783.aspx ، (2014/5/12).

الجزائرية في اطار مجلس حقوق الانسان، بالإضافة الى تأكيد وزير الخارجية الجزائري أنّ قادة مجموعة الثمانية التزموا خلال قمتهم الأخيرة في 2013 برفض دفع الفدية في حالة اختطاف رعاياهم من قبل الارهابيين، ودعوا المؤسسات الى تبني واحترام هذا المبدأ.

فمن خلال المبادرة الجزائرية المتعلقة بتجريم دفع الفدية، وتبنيها من طرف مختلف المنظمات الاقليمية والدولية، فأنه سيؤدي الى خنق هذه الجماعات الارهابية في منطقة الساحل، الأمر الذي يؤدي معه الى اضعاف هذه الحركات الارهابية ومن ثمّ تسجيل تراجع في أنشطتها الارهابية في المنطقة، وبالتالي يتراجع معها التأثير على الأمن الوطني لدول المنطقة بصفة عامة وعلى الأمن الوطني الجزائري بصفة خاصة.

## المطلب الثاني: تراجع في نشاط الحركات الارهابية في المنطقة.

يعتبر الكثير من المراقبين المختصين في قضايا الارهاب أن مجرد الانسحاب الاستراتيجي للقاعدة في بلاد المغرب الاسلامي نحو الساحل هو دليل على فشل هذا التنظيم على مستوى أهدافه الايديولوجية، بالإضافة الى بعض الصعوبات في المجال اللوجستيكي والعمليات، الأمر الذي أجبرهم على البحث عن فضاء يسمح له بإعادة ترتيب أجندته، وتكون بمثابة انطلاق لأعماله الارهابية، وعمق استراتيجي يمكن الالتجاء اليه عند الحاجة.[1]

بالإضافة الى أنه مع تزايد النشاط الارهابي في منطقة الساحل وتداعياتها الأمنية على دول الجوار، تم اتخاذ العديد من التدابير المتعلقة بالعمل على اعادة هندسة الأمن في الساحل، من خلال رسم مجموعة من الاستراتيجيات من أجل مواجهة هذا النشاط الارهابي في المنطقة، وكان ذلك من خلال مبادرات اقليمية ودولية.

فيما يخص المبادرات الاقليمية، فتتمثل في مختلف الجهود التي تقودها دول الساحل وشمال افريقيا فيما بينهم، من خلال توحيد الجهود في المجال العسكري و الاستخباراتي وذلك لرد الاعتداءات الارهابية وردعها والقضاء عليها، ومن أهم هذه المبادرات الاقليمية نخص بالذكر

1 Institue Espagnol d'études stratégiques, et institue militaire de documentation de l'évaluation et perspective, ***ibid.***, p.03.

(CEDEAO) ومجموعة الخمس للساحل التي تم انشاؤها مؤخرا، والتي تظم كل من مالي، موريتانيا، تشاد، بوركينافاسو ونيجر، والتي تسعى الى بعض الأمن والتنمية في منطقة الساحل.

أما المبادرات الدولية فهي عديدة ومتنوعة قادتها الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا بالتعاون مع دول الميدان من أجل القضاء على الحركات الارهابية، من خلال تدعيم الدول الافريقية من الناحيتين المادية والمعلوماتية لمساعدتهم في اعادة بناء الأمن والاستقرار في المنطقة.

فكانت البداية بمبادرة pan-sahel التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية بداية من 2002 بشراكة مع كل من مالي، نيجر، تشاد وموريتانيا، والتي كانت تهدف الى مساعدة دول منطقة الساحل الافريقي على تحسين أمن حدودها وتعزيز قدراتها لمكافحة الارهاب وتعزيز قدرة شركاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة لمنع استخدام أراضيها من طرف الجماعات الارهابية[1], لتأتي بعدها مبادرة مكافحة الارهاب عبر الصحراء TSCTI في سنة 2005، والتي ضمت بالإضافة الى الدول الأربعة السابقة كل من الجزائر والسنغال واعتماد كل من تونس والمغرب والنيجر كمراقبين، مع مزيد من التنسيق بين القوى الوطنية، فبالإضافة الى هدفها التنموي فهي تسعى كذلك الى تمكين دول المنطقة من السيطرة على الارهاب بكفاءة داخل حدودها[2]، دون أن ننسى مبادرة AFRICOM المتعلقة بالقيادة العسكرية الخاصة بافريقيا والتي تم اطلاقها في 2007 والتي تهدف الى القضاء على تنظيم القاعدة والتنظيمات الارهابية في الساحل وكذا اعادة بعث الاستقرار و الأمن في المنطقة[3].

---

1 Jim Fisher Thompson, L'initiative pan-sahel encourage la coopération entre les pays du sahel et du maghreb, dans :
***http://www.america.gov/st/washfile-french/2004/march/20040325154724mrecalp0.3155939.html, (22/4/2014).***

2 Mary Jo Coate, trans-sahara conterterrirism initiative :balance of power ?, in :
***http://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PCAAB627.pdf*** ,(12/4/2014).

3 Robert G. Berschinki, Afrcom's dilemma : the global war on terrorism, capacity building, humanitarianism, and the future of U.S security policy in africa, in :
***http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/pub827.pdf***. (2/5/2014)

كما أنه في الاجتماع الأخير لدول الساحل في 18 ماي 2014، تم العمل على وضع استراتيجية من أجل اعادة الأمن والهدوء لدولة مالي التي لا زالت تعاني من انفلات أمني خطير، فجاءت مبادرة الجزائرية على لسان وزير الخارجية الجزائري والتي تتمثل في التوسط لأطراف النزاع السياسي والذي تمثله كل من السلطة المالية ممثلة في الرئيس المالي "ابراهيم بوبكر كايتا"، والحركة الداعية للانفصال MNLA ، من أجل ايجاد حل سياسي يرضي الطرفين لوضع حد للصراعات الداخلية[1].

كما تم الاعلان مؤخرا عن مبادرتين قادتها كل من مجلس الأمن لهيئة الأمم المتحدة ومجلس الاتحاد الأوروبي، ففيما يتعلق بالمبادرة الأولى –مجلس الأمن– فقد تبنى مجلس الأمن لهيئة الأمم المتحدة في 5 جويلية 2012، تحت موضوع السلم والأمن في افريقيا، قرار 2056 (2012) المتعلق بوضعية مالي، في الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة، و تهدف هذه المبادرة الى اعادة بناء المؤسسات السياسية لدولة المالية و مكافحة الارهاب الذي تطور في المنطقة، أما المبادرة الثانية –الاتحاد الأوروبي– وفي اطار سياسة الأمن والدفاع المشترك (CIDM) للاتحاد الأوروبي، تبنى مجلس الاتحاد الأوروبي في 16 جويلية 2012 قرار PESC/2012/392 كركيزة قانونية للمهمة المدشنة "EUCAP ساحل النيجر" التي تنتشر في المنطقة النيجيرية بدعوى من حكومتها، لمدة عامين ابتداء من شهر أوت 2012، وتهدف هذه المبادرة الأوروبية الى دعم وضع تنسيق اقليمي ودولي اجمالي في مجال مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة[2].

فمن خلال هذه المبادرات الاقليمية والدولية الرامية للحد من النشاط الارهابي فيها، قد خنق مختلف التنظيمات الارهابية النشطة في المنطقة من الناحية العملياتية، بل وكلفها –الحركات الارهابية– خسائر بشرية كبيرة في صفوفهم مثل عملية SERVAL لتحرير شمال مالي من سيطرة الحركات الارهابية ، فكانت نتيجتها الحاق خسائر كبيرة في صفوفها واغتيال العديد من زعمائها.

1 Djilali b, les pays du Sahel déterminés à ramener la paix au Mali, ***Liberté,*** n°6617, 20/5/2014, p.04.

2 المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبال، ***منطقة الساحل والصحراء الواقع والآفاق***، (الجزائر: النادي الوطني للجيش، 2012)، ص ص. 21، 22.

بالإضافة الى المبادرات الاقليمية والدولية لمحاربة الارهاب يجدر الاشارة الى أن هناك مجموعة من نقاط الضعف التي يمكن استغلالها للقضاء على هذه الحركات الارهابية، والتي تتمثل في:

- ✓ تبعيتهم الكبيرة من ناحية التمويل اللوجستيكي للخارج.
- ✓ عدم وجود قيادة فعالة تستطيع توحيد مختلف أعضاء وفروع التنظيم الارهابي[1].

فمن خلال ما سبق يمكن القول أن النشاط الارهابي في منطقة الساحل في تراجع مستمر على الأقل مقارنة بالسنوات الماضية وذلك بفعل المبادرات الاقليمية والدولية لمكافحة الارهاب في المنطقة، مستغلين في ذلك نقاط ضعفهم، مما يعني بطريقة آلية تراجع تأثير هذه الحركات الارهابية على أمن دول المنطقة بصفة عامة، وعلى الأمن الوطني الجزائر بصفة خاصة وبالتالي تراجع التحديات العسكرية ، السياسية، الاقتصادية و المجتمعية التي تتحملها الجزائر.

1 Dia el hadj Abderrahmane, ***Ibid.***, p.10.

**الشكل رقم 15[1]**

**شكل يلخص فكرة تراجع تأثير الارهاب على الأمن الوطني الجزائري**

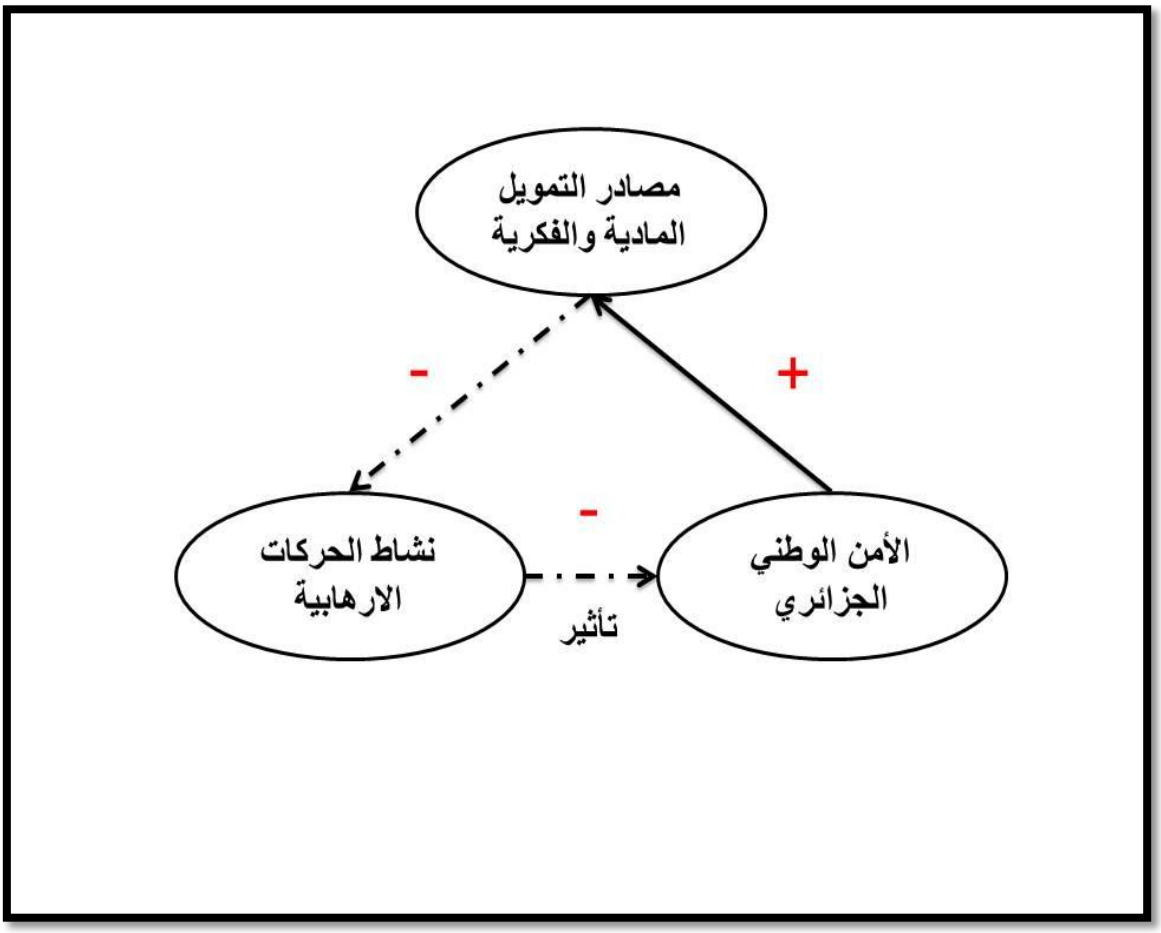


1 شكل من انجاز الطالب بناء على المعلومات الواردة في المبحث الثاني.

# المبحث الثالث: تفاقم تأثير الارهاب على الأمن الوطني الجزائري.

سنحاول من خلال هذا المبحث عرض أهم المؤشرات التي تدعم سيناريو تفاقم تأثير الارهاب في الساحل على الأمن الوطني الجزائري، وذلك اعتمادا على نفس المتغيرين السابقين والمتمثلين في تضاعف تدفق الامدادات المالية من مصادر التمويل المذكورة سابقا خاصة منها المتاجرة بالمخدرات وعوائد دفع الفدية من جهة، وزيادة علاقات التعاون والتنسيق ما بين الحركات الارهابية في المنطقة وذلك بالانتقال من علاقة تعاون وتنسيق الى علاقة اندماج وتعاون من جهة أخرى.

## المطلب الأول: الزيادة في الحصول على التمويل.

ترتهن حركية المنظمات الارهابية بالساحل بمدى العوائد المالية التي تحصل عليها، سواء من خلال ضرائب العبور التي تفرضها على الجماعات التي تعمل في تهريب المخدرات، أو من خلال العوائد المالية التي تجنيها من الفدية.

فمجموعة الخصائص التي تتميز بها منطقة الساحل الافريقي تسمح لمختلف الفواعل الاجرامية في المنطقة، بممارسة نشاطاتهم المتعلقة بالتهريب سواء المخدرات منها أو الأسلحة، مما يزيد معها العوائد المالية التي تتحصل عليها الجماعات الارهابية، الأمر الذي يعطي حركية أكبر للجماعات الارهابية في سبيل تحقيق تطلعاتهم الاقليمية، وعن العلاقة ما بين خصائص منطقة الساحل وزيادة نشاط الجريمة المنظمة التي تعتبر مصدر تمويل رئيسي للحركات الارهابية سواء بالأموال أو الأسلحة يمكن ابرازها من خلال ما يلي:

- **غياب القيم الديمقراطية في دول منطقة الساحل:**

تعرف معظم دول منطقة الساحل انتشارا رهيبا للفساد في مختلف مؤسساتها السياسية، وهو الأمر الذي أكدته منظمة الشفافية الدولية (transparency international) الصادر في 2012، حول الدول الأقل فسادا في العالم، حيث جاءت الدول الافريقية في المراتب الأخيرة من

الترتيب فمثلا احتلت مالي المرتبة 105 من أصل 178، أما نيجر، موريتانيا، نيجيريا، توغو، كوت ديفوار وغينيا احتلوا المراتب ما بين 113 و 154 من مجموع 178 دولة[1].

فانتشار الفساد في المؤسسات السياسية داخل دول الساحل يساهم و بشكل كبير في تفاقم ظاهرة الرشوة ويزيد من تفاقم نشاط الجريمة المنظمة ومهربي الأسلحة والمخدرات، من خلال تواطؤ عناصر قيادية داخل الدولة في صفقات مشبوهة مع زعماء العصابات المختصة في التهريب بجميع أنواعه، وذلك في ظل غياب دولة الحق والقانون، وبالتالي هذا الأمر تزيد معه العوائد المالية التي يجنيها الارهابيون في ظل زيادة نشاط الجريمة المنظمة (تجار المخدرات، مهربو الأسلحة)، ويمكن أن نبين ذلك من خلال المعادلة التالية: فساد المؤسسات السياسية لدول الساحل يؤدي لزيادة نشاط الجريمة المنظمة وبالتالي زيادة في العوائد المالية للحركات الارهابية.

❖ **غياب منظومة أمنية لدول الساحل:**

يرى الكثير من المراقبين والخبراء أن منطقة الساحل فضاء غير متحكم فيه من طرف الدول التي تكونه، بالإضافة الى أنها –هذه الدول– تعاني من أزمة تغلغل بمعنى عدم قدرتها على بسط سيطرتها على كامل إقليمها، الأمر الذي ينتج عنه صعوبة في مراقبة حركية الجماعات الارهابية من جهة وعصابات تهريب المخدرات والأسلحة من جهة أخرى ، هذه الأخيرة التي تعتبر بمثابة دعم لوجستيكي للحركات الارهابية التي تتزوّد منها بالأسلحة وبالأموال[2].

بالإضافة الى غياب أجهزة أمنية قادرة على بسط سلطتها ومراقبة التحركات المشبوهة في اقليمها، فإنّه يجدر الإشارة إلى أن ما يميز المنطقة كذلك وجود كيان دولة فاشلة في المنطقة، وفي هذا الصدد تحدث "كالفن هولستي" من خلال مؤلفه "الدولة الحرب وحالة الحرب" " **the state war and the state of war** " عن خصائص الدولة الفاشلة "**Failing state**" والمتمثلة أساسا في كون قادة الدول الضعيفة لا يفرقون بين شخصهم وبين الدولة ومؤسساتها ،بالإضافة إلى

1 Louis Michel, ***sahel : éclairer le passé pour mieux dessiner l'avenir***, (Bruxelles :groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité, 2013), p.41.

2 Service européen pour l'action extérieure, stratégie pour la sécurité et le développement au sahel, dans : **http://eeas.europa.eu/index_fr.htm**, (10/5/2014).

أن الصراعات الإثنية ليست إلاّ نتيجة لسياسات الدولة التميزية، حيث أن الاثنية التي تكون في السلطة تقوم بالعمل على تحقيق مصالحها على حساب الإثنيات الأخرى، الأمر الذي يؤدي الى انتشار الفوضى والدخول في حروب أهلية ينتج عنها انتشار الأسلحة في كل أنحاء المنطقة ،وهو الأمر الذي تشهده المنطقة على غرار ما حدث في مالي والانفلات الأمني الذي تعيشه ليبيا حاليا، والتي كانت بمثابة الشرارة التي أشعلت فتيل الأزمة في مالي، من خلال تسرّب الأسلحة الليبية الى مالي بعد سقوط نظام القذافي[1].

بناء على أهم خاصيتين تميزان منطقة الساحل والمتمثلتين في كل منّ غياب القيم الديمقراطية –القائمة على فلسفة الحكم الراشد والعمل على إرساء دولة الحق والقانون– في فلسفة حكم دول الساحل وتنامي ظاهرة الفساد بكل أشكاله من جهة، وغياب منظومة أمنية داخل هذه الدول من جهة أخرى، سيؤدي لزيادة نشاط حركية الجريمة المنظمة من جهة، والحركات الارهابية من جهة أخرى، الأمر الذي يقود إلى مزيد من التهريب –سواء تعلق الأمر بالمخدرات والأسلحة من طرف العصابات الإجرامية–و زيادة عمليات اختطاف الرهائن الأجانب والمطالبة بالفدية – باعتبارها مصدر تمويل مهم بالنسبة للحركات الارهابية– من جهة أخرى، ويمكن فهم ذلك من خلال المخطط التالي:

1 سميرة شرايطية، ***تأثير الدولة الفاشلة على الاستقرار الأمني: دراسة في العلاقة ما بين الفشل الدولاتي والتهديدات الأمنية الجديدة***، رسالة ماجيستير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2010، ص ص. 37–38.

**الشكل رقم 16[1]**

**شكل يبين العلاقة القائمة ما بين خصائص دول منطقة الساحل وزيادة نشاط الجريمة المنظمة وتمويل الحركات الارهابية**

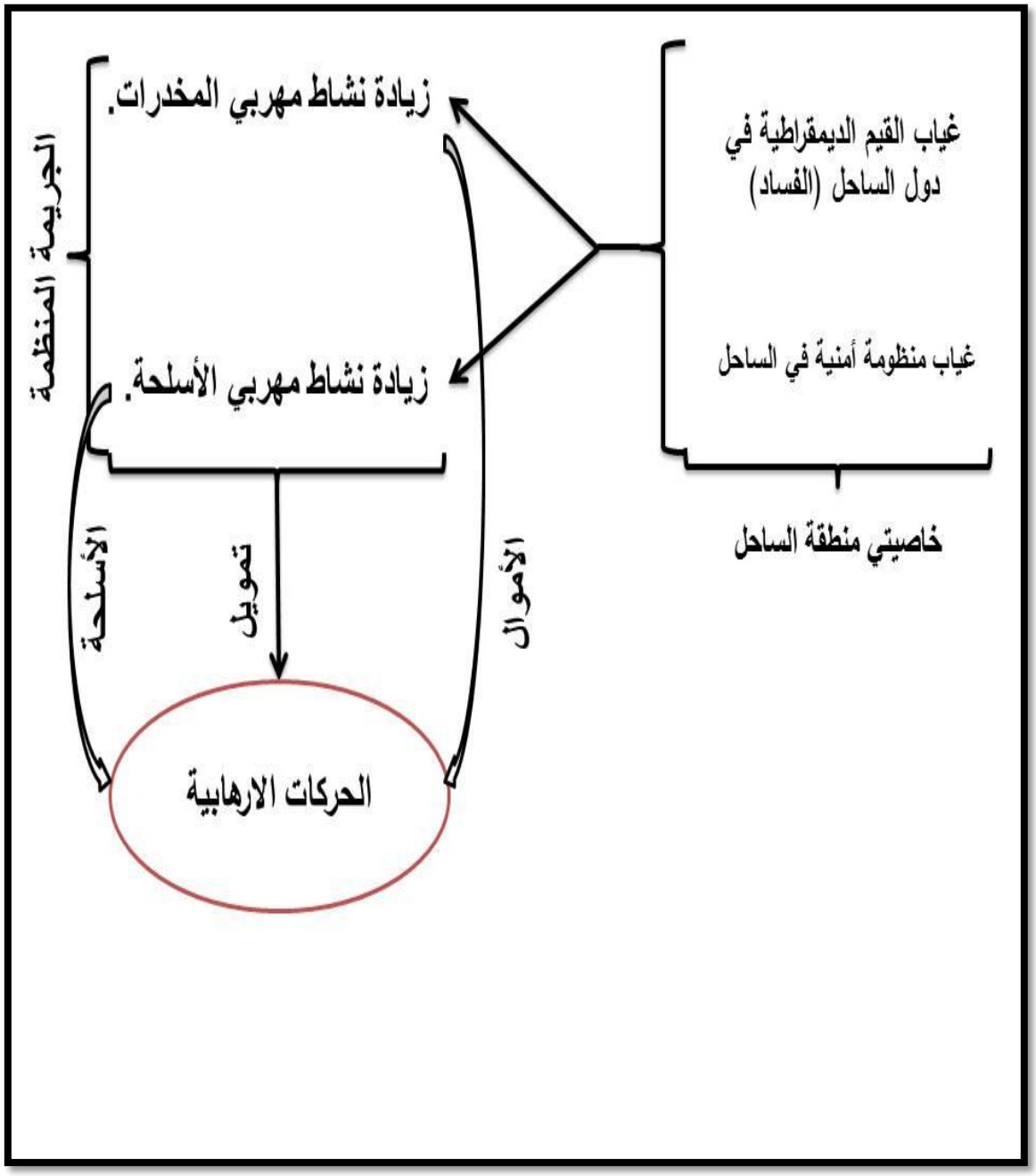


1 شكل من انجاز الباحث بناء على معلومات في:

Michel, ***op.cit.*** , p.20.

## المطلب الثاني: زيادة نشاط الحركات الارهابية في منطقة الساحل.

رغم أهمية الموارد المالية بالنسبة للتنظيمات الارهابية في منطقة الساحل، الاّ أن هناك متغيرا آخرا لا يقل أهمية في عملية بعث حركية أكبر للحركات الارهابية، فالأمر يتعلق بالتنظيم في حد ذاته، سواء من خلال عدد العناصر التي تطوي تحت رايته أو بطبيعة العلاقة بينه وبين الحركات الارهابية الأخرى التي تتقاسم معها نفس الفضاء.

فالخصائص التي تتميز بها منطقة الساحل من انفلات أمني وغياب منظومة أمنية فعالة سواء على المستوى دون الدولة أو على المستوى الاقليمي، دون أن ننسى طبيعة الدول التي تبني منظومة الساحل، اذ معظمها تصنف في خانة الدول الفاشلة[1].

فكل تلك الخصائص التي تنفرد بها منطقة الساحل تعطي للجماعات الارهابية حركية أكبر ونشاطا أكثر، وتجعل منها –منطقة الساحل– قاعدة لوجستية وعمقا استراتيجيا لتنظيمات الارهابية، وهو الأمر الذي أكده تقرير مجلس الأمن الأخير الصادر في مارس 2013، حول الوضع الأمني في منطقة الساحل، إذ جاء فيه أن هذه المنطقة –الساحل– تعتبر أخطر منطقة في العالم، فهي تمثل منطقة انتاج وانطلاق للحركات الارهابية، كما أن الى الانفلات الأمني الذي تعرفه كل من ليبيا وتونس، وسع من نطاق نشاط الجماعات الارهابية وقاعدتها اللوجستية.

أمّا فيما يخص العناصر التي تكون هذه الحركات الارهابية، تشير حاليا العديد من التقارير عن عودة مرتقبة للمقاتلين الذين يحاربون في سوريا الى المنطقة بحكم انتمائهم لجنسيات مغاربية وافريقية وهو الأمر الذي أكده تقرير أعده المعهد البريطاني حول جنسيات وعدد المقاتلين في سوريا حيث جاءت في المقدمة –فيما يخص افريقيا– تونس بتواجد حوالي 3 الى 4 آلاف مقاتل تونسي في سورية، لتليها ليبيا ب4500 مقاتل، ثم الصومال ب350 مقاتل، ثم كل من المغرب والجزائر ب200 مقاتل لكل منهما، بمجموع حوالي 9000 مقاتل في سوريا من دول مغاربية[2]، وبالتالي فعودة هؤلاء الى المنطقة محملين بمزيد من الأفكار الراديكالية المتطرفة وخبرة

1 Michel, ***op. cit.*** , p.42.

2 الارهاب العالمي في سوريا: 74 جنسية ومئات الكتائب وآلاف القتلى، في:
***www.baladnaonline.net*** ، (2014/5/18).

حربية في الميدان سيكون لديه الأثر الكبير على حركية ونشاط الحركات الارهابية في المنطقة من جهة، وعلى أمن دول الجوار عامة والجزائر خاصة من جهة أخرى.

## الجدول رقم 04[1]

## جدول يبين عدد المقاتلين في سوريا حسب كل دولة

| الدولة | عدد المقاتلين | عدد القتلى | المقلوبون |
|---|---|---|---|
| 1- السعودية | 5 إلى 8 آلاف | 1029 | 1800 |
| 2- تونس | 3 ـ 4 آلاف | 983 | 1270 |
| 3- العراق | 4 ـ 6 آلاف | 971 | 900 |
| 4- فلسطين | 2 ـ 3 آلاف | 885 | 87 |
| 5- مصر | 3500 | 814 | 370 |
| 6- ليبيا | 4500 | 802 | 1650 |
| 7- لبنان | 3200 | 791 | 600 |
| 8- الشيشان | 1700 | 718 | 250 |
| 9- اليمن | 2800 | 512 | 700 |
| 10- الباكستان | 1500 | 448 | 300 |
| 11- الفلبين | 900 | 394 | 150 |
| 12- الأردن | 600 | 386 | 120 |
| 13- تركيا | 3600 | 381 | 55 |
| 14- الكويت | 900 | 211 | لا يوجد |
| 15- الصومال | 350 | 192 | 20 |
| 16- روسيا | 250 | 189 | 4 |
| 17- فرنسا | 120 | 79 | لايوجد |
| 18- ألمانيا | 110 | 71 | لايوجد |
| 19- بريطانيا | 80 | 67 | لايوجد |
| 20- الحكسك | 150 | 65 | 4 |
| 21- المغرب | 200 | 64 | لايوجد |
| 22- أندونيسيا | 100 | 55 | 7 |
| 23- ماليزيا | 140 | 54 | لايوجد |
| 24 تركمنستان | 360 | 51 | لايوجد |
| 25- الجزائر | 200 | 50 | 6 |
| 26- وزبكستان | غير معروف | 49 | لايوجد |
| 27- كوسوفو | 140 | 47 | لايوجد |
| 28- البانيا | 100 | 46 | 3 |
| 29- ازبكستان | 200 | 45 | 30 |
| 30- السودان | 300 | 43 | 45 |
| 31- البوسنة | 150 | 40 | لايوجد |
| 32- كازخستان | 250 | 39 | لايوجد |
| 33- البرازيل | غير معروف | 36 | 2 |
| 34- الإمارات | 180 | 36 | لايوجد |
| 35- أذربيجان | 100 | 35 | 2 |
| 36- استراليا | 200 | 35 | لايوجد |
| 37- السويد | غير معروف | 34 | 5 |
| 38- بلجيكا | غير معروف | 33 | 1 |
| 39- عثمان | 200 | 33 | لايوجد |
| 40- قطر | غير معروف | 29 | لايوجد |
| 41- امريكا | 290 | 29 | 2 |
| 42- قرغيزستان | غير معروف | 28 | لايوجد |
| 43- الدانمارك | 60 | 26 | 3 |
| 44- كندا | 120 | 23 | لايوجد |
| 45- الأرجنتين | غير معروف | 23 | لايوجد |
| 46- ج. افريقيا | غير معروف | 19 | لايوجد |
| 47- طاجكستان | 190 | 19 | 17 |
| 48- النرويج | غير معروف | 18 | 1 |
| 49- مالطة | 86 | 17 | لايوجد |
| 50- نيجيريا | غير معروف | 17 | لايوجد |
| 51- بولونيا | غير معروف | 16 | 2 |
| 52- النمسا | 60 | 14 | لايوجد |
| 53- النيجر | غير معروف | 13 | لايوجد |
| 54- التشيك | غير معروف | 12 | لايوجد |
| 55- سلوفينيا | غير معروف | 12 | لايوجد |
| 56- تشاد | غير معروف | 12 | لايوجد |
| 57- فنلندا | 40 | 11 | لايوجد |
| 58 السودان | 150 | 10 | لايوجد |
| 59- اسبانيا | 90 | 10 | 2 |
| 60- سلوفاكيا | غير معروف | 9 | لايوجد |
| 61- البرتغال | غير معروف | 8 | لايوجد |
| 62- مسيرا ليون | 180 | 8 | 4 |
| 63- أوكرانيا | 350 | 8 | لايوجد |
| 64- جورجيا | 80 | 7 | لايوجد |
| 65- الصين | 200 | 7 | 28 |
| 66- ايرلندا | 70 | 6 | 3 |
| 67- كرواتيا | غير معروف | 5 | لايوجد |
| 68- بلغاريا | غير معروف | 5 | لايوجد |
| 69- هنغاريا | 40 | 5 | لايوجد |
| 70- سويسرا | 60 | 5 | 1 |
| 71- ايطاليا | غير معروف | 4 | لايوجد |
| 72- موريتانيا | غير معروف | 4 | لايوجد |
| 73- نرويجيا | غير معروف | 4 | لايوجد |
| 74- البحرين | 30 | 4 | 1 |
| 75- جزر القمر | 60 | 4 | 14 |
| 76- موريشيوس | غير معروف | 3 | لايوجد |
| 77- لاتفيا | غير معروف | 3 | لايوجد |
| 78- نيوزيلاند | 30 | 3 | 1 |
| 79- سوريلنكا | غير معروف | 2 | لايوجد |
| 80- استونيا | غير معروف | 2 | لايوجد |
| 81- الهند | غير معروف | 1 | لايوجد |
| 82 ليبريا | غير معروف | 1 | لايوجد |
| 83- استفال | غير معروف | 1 | لايوجد |

[1] المصدر : ***http://h-tunisianews.blogspot.com/2013/09/kkp.htmi***

فمن خلال زيادة نشاط الجريمة المنظمة خاصة منها زيادة تهريب المخدرات والأسلحة، مما يذر عوائد مالية ضخمة على الحركات الارهابية نتيجة فرضها ضرائب العبور من الجهة، وزيادة ترسانتها من الأسلحة، التي تقتنيها من مهربيها من جهة أخرى، بالإضافة لزيادة مجنديها القادمين من مناطق صراع في العالم محملين بأفكار راديكالية وتجربة ميدانية في الجانب العملياتي، سيؤدي ممّا لاشك فيه الى توسّع على حساب أقاليم الدول المغاربية وخاصة منها الجزائر وذلك لسببين مهمين: أمّا الأول فيرتبط بالحركات الارهابية ككل عند الحديث عن تطلعهم لإقامة امارة اسلامية في المنطقة، امّا الثاني فيرتبط بحركة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي التي تعتبر جميع قدراتها وامكانياتها من أجل الحاق أكبر ضرر ممكن بالأمن الوطني الجزائري بجميع أبعاده العسكرية، السياسية، الاقتصادية والمجتمعية، هذا الأخير الذي بدأت نعراتها تلوح في الأفق في السنوات الثلاثة الماضية، نتيجة التهميش واللاعدالة في الفرص الذي يعانون منه، الأمر الذي قد تستفيد منه الحركات الارهابية من أجل توسيع قاعدته اللوجستية نحو الشمال، بداية من مناطق جنوب الجزائر ثم الصحراء الغربية التي تعرف هي الأخرى عدم استقرار، لتزحف نحو الشمال وصولا الى البحر الأبيض المتوسط، وبالتالي تصبح منطقة شمال افريقيا قاعدة للحركات الارهابية، وتتحول منطقة الساحل من منطقة انطلاق الى منطقة تمثل عمقا استراتيجيا للإرهاب، ممّا يعزز دفاعاتها في حالة تعرضها لهجومات من الشمال.

## استنتاجات الفصل:

من خلال ما تم عرضه في الفصل الثالث حول مستقبل تأثير الارهاب في الساحل على الأمن الوطني الجزائري، يمكن أن نخرج بمجموع من الاستنتاجات أهمها نذكر:

- إستمرارية تأثير الارهاب على الأمن الوطني الجزائري بأبعاده المختلفة بالوتيرة التي هي عليها الآن يرتبط باستمرارية استفادة الحركات الارهابية من العوائد المالية التي تحصل عليها من تجار المخدرات وكذا اختطاف الأجانب وطلب الفدية من جهة، واستمرار عملية التنسيق والتعاون ما بين الحركات الارهابية من جهة أخرى.
- تراجع تأثير الارهاب على الأمن الوطني الجزائري مرتبط بتراجع العوائد المالية من مختلف مصادر التمويل التي تعتمدها من جهة، وتراجع التنسيق ما بين الحركات الارهابية، وذلك من خلال مختلف المبادرات الاقليمية والدولية التي يتم تفعيلها في المنطقة للقضاء على الارهاب في الساحل.
- تفاقم تأثير الارهاب في الساحل على الأمن الوطني الجزائري مرتهن بتفاقم الانفلات الأمني أو ما يطلق عليه بالانكشاف الاستراتيجي في دول المنطقة، وكذا غياب منظومة أمنية إقليمية في المنطقة، الأمر الذي يعطي استقلالية استراتيجية فيما يخص تحركات الجريمة المنظمة –التي تمثل مصدر تمويل مهم– من جهة، وكذا الحركات الارهابية في منطقة الساحل من جهة أخرى، مما يؤذي معه الى توسيع مجال نشاط هذه الحركات نحو الشمال، لتتحول منطقة الساحل من منطقة انطلاق الى منطقة تمثل عمقا استراتيجيا لها.

# استنتاجات

من خلال دراستنا لموضوع الارهاب في الساحل وتأثيره على الأمن الوطني الجزائري في الفترة الممتدة ما بين 2003 و 2012، فقد توصلنا الى النتائج التالية:

- ✓ الانفلات الأمني الموجود في منطقة الساحل من جهة، وغياب منظومة أمنية اقليمية من جهة أخرى، وفرت للحركات الارهابية – القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، الحركة من أجل الوحدة و الجهاد في غرب افريقيا و حركة أنصار الدين– في المنطقة مصادر التمويل المادية من خلال استفادتها من الأسلحة المهربة والعوائد المالية التي تحصل عليها من خلال فرضها للضرائب العبور على عصابات التهريب، بالإضافة الى التمويل البشري من خلال استغلالهم حالة الاحباط التي يعاني منها السكان لتجنيدهم في صفوفهم، وكل هذا يضمن حركية ونشاط أكبر لهذه الحركات الارهابية مما يزيد معها التأثير على الأمن الوطني الجزائري.
- ✓ طبيعة العلاقة ما بين الحركات الارهابية الثلاثة تتميز بالتعاون والانسجام والعمل المشترك وذلك بسبب التطلعات المشتركة فيما بينهم وكذلك تقاسمهم لنفس المبادئ والأفكار بل وأكثر من ذلك فهم يتقاسمون نفس الأعداء.
- ✓ يؤثر الارهاب في الساحل على الأمن الوطني الجزائري من خلال عملياتها الارهابية، التي تستهدف الأهداف المرجعية لأبعاد الأمن القومي الجزائري العسكرية، السياسية، الاقتصادية والمجتمعية، مما يضع على عاتق الدولة تحديات تستلزم اجراءات لمواجهة هذا التهديد.
- ✓ تأثير الارهاب في الساحل على البعد العسكري للأمن الوطني الجزائري يتمثل في تهديد أهدافه المرجعية، والمتمثل أساسا في تهديده لسلامة والأمن

والاستقرار التراب الوطني، مما يخلق تحديات حقيقية للمؤسسة العسكرية الجزائرية.

- ✓ تأثير الإرهاب في الساحل على البعد السياسي للأمن الوطني الجزائري يتمثل في تهديد أهدافه المرجعية المتمثلة في تهديد استقرار المؤسسات السياسية على المستوى الداخلي، وفي علاقة الدولة الجزائرية مع الدول والحكومات الأخرى.
- ✓ تأثير الإرهاب في الساحل على البعد الاقتصادي للأمن الوطني الجزائري يتمثل في تهديد أهدافه المرجعية، التي تشمل تهديد سلامة واستمرارية نشاط المنشآت الغازية والنفطية التي تعمل في الجنوب، بالإضافة إلى القضاء على البنى التحتية التي تعتبر مهمة جدا في النشاط الاقتصادي، دون أن ننسى التأثير على عملية التنمية الاقتصادية من جراء الأموال الضخمة المخصصة للقطاع العسكري بسبب زيادة وتنامي النشاط الإرهابي في المنطقة.
- ✓ درجة تأثير الارهاب في الساحل على البعد المجتمعي للأمن الوطني الجزائري، يعتمد على مدى حذر وحكمة السلطات الجزائرية في التعامل مع اللاجئين الماليين خاصة الذين لديهم امتداد عرقي –الطوارق– في الجزائر.
- ✓ مستقبل تأثير الارهاب في الساحل على الأمن القومي الجزائري، يرتبط بمدى وفرة مصادر التمويل المادية والبشرية من جهة، وبطبيعة العلاقة ما بين الحركات الارهابية من جهة أخرى، وبالتالي زيادة هذين المتغيرين سينعكس ايجابا على نشاط الحركات الارهابية وبالتالي زيادة التأثير على الأمن الوطني والعكس صحيح.
- ✓ إستمرارية تأثير الارهاب على الأمن الوطني الجزائري بأبعاده المختلفة بالوتيرة التي هي عليها الآن يرتبط باستمرارية استفادة الحركات الارهابية من العوائد المالية التي تحصل عليها من تجار المخدرات وكذا اختطاف الأجانب وطلب

الفدية من جهة، واستمرار عملية التنسيق والتعاون ما بين الحركات الارهابية من جهة أخرى.

- ✓ تراجع تأثير الارهاب على الأمن الوطني الجزائري مرتبط بتراجع العوائد المالية من مختلف مصادر التمويل التي تعتمدها من جهة، وتراجع التنسيق ما بين الحركات الارهابية، وذلك من خلال مختلف المبادرات الاقليمية والدولية التي يتم تفعيلها في المنطقة للقضاء على الارهاب في الساحل.
- ✓ تفاقم تأثير الارهاب في الساحل على الأمن الوطني الجزائري مرتهن بتفاقم الانفلات الأمني أو ما يطلق عليه بالانكشاف الاستراتيجي في دول المنطقة، وكذا غياب منظومة أمنية إقليمية في المنطقة، الأمر الذي يعطي استقلالية استراتيجية فيما يخص تحركات الجريمة المنظمة –التي تمثل مصدر تمويل مهم– من جهة، وكذا الحركات الارهابية في منطقة الساحل من جهة أخرى، مما يؤذي معه الى توسيع مجال نشاط هذه الحركات نحو الشمال، لتتحول منطقة الساحل من منطقة انطلاق الى منطقة تمثل عمقا استراتيجيا لها.

أخيرا يمكن القول أنّ الارهاب في الساحل يؤثر على الأمن الوطني الجزائري، من خلال تحميل الدولة المزيد من التحديات في مختلف الميادين العسكرية منها والسياسية والاقتصادية والمجتمعية، الأمر الذي يؤذي الى التأثير على سيرورة عجلة التنمية التي تقوم بها الدولة، في سبيل خدمة المنتمين إليها واكتساب مكانة دولية مرموقة.

# قائمة المراجع

## باللغة العربية:

**أولا: الكتب:**


1) أمير فرج، يوسف. ***مكافحة الارهاب.*** الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط.1 ،2011.
2) بداينة، دياب موسى. ***التنمية البشرية والارهاب في الوطن العربي.*** الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010.
3) بن عنتر، عبد النور. ***الأمن المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي.*** الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.
4) بن عيسى، محسن العجمي. ***الأمن والتنمية.*** الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2011.
5) بيليس ،جون و سميث ،ستيف. ***عولمة السياسة العالمية.*** دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
6) الجحني ،علي بن فايز. ***الارهاب: الفهم المفروض للإرهاب المرفوض.*** الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2001.
7) الدويري، فايز محمد. ***الأمن الوطني.*** الأردن: دائر للنشر والتوزيع، ط.1، 2013.
8) رباشي، سليمان وآخرون. **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، 1999.
9) طشطوش، هايل عبد المولى. ***الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد.*** الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012.
10) عبد الحي، وليد. ***مدخل الى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية.*** الأردن: مطبعة الجامعة الأردنية، 2002.
11) عبد الحي، وليد. ***مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي.*** أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007.
12) العجيلي ،محمد صالح. ***مثلث الرعب العالمي الارهاب.*** الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2013.

13) فكري عطاء الله ،عبد المهدي. ***المتفجرات و الارهاب الدولي.*** الاسكندرية: دار المعارف، 1992.

14) قطيش ،نواف. ***الأمن الوطني وإدارة الأزمات.*** عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2009.

15) قيراط ،محمد مسعود. ***الارهاب: دراسة في البرامج الوطنية واستراتيجيات مكافحته.*** الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011.

16) المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبال. ***منطقة الساحل والصحراء الواقع والآفاق.*** الجزائر: النادي الوطني للجيش، 2012.

**ثانيا: الوثائق الرسمية:**

1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996، معدل بالقانون 02-03 الممضي في 10 أبريل 2002، الجريدة رقم 25 المؤرخة في 14 أبريل 2002.

2) هيئة الأمم المتحدة، مجلس الأمن، **تقرير الأمين العام عن الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة لمساعدة الدول والكيانات الاقليمية ودون الاقليمية في افريقيا في مجال مكافحة الارهاب**، جانفي 2014.

**ثانيا: المذكرات:**

1) أحسن، العايد. ***الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى 1945-2006***، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2009/2008.

**2)** حسام، حمزة. ***الدوائر الجيوسياسية للأمن الوطني الجزائري***، مذكرة ماجيستر غير منشورة، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010.

3) شرايطية، سميرة. ***تأثير الدولة الفاشلة على الاستقرار الأمني: دراسة في العلاقة ما بين الفشل الدولاتي والتهديدات الأمنية الجديدة***، رسالة ماجيستير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2010.

4) قنيش، فوزية. ***دور الجزائر في مكافحة الارهاب في منطقة الساحل الافريقي***، مذكرة ماجيستر غير منشورة، جامعة الجزائر :كلية العلوم السياسية والاعلام، 2012/2011.

**رابعا: المجلات:**

1) برقوق، أمحند. "الساحل الافريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية"، ***العالم الاستراتيجي***،ع.7، نوفمبر 2008.

2) جفال،عمار. "وجهة نظر حول طبيعة التهديدات على الحدود الجنوبية للجزائر"، العالم الاستراتيجي،ع.7، نوفمبر 2008.

3) الزياني، صالح. " تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، مجلة المفكر، ع.5 ،2009.

4) فيلير، جان بيار. "القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي: تحد جزائري أم تهديد عالمي؟" ،أوراق كارينغي، ع.104، (أكتوبر 2009).

5) ياسين، السيد. "أمن البحر المتوسط والشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية،ع.118 ، (أكتوبر 1999).

**خامسا: التقارير:**

1) بوحنية قوي، **تقرير: الاستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الافرقي**، مركز الجزيرة للدراسات، 3يونيو 2012.

**سادسا: الصحف:**

3) بشير مصطفى، "قارة حاضرة ...وهموم منسية"، **الشروق اليومي**، ع. 3009، 2010/7/29.

**سابعا: المواقع الالكترونية:**

1) محمد خليل صبري، "تنظيم القاعدة: نشأته و أصوله الفكرية و المواقف المتعددة منه"، في: ***www.sudanile.com/mdex.php*** .

2) قوي بوحنيه، "استراتيجية الجزائر اتجاه التطورات الأمنية في الساحل الافريقي"، في: ***www.studies.aljazeera.net/report/2012/06/2012631042.htm***.

3) مصطفى ح، "المخابرات الفرنسية تتهم قطر بدعم الارهاب في الساحل" ،في: ***www.elraaed.com/ara/watan/26569.htm***.

4) تقرير اسباني، "أي دولة تصنع بالصحراء ارهابية بالضرورة؟ "،في:-***www .middle est-online.com/ ?id=171987***).

5) أحمد نظيف، "ربيع الجهاديين في افريقيا: خارطة القاعدة و نشاطاتها في شمال افريقيا"، في: www.afrigatonews.***net/content***.

6) محمد الأمين ولد الكاتب، "التداعيات الأمنية و الإنسانية لأزمة شمال مالي على الصعيد المغاربي"، في: ***http://www.saharamedias.net/***.

7) قوي بوحنية، "الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا"، في: ***http://studies.aljazeera.net/reports/2014/01/201412972843923537.htm***.

8) حميد يس، "كانت وراء رفع ميزانيات الدفاع والداخلية بشكل قياسي: تحديات أمنية غير مسبوقة للجزائر أمام بوابتها البرية الثلاث"، في: ***www.elkabar.com/ar/autres/mijhar/348759.html***.

9) إعتداء تمنراست، في: ***http://www.djazairess.com/eloumma/26990*** .

10) بن عائشة محمد الأمين، أزمات الساحل والهندسة الديبلوماسية الجزائرية، في : ***www.thakafamag.com/index.php?option=com_content.view***.

11) محمد دياب، جدلية العلاقة ما بين الانفاق العسكري والتنمية الاقتصادية، في: ***http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?27068#.U4DPASfvJho***.

12) صالح ط، "مدلسي: الجزائر لا يمكنها طرد اللاجئين الماليين الذين يطلبون مساعدتها"، في: ***www.djazairess.com/alseyassi/12838***.

13) اللاجئين الماليين المصابين بالملاريا خطر يهدد صحة الجنوب الجزائري"، في: ***www.elhayatalarabiya.com/home/index.php/html***.

14) فتحي خظيم، القاعدة تستعين بالساحل للبحث عن مصادر جديدة للتمويل، في: ***http://magharebia.com/ar/articles/awi/features/2010/11/10/feature-01***.

15) ميدل أيست أونلاين، تقرير اسباني: أي دولة تصطنع بالصحراء ارهابية بالضرورة، في: ***www.middle-east-online.com/?id=171987*** .

16) عبد الله أوسار، تقرير: استراتيجي جديد حول القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، في: ***www.maghress.com/alittihad/184675***.

17) وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، دفع الفدية: الاجماع المعنوي والسياسي لم يقنن بعد، في: **http://www.*mae.gov.dz/news_article/1783.aspx***.

18) الارهاب العالمي في سوريا: 74 جنسية ومئات الكتائب وآلاف القتلى، في: ***www.baladnaonline.net***.

## مراجع باللغة الفرنسية والانجليزية:

**مراجع باللغة الفرنسية:**

1) Dia El Hadj Abderrahmane*, **Mouvements terroristes dans les Etats Sahélo-Sahariens :Défis des coopérations régionales et internationales dans les opérations de contre-terrorisme***, centre d'Etudes Stratégiques de l'Afrique, mai 2012.

2) France, Assemblée Nationale*, **La situation sécuritaire dans les payé de la zone Sahélienne,*** 6/3/2012

3) Gema sanchez medero, ***les sources de financement légal et illégal des groupes terroriste d'aujourd'hui***, Madrid : revista paz y conflicto, 2011.

4) Institue Espagnol d'études stratégiques, et institue militaire de documentation de l'évaluation et perspective *, **terrorisme et trafic de drogues en Afrique sub-saharienne***, Espagne : Document de travail, 2012.

5) Jason Ipe et James Cockayne, ***La mise en œuvre de la stratégie antiterroriste mondiale de l'ONU en Afrique de l'Ouest***, center on global counterterrorism cooperation, 2010.

6) Les équipes de la CMAIS, ***Al Qaida au Maghreb Islamique :histoire , réseaux et structure*** ,Rabat : COMPAGNIE MEDITERRANEENNE D'ANALYSE ET D'INTELLIGENCE STRATEGIQUE, 2013.

7) Louis Michel, ***sahel : éclairer le passé pour mieux dessiner l'avenir***, (Bruxelles :groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité, 2013).

**المجلات:**

1) Martine Cuttier, Les ressortes structurels de la crise au sahel, ***res militaris***, vol.3, n°3, 2013.

2) Djallil Lounnas, "la stratégie Algérienne face à AQMI", ***politique étrangère***, 2013.

**مواقع الكترونية:**

***1)*** Jim Fisher Thompson, L'initiative pan-sahel encourage la coopération entre les pays du sahel et du maghreb, dans : ***http://www.america.gov/st/washfile-french/2004/march/20040325154724mrecalp0.3155939.html***

2) Mathieu Ghidére ," Ansar Dine est la véritale maitre de nord Mali", dans : ***www.stateafrique.com*** .

3) Mathieu Ghidere , "Al-Qaida au maghrib islamique : le tournant des révolutions arabes", dans : ***www.lemonde.fr*** .

4) Mireille Duteil, "Afrique le mujao la releve d'aqmi", dans : ***http://www.lepoint.fr/editos-du-point/mireille-duteil/afrique-le-mujao-la-releve-d-aqmi-23-05-2013-1671611_239.php***.

**5)** Service européen pour l'action extérieure, stratégie pour la sécurité et le développement au sahel, dans : **http://eeas.europa.eu/index_fr.htm.**

**صحف:**

1) Djilali b, les pays du Sahel déterminés à ramener la paix au Mali, ***Liberté,*** n°6617, 20/5/2014.

**محاضرات:**

2) Barbara Delcourt, ***theories de la sécurité***, cours :en 2eme cycle en science po, orientation relation international, 2006-2007.

**مراجع باللغة الانجليزية:**

3) Barry Buzan, " is international security possible ?", paper presented at :new thinking about strategy and international security (conference) : edited by Ken Booth, London : Harper Collis Acadimic, 1991.
4) Wolfram Lacher, ***Organized crime and terrorism in the Sahel***, German : institute for International and Security Affairs, 2011.

**مواقع الكترونية:**

1) Mary Jo Coate, trans-sahara conterterrirism initiative :balance of power ?, in :***http://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PCAAB627.pdf*** .
2) Robert G. Berschinki, Afrcom's dilemma : the global war on terrorism, capacity building, humanitarianism, and the future of U.S security policy in africa,
in :***http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/pub827.pdf***.